



**The Reality of Transforming New Urban Communities into Digital Cities in Egypt:  
Implications, Challenges, Risks, and Future Proposals – Field Social Research**

Sanaa Mohamed Ali Mohamed Ahmed

Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts, Assiut University

[Sanaaahmed@aun.edu.eg](mailto:Sanaaahmed@aun.edu.eg)

**Article History**

Received: 16 August 2024, Revised: 14 September 2024

Accepted: 21 September 2024, Published: 18 October 2024

DOI:10.21608/jssa.2024.310830.1659

<https://jssa.journals.ekb.eg/article254698.html>

**Volume 25 Issue 6 (2024) Pp.146-204**

**Abstract:**

The general objective of the current study was to attempt to identify the positive repercussions resulting from building digital cities, and the challenges and risks affecting the transformation of new urban communities into digital cities in the Arab Republic of Egypt. The study relied on the descriptive analytical approach and the social survey method with a sample, and the study used the questionnaire tool to collect field data. The study was applied to intentional sample of administrative leaders and employees of the New Urban Communities Authority and the New Administrative Capital Authority. Among the most important results reached by the current study: The most important positive repercussions resulting from building digital cities in Egypt according to the visions of the research sample are represented in improving the services provided by government agencies to citizens, facilitating communication processes between citizens and public, private and security institutions of society, in addition to the speed of obtaining government services with the least effort, time and cost. As for the challenges that hinder the construction of digital cities in Egypt, the most important technical challenges are represented in the lack of a digital infrastructure that includes homes and all public, private and security institutions, roads and services in Egypt, and the disruption of the available digital systems in the country from devices and networks. As for the most important organizational challenges, they are represented in the weakness of the financial budget to generalize the digital transformation in all homes and institutions of the state, and the problem of the weakness of the security system and the law to protect digital systems from hacking and piracy. The most important human challenges are represented in the high rates of technological illiteracy among citizens, and resistance to the culture of modernization and digital transformation for fear of the privacy of data and information. As for the risks that will result from building digital cities, The most important economic risks are disappearance of traditional professions and crafts, and the lack of job security. The most important social risks are the risk of marginalizing individuals with alphabetical and technological illiteracy among citizens and workers, and the fear of the risk of lack of social trust between citizens and government agencies. As for the most important psychological risks, they are the risk of spreading social isolation among citizens, and the risk of not feeling safe towards modern technologies. The most important security risks are the risk of exposing vital information to the state and security institutions' data to the risk of digital hacking, in addition to the risk of breaching citizens' privacy. Finally, the most important technological risks are the risk of systems, devices and digital networks in homes, schools and government institutions being disrupted, in addition to the complexity of electronic services and citizens' refusal to deal with them. As for the most important future proposals that should be implemented to make digital city projects in Egypt successful, they are represented in transforming the traditional infrastructure into a digital infrastructure, and preparing training programs for all employees in state institutions on digitization skills and the use of modern technologies.

**Keywords: Digital cities, new urban communities, digital transformation, challenges and risks.**

واقع تحول المجتمعات الحضرية الجديدة إلى مدن رقمية في مصر: التداعيات ،  
التحديات ، المخاطر ، والمقترنات المستقبلية – بحث اجتماعي ميداني

د. سناء محمد على محمد أحمد

أستاذ مساعد ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط

[Sanaaaahmed@aun.edu.eg](mailto:Sanaaaahmed@aun.edu.eg)

**المستخلص :**

تمثل الهدف العام للدراسة الراهنة في محاولة التعرف على التداعيات الإيجابية الناتجة عن بناء المدن الرقمية ، والتحديات والمخاطر المؤثرة على تحول المجتمعات الحضرية الجديدة إلى مدن رقمية في جمهورية مصر العربية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة ، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان في جمع البيانات الميدانية، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية من القيادات الإدارية والعاملين بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وجهاز العاصمة الإدارية الجديدة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الراهنة: أن أهم التداعيات الإيجابية الناتجة عن بناء المدن الرقمية في مصر وفقاً لرأى عينة البحث تتمثل في تحسين الخدمات المقدمة من الجهات الحكومية للمواطنين، وتسهيل عمليات الاتصال بين المواطنين ومؤسسات المجتمع العامة والخاصة والأمنية، بجانب سرعة الحصول على الخدمات الحكومية بأقل جهد ووقت وتكلفة. أما عن التحديات التي تعيق بناء المدن الرقمية في مصر، فتتمثل أهم تحديات التقنية في عدم توافر بنية تحتية رقمية تشمل المنازل وجميع المؤسسات العامة والخاصة والأمنية والطرق والخدمات في مصر، وتعطل أنظمة الرقمنة المتاحة في الدولة من أجهزة وشبكات، أما أهم التحديات التنظيمية تتمثل في ضعف الميزانية المالية لتعيم التحول الرقمي في جميع منازل ومؤسسات الدولة، ومشكلة ضعف النظام الأمني والقانون لحماية الأنظمة الرقمية من الاختراق والقرصنة، وتتمثل أهم التحديات البشرية في ارتفاع معدلات الأممية التكنولوجية بين المواطنين، ومقاومة ثقافة التحديث والتحول الرقمي خوفاً على خصوصية البيانات والمعلومات. أما عن المخاطر التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية، فتتمثل أهم المخاطر الاقتصادية في اختفاء المهن والحرف التقليدية، وانعدام الأمن الوظيفي، وتتمثل أهم المخاطر الاجتماعية في خطر تهميش الأفراد ذوي الأممية الابجدية والتكنولوجية من المواطنين والعاملين، والخوف من خطر انعدام الثقة الاجتماعية بين المواطنين والجهات الحكومية، أما أهم المخاطر النفسية تتمثل في خطر انتشار العزلة الاجتماعية بين المواطنين، وخطر عدم الشعور بالأمان اتجاه التقنيات الحديثة، وتتمثل أهم المخاطر الأمنية في خطر تعرض المعلومات الحيوية للدولة، وبيانات المؤسسات الأمنية لخطر الاختراق الرقمي، بالإضافة إلى خطر اختراق خصوصية المواطنين، وأخيراً تتمثل أهم المخاطر التكنولوجية في خطر تعرض الأنظمة والأجهزة والشبكات الرقمية في المنازل والمدارس والمؤسسات الحكومية للتعطل، بجانب تعقد الخدمات الإلكترونية ورفض المواطن التعامل معها. أما عن أهم المقترنات المستقبلية التي ينبغي الاهتمام بتنفيذها لإنجاح مشروعات المدن الرقمية في مصر، تتمثل في تحول البنية التقليدية إلى بنية تحتية رقمية، وإعداد برامج تدريبية لجميع العاملين في مؤسسات الدولة على مهارات الرقمنة واستخدام التقنيات الحديثة.

**الكلمات المفتاحية:** المدن الرقمية ؛ المجتمعات الحضرية الجديدة ؛ التحول الرقمي ؛ التحديات والمخاطر.

### المقدمة:

واجهت المدينة - على مر العصور - تحديات كبيرة، كان من أبرزها الغزو التقني والثقافي والمعماري، الذي أخذ يؤثر جزرياً في تغيير ملامحها العمرانية، وتغير هوية المدينة، وخروج حجمها عن المأمول وطبيعتها المألوفة (الزعيبي، ٢٠٢١، ٢٢). فقد تطور مفهوم المدينة خلال الأزمنة المختلفة بما يعكس التطور في جميع الأنشطة الإنسانية، وبما يوازي التطور الحادث في المجالات العلمية والتكنولوجية المتعددة، ومع حلول القرن الحادي والعشرين أدى الاتساع غير المسبوق في تقنية الاتصالات والمعلومات، إلى نقل العالم بشكل متتسارع من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات والرقمنة. فأصبح التطور التكنولوجي تطوراً فائق السرعة، حيث ينتج العالم كل يوم وكل ساعة تقنية جديدة، مما أثر بشكل واضح على الفكر البشري، والحياة اليومية للأفراد، وعلى ظهور مصطلحات ومفاهيم أصبحت جزءاً من الحياة اليومية للمجتمعات، مثل التجارة الإلكترونية، الصحة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، الجامعة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية... الخ. أدى كل ذلك إلى ظهور مفهوم المدن الرقمية كنماذج جديدة لتنمية وتحيط المدن، التي تحتوي على شبكات اتصالات سلكية ولا سلكية، تعمل على خدمة الأفراد في مختلف المجالات الحياتية.

لذا يعتبر مصطلح المدن الرقمية من المصطلحات الجديدة، التي ظهرت في غضون التحولات التكنولوجية والعلمية والفكرية والسياسية والاقتصادية، التي بدأت تشهد لها الإنسانية انطلاقاً من السنوات الأخيرة من القرن العشرين، كمصطلحات العولمة والسوق الحرة والنظام العالمي الجديد والثورة الرقمية، حيث شهد العالم بقدوم القرن الحادي والعشرين تغيرات جذرية عميقة ومتتسارعة، لعل أهمها وأخطرها ما يعرف اليوم بعصر الرقمنة؛ ذلك التغيير الذي أثر في بناء المجتمعات وأنظمتها ووظائفها، ولحق بالثقافة، ومنظومة القيم، والاقتصاد، والسياسة، والتعليم، والصحة، وسوق العمل، فطراً على أثرها العديد من التغيرات، التي غيرت أسلوب الحياة من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصحية وغيرها من الأنشطة الإنسانية، وحدث فيها تغيرات كبيرة تمس الحياة الشخصية والمهنية للأفراد، وأصبحت الرقمنة المحرك الأساسي في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح التركيز على البيانات والمعلومات والتكنولوجيا من العوامل المسلم بها في مدن المستقبل المستدامة، فنحن أصبحنا نعيش في العصر الرقمي، ثورة تؤثر في الأفراد والجماعات والمؤسسات، وأصبح هناك اعتراف واضح من جميع دول العالم بدور التحول الرقمي، واستخدام التقنيات الحديثة في تحقيق التنمية المستدامة، ونتيجة لذلك بدأ الحديث عن مصطلحات جديدة، مثل (مجتمع المعلومات، المدن الذكية، المدن المستدامة، مدن المعرفة، مدن الذكاء الاصطناعي، مدن إلكترونية، مدن أفتراضية، مدن الاستشعار عن بعد)... الخ.

ولا شك أن دمج التقنيات الرقمية الحديثة واستغلالها أحد أكبر التحديات التي تواجهها كافة المستويات بدءاً من الفرد إلى المجتمع، محلياً وعالمياً، إذ إن التحول الرقمي يعد أحد السمات الأساسية للثورة الصناعية الرابعة التي بدأت في نهاية القرن الماضي، وتميزت عن غيرها من الثورات الصناعية السابقة بتكميل وتفاعل علوم الاتصالات مع تكنولوجيا المعلومات محدثة نقلة سريعة في الحضارة الإنسانية امترج فيها العالم الحقيقي المادي مع نظيره الافتراضي.

وتعتبر التقنيات الذكية المتطرفة أساس إنشاء المدن الرقمية، وت تكون من مجموعة من العناصر المترابطة بشبكات، تتمثل هذه العناصر في أجهزة الاستشعار عن بعد، كاميرات المراقبة، وتقنية تحديد الهوية بـموجات الراديو (RFID)، أما بالنسبة للشبكات فهي نوعان سلكية ولاسلكية، تنقل البيانات التي تم جمعها لتتم معالجتها من خلال أدوات إدارة المحتوى. وتقدم المدن الرقمية العديد من التطبيقات، منها الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والسياحة الإلكترونية، والخدمات الطبية عن بعد، والتعليم

الإلكتروني، ونظم النقل الذكية، والمبانى الذكية، ومنظومة الأمن والسلامة الرقمية، والمراقبة البيئية الذكية، وشبكات الطرق الذكية.

وكان طبيعياً أن يتأثر المجتمع العربي بظاهرة المدن الرقمية، مثلما تأثرت العديد من المجتمعات الغربية الأخرى، وكانت له آثار إيجابية سلبية، فأثر إيجابياً بمساهمته في تقديم الدعم لتنمية المجتمعات الحضرية المعتمدة على التطور التكنولوجي في الدول العربية من خلال دور الشركات الحديثة التي استخدمت التقنيات المتقدمة في إدارة مدن المستقبل. وبدون شك فإن هذه الثورة الرقمية، ساهمت في تحريك العالم العربي، على الرغم من أن الكثير من الدول العربية مازالت تواجه تحديات كبيرة في استيعاب منطقتها وأهدافها المعرفية والاقتصادية والاجتماعية، نظراً لبيئة الدول العربية الطاردة للتطور بسبب ضعف البنية التحتية، وطبيعة الأنظمة السياسية الصارمة والمعقدة، وارتفاع معدلات الفقر، وانتشار الأممية التعليمية والتكنولوجية، والتزايد السكاني المستمر، وتعدد الأزمات الاقتصادية، وقد شكلت هذه العوامل عوائق في دخولها لعالم المدن الرقمية، والافتتاح على ظاهرة الثورة الرقمية التي تأخذ مسارات قوية في تطور البلدان. لكنه ينبغي الاعتراف بأن جميع الدول العربية ليست على مستوى واحد من التطور ، فهناك دول خلنجية وعربية قليلة استطاعت أن تنشط بشكل قوي في مجال المدن الرقمية، وتوسّس لها قاعدة قوية في مجال التكنولوجيا الرقمية، وبناء مجتمع المعرفة، والاستثمار في رأس المال البشري كعامل مهم في التوجه نحو المدن الرقمية، وأبرزها دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، بسبب توافر الإمكانيات المالية، والثروات الطبيعية، وقلة الضغط السكاني بهما ، والتقنيات الذكية المتقدمة.

لذا أصبح بناء مصر الرقمية كمجتمع رقمي تفاعلي أولويةً وطنيةً فرضتها المتغيرات التكنولوجية الجديدة، وليس نوعاً من الترف، فهو أصبح أسلوب حياة ولا سيما بعد انتشار جائحة كورونا ، فهو رؤية وطنية تسعى لتحقيق مستهدفات رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م، واستراتيجية مصر الرقمية ، والأجندة الأممية للتنمية المستدامة، وأجندة أفريقيا للتنمية المستدامة ٢٠٦٣م، وتعزيز الحقوق الرقمية للمواطن، والتي أكدت عليها المواثيق الوطنية والدولية، والتي تسعى من خلالها الدولة للوصول إلى بيئة رقمية، وجهاز إداري كفاء وفعال، يحسن استخدام الموارد ويتفاعل مع المواطن، ويستجيب لمطالبه في كافة المجالات، ويقدم خدمات أفضل وأسرع له من خلال تسهيل تبادل المعلومات، والحد من البيروقراطية والفساد، وتحقيق الشفافية والنزاهة، ومواكبة التطور التكنولوجي في تقديم خدمات متميزة لتحسين جودة الحياة، وتحقيق التنمية المستدامة .

### أولاً / إشكالية البحث:

تعنى جمهورية مصر العربية من مشكلات عديدة وتواجه تحديات مختلفة تعرقل تطورها على صعيد بناء مدن رقمية تتماشى مع التطورات التكنولوجية والمعرفية التي يشهدها العالم الآن، فبناء المدن الرقمية في مصر على الرغم من كونه إحدى دعامتين عصر العولمة، وركيزة أساسية لتحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة، وأهداف الألفية التنموية، وتحقيق الخطة التنموية المستقبلية ٢٠٣٠م، إلا أنه يواجه تحديات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية، تؤثر سلباً على تحقيق التحول الرقمي، وتعيميه في المنازل والبني التحتية والفوقيـة، وجميع مؤسسات المجتمع المصري. فقد شهدت مصر التوسيـع في بناء الكثير من المدن الجديدة كهدف منشود لحل مشكلة التكدس السكاني، وحرست هيئة المجتمعات العمرانية التابعة لوزارة الإسكان على بناء الأراضي الصحراوية، وإنشاء مراكز حضرية جديدة في مختلف محافظات الوجه البحري والقبلي.

وتم التخطيط والتنفيذ لهذه المدن على أحدث النظم التخطيطية، وتنقسم المدن الجديدة بمصر إلى أربعة أجيال، وتتمثل في مدن الجيل الأول التي تم إنشائها في الفترة من عام ١٩٧٧ إلى ١٩٨٢، واستمرت التوسعات العمرانية لتشمل مدن الجيل الثاني التي تم إنشائها في الفترة من عام ١٩٨٢ إلى ٢٠٠٠، مروّأً بمدن الجيل الثالث التي تم إنشائها في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤. وأخيراً قررت هيئة المجتمعات العمرانية إنشاء أكبر مخطط عمراني في مصر عبر مدن الجيل الرابع، التي تم البدء في إنشائها من عام ٢٠١٤ حتى الآن، وتشمل خطة مدن الجيل الرابع ثلاثة مراحل، ومن المخطط لهذه المدن استخدام تطبيقات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الأنظمة المختلفة لتحقيق الكفاءة والاستدامة لـ تلك الأنظمة، وتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية، وتوفير خدمات حديثة لجميع مستويات الإسكان، وذلك لإنشاء أسلوب حياة متتطور، ولتحقيق الاستدامة الحضرية المنشودة في مصر عام ٢٠٣٠ م. وقد أشارت دراسات عديدة ومنها دراسة (الرميدى، ٢٠٢١) إلى أن مشروع العاصمة الإدارية الجديدة نموذجاً للمدن الذكية المستدامة بأبعادها البيئية والتكنولوجية والاقتصادية سواء في السكن أو الحياة ، وتقدم خدماتها بشكل إلكترونى ، بجانب كونها مدينة عالمية للمال والأعمال.

وعلى الرغم من كل هذه المجهودات المصرية المضنية المرتبطة بالتوسيع والتعزيز والتنمية للدخول في عالم المدن الرقمية، مازالت مصر تسعى إلى إدخال التحول الرقمي في بعض مؤسساتها الحكومية، ولم يتحقق حتى وقتنا هذا على أرض الواقع الانتهاء من إنشاء مدن رقمية ذكية متكاملة بالفعل بأبعادها الأساسية الثلاثة، بعد تبنيها، وبعد بيئتها، تعمم بها التقنيات الحديثة والمتقدمة في المنازل والمدارس والمستشفيات والمؤسسات الحكومية والخاصة الأمنية والطرق العامة والمرور والأندية... الخ. فقد تأخر طرح مفهوم المدن الرقمية وتبني تطبيقاته في جمهورية مصر العربية بشكل واضح، ولو على الحقيقي لدور التطور التقني ومدى تأثيره على تخطيط المدن، بالإضافة إلى التباطؤ في تنفيذ سياسة عمرانية وبيئية واضحة للاستفادة من التقنيات الحديثة في تخطيط المدن القائمة والمستقبلية. لذلك ينطلق البحث الراهن من فكرة أساسية وهي محاولة كشف الغموض عن طبيعة التحديات والمخاطر التي تواجه التحول الرقمي في المدن الحضرية الجديدة من أجل تنمية وتطوير المجتمع المصري، ومحاولة وضع رؤية تخطيطية لبناء مدن رقمية متكاملة في مصر.

### ثانياً/ أهمية البحث:

#### ١. أهمية نظرية :

باستطلاع التراث النظري لعلم الاجتماع تبين قلة الدراسات السوسيولوجية خاصة العربية التي تتناول التحديات والمخاطر المؤثرة على بناء المدن الرقمية المتكاملة في مصر؛ وعليه تسهم الدراسة الراهنة في إثراء تراث علم الاجتماع الحضري بنتائج قد تساعد في فهم وتفسير التحديات والمخاطر المعوقة لتحقيق التحول الرقمي في المدن المصرية ، فإن كان للتحول الرقمي عديد من الآثار الإيجابية التي أشارت إليها معظم الدراسات السابقة، إلا أنه لا يخلو من بعض الآثار السلبية والمخاطر التي يجب دراستها بدقة قبل التخطيط لبناء مدن رقمية. كما تسهم هذه الدراسة في اقتراح بعض الدراسات الاستشرافية للمتخصصين في مجال السوسيولوجية الحضرية وغيرها من التخصصات الإنسانية، وتقدم الدراسة الراهنة مجموعة من التوصيات العلمية والمجتمعية التي تسهم في فتح مجالات بحثية جديدة للباحثين، ووضع السياسات التخطيطية لاستراتيجيات التحول الرقمي.

## ٢. أهمية تطبيقية :

إن دراسة الآثار الإيجابية والسلبية للتحول الرقمي على المواطنين من ناحية، ومؤسسات المجتمع من ناحية أخرى قد يفيد الجهات المعنية برسم الإستراتيجيات التنموية لبناء المدن الذكية، ووضع الخطط العلمية لمواجهة الانعكاسات السلبية للتحول الرقمي. ويمكن أن تقييد نتائج الدراسة الراهنة وتوصياتها مؤسسات التربية والتعليم ، ومؤسسات التعليم العالي في تغيير الإستراتيجيات والمناهج التعليمية لسد الفجوة الخاصة بمتطلبات سوق العمل من تخصصات تقنية المعلومات، ومواجهة تطلعات السوق من القوى البشرية الماهره في مجال تقنية المعلومات.

### ثالثاً / أهداف البحث :

تهدف الدراسة الراهنة إلى إلقاء الضوء على مزايا بناء المدن الرقمية في مصر ، والكشف عن المعوقات التنظيمية والبشرية والتكنولوجية التي تحول دون النجاح في تعليم التحول الرقمي في المدن المصرية القائمة والجديدة، ورصد المخاطر الاجتماعية والنفسية والتكنولوجية والاقتصادية والأمنية المتوقعة أن تنتج عن تطبيق آليات الرقمنة في المدن المصرية، ووضع بعض المقترنات المستقبلية لإنجاح مشروعات المدن الرقمية في مصر.

### رابعاً / تساؤلات البحث :

يتحدد التساؤل الرئيس لهذا البحث في "ما واقع تحول المجتمعات الحضرية الجديدة إلى مدن رقمية في مصر؟" ، وينتشر عن هذا التساؤل الرئيس تساؤلات الفرعية التالية :

١. ما مزايا التحول الرقمي في المدن الجديدة فيما يتعلق بالمواطنين والصحة والتعليم والاقتصاد والخدمات الحكومية؟

٢. ما التحديات المؤثرة في تحول المجتمعات الحضرية الجديدة إلى مدن رقمية في مصر؟

٣. هل هناك مخاطر سوف تنتج عن تحول المجتمعات الحضرية الجديدة إلى مدن رقمية في مصر؟

٤. ما المقترنات المستقبلية لتسهيل تطبيق آليات التحول الرقمي في المدن المصرية القائمة والجديدة؟

### خامساً/ الإطار النظري للبحث :

#### ١. مفاهيم البحث:

#### • المدن الرقمية:

عرف "Mauricio" المدينة الرقمية بأنها المدينة التي تضع المواطنين في مركز التنمية، وتضم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة الحضرية، وتستخدم هذه العناصر أدوات لتحفيز تصميم حكومة فعالة تتضمن التخطيط التعاوني ومشاركة المواطنين، ومن خلال تعزيز التنمية المتكاملة المستدامة، تصبح المدن الرقمية أكثر ابتكاراً وتنافسية(Bouskela et al.,2016,12).

وتعريفها الاتحاد الدولي للاتصالات التابع لمنظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ م ، بأنها مدينة مبتكرة تستخدم تكنولوجيا الإعلام والاتصال ووسائل أخرى لتحسين جودة الحياة، وفعالية التسيير الحضري والخدمات الحضرية وكذلك التنافسية، من خلال احترام حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (Nations Unies,2016,3).

وتعريفها "منية" بأنها مناطق عمرانية مستدامة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً، مدعاة للتكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات في جميع المجالات لتحسين نوعية الحياة لسكانها، والاستثمار في ذكاء الأفراد، وخلق روح التنافسية ، وتلبية احتياجات الأفراد الحاليين والأجيال المستقبلية(قوابسي،٢٠١٩،١٨٠).

وعرفت أيضًا المدينة الرقمية بأنها منطقة جغرافية تتكامل فيها التقنيات العالية مثل تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) واللوجستية، وإنتاج الطاقة وغيرها، لتحقيق منافع للمواطنين من حيث الرفاهية والاندماج والمشاركة والجودة البيئية والتنمية الذكية (Saborido & Alba, 2020,2).

وعرف الاتحاد الأوروبي المدن الرقمية بأنها تلك المدن التي تجمع المدينة والصناعة والمواطنين معاً لتحسين الحياة في المناطق الحضرية من خلال حلول متكاملة أكثر استدامة وابتكارات تطبيقية وتخطيطاً أفضل، واتباع منهجية أكثر تشاركية، وكفاءة طاقة أكبر، وحلول نقل أفضل، واستخدام ذكي لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات... الخ (الرميدى، ٢٠٢١، ٢).

كما عرفت المدن الرقمية بأنها تلك المدن التي تستفيد من البنية التحتية الشبكية لتحسين الكفاءة الاقتصادية، والسياسية، وتمكين التنمية الاجتماعية، والثقافية، والحضرية (Masik et al, 2021,4).

كما عرفتها "إيمان" بأنها تلك المدينة التي تعتمد على التكنولوجيا الفائقة المتقدمة، والتي تجعل كلاً من الأفراد والمعلومات ومكونات البيئة متصلين ببعضهم، مما يجعل منها مدينة تتسم بالاستدامة، وذات تجارة تنافسية وابتكارية، ودرجة عالية من جودة الحياة بداخلها (مرعي، ٢٠٢١، ٥).

أما إجرائياً يعرف البحث الراهن المدينة الرقمية بأنها منطقة عمرانية تعتمد بنيتها التحتية والفوقيه على مجموعة واسعة من الشبكات اللاسلكية والتطبيقات الإلكترونية وأجهزة الاستشعار عن بعد في استخدام مواردها البيئية، وتقديم خدماتها الحكومية والمرورية، وتلبية احتياجات سكانها في مختلف المجالات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والترفيهية، من أجل تعزيز المشاركة والابتكار والمعرفة، وتحقيق الاستدامة الحضرية، وجودة الحياة بداخلها.

#### • التحول الرقمي :

تعد ظاهرة التحول الرقمي أو الرقمنة هي الأكثر بروزاً في عالم اليوم، وتحظى باهتمام العديد من المؤسسات وأصحاب المصالح حتى صار حقلًّا للعديد من النظريات والتفسيرات، والتحول الرقمي يعني الانقال من نظام تقليدي إلى نظام رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى المجالات (أمين، ٤٥، ٢٠١٨).

عرف " kumar " مفهوم التحول الرقمي بأنه تحول أنشطة الأعمال التجارية والعمليات والكافئات للاستفادة تماماً من التغيرات العميقية والمتسرعة وال فرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية في تحسين مستوى الأداء للمؤسسة، وتحقيق الراحة للعملاء (Kumar, 2016,4).

وعرف مفهوم التحول الرقمي بأنه عملية إعادة تصميم الأعمال والأنشطة والعمليات والإجراءات والخدمات وتحويلها إلى عمليات رقمية إلكترونية باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحقيق الاستفادة من الواقع الرقمي في جميع جوانب الأعمال (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٢١، ٢٠٢١).

كما عرف مفهوم التحول الرقمي بأنه تحويل نماذج الأعمال وتطويرها بشكل إستراتيجي، لتكون نماذج رقمية مستندة على بيانات وتقنيات وشبكات الاتصال (هيئة الحكومة الرقمية، ٢٠٢٢، ٢).

كما عرفه " خالد " بأنه عمليات إدخال التكنولوجيا الرقمية في جميع مناحي وجوانب النشاط الإنساني، ويتضمن مجموعة متنوعة أكثر تطوراً من التقنيات والمهارات المتقدمة والذكية لفهمها وتطويرها، والسيطرة عليها لجعل الممارسات التجارية والحكومية والاجتماعية أكثر ابتكاراً وذكاءً وفاعلية (أبو دوح، ٢٠٢٢، ٢).

وعرفته "صفاء" بأنه توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الممثلة في وسائل الاتصال الحديثة والเทคโนโลยيا الرقمية، لإحداث تغييرات جذرية في طرق وأساليب حياة الأفراد والمجتمعات على كافة المستويات، لاسيما التغيرات الثقافية منها، والتي تتعكس على تنمية وتعزيزوعى الأفراد بطرق وأساليب العيش للحياة المعاصرة، كطرق التواصل الجديدة، وطرق التفاعل، وطرق الأخبار والتغليف، وطرق الحوار والتفكير، وطرق التسلية والترفيه، وطرق اكتساب المعرفة والمعلومات (مذكور، ٤٨١، ٢٠٢٢).

وكذلك عرفته "حنان" بأنه محرك للتغيير في جميع السياقات، وعلى الأخص في قطاع الأعمال، والذي يجد تأثيراً على جميع جوانب الحياة البشرية بناءً على استخدام التقنيات الحديثة، وبعد ضرورة ملحة لتطوير أداء القطاع المؤسسي العام والخاص؛ بما يساعد في توفير الوقت والجهد وتسييل إنجاز المعاملات والخدمات وتيسير وصولها للمستفيدين، ويتم ذلك في ظل تطبيق التطورات التقنية والمعرفية، وتوظيف التكنولوجيا بشكل أفضل مما يخدم سير العمل(كشك، ٢١١، ٢٠٢٣).

أما إجرائياً يعرف البحث الراهن مفهوم التحول الرقمي بأنه الانتقال من نظام تقليدي إلى استخدام التقنيات الرقمية الحديثة في شتى المجالات، بهدف الوصول بمؤسسات المجتمع إلى أداء أكثر كفاءة، وتحقيق الميزة التنافسية المستمرة، وتحديث بنية الجهاز الحكومي، وميكانة الخدمات المقدمة للمواطنين وتيسيرها، وتفعيل سرعة إنجاز الأعمال اليومية التي يقوم بها الموظفين، والتأثير في الوقت نفسه على ثقافة وسلوك الأفراد، ومهاراتهم وابتكاراتهم وإبداعاتهم، مما يؤدي إلى زيادة التماسك الاجتماعي، وزيادة الإنتاجية وتسييل وتنشيط إجراءات العمل.

#### • المجتمع الحضري :

عرف "رضا" المجتمع الحضري بأنه مجموعة من الأفراد يستقرون في حيز مكاني معين، يتميز بارتفاع الكثافة السكانية والحرaka الاجتماعي السريع والتقييمات الإدارية والجغرافية، وتوجد بها عدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بجانب التباين في الخصائص السكانية(هليل، ٢٠٨٥، ٢٠١٠). وعرفه كل من (Scott & Storper, 2013, 15-17) بأنه مجتمع يتميز بتقسيم العمل، واللاتجانس، وتمايز التنظيم الاجتماعي، وارتفاع كثافة السكان، وكبر حجم المجتمع، وتعقد أنساق التفاعل الاجتماعي، وسيادة العلاقات الرسمية وسرعة الحراك الاجتماعي. وأيضاً عرفه "حسين" بأنه وحدة اجتماعية محدودة المساحة ومقسمة إلى إدارات، ويقوم فيها النشاط على الصناعة والتجارة، وتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات، وتمتاز بكثافتها العالية وسهولة مواصلاتها، وتحطيم مرافقتها ومبانيها(رشوان، ٦٨، ٢٠١٣). كما عرفته "فادية" بأنه مجموعة من الأفراد تعيش في بيئه معينة تتسم بأسلوب حياة معين يتميز بالتعقيد، وتقسيم العمل، واللاتجانس، واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج، وتمايز التنظيم الاجتماعي، وارتفاع كثافة السكان، وسيادة العلاقات الرسمية، ووضوح الحراك الاجتماعي، وتعقد أساليب التفاعل الاجتماعي(الجولاني، ٣٦، ٢٠١٥).

أما البحث الحالي يعرف المجتمع الحضري إجرائياً بأنه مجموعة من الأفراد تقطن في منطقة معينة، وتتسم بأسلوب حياة معين، وتنشأ بينهم علاقات ثانوية مؤقتة ومعقدة، ويتمسك سكانها باللاتجانس الاجتماعي والثقافي والمهنى، وسرعة الحراك الاجتماعي، ويعمل معظم سكانها بأنشطة مختلفة غير الزراعة كالصناعة والتجارة والخدمات وغيرها.

## ٢. التراث البحثي :

ستعرض الدراسة الراهنة عدداً من الدراسات السوسيولوجية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الراهنة بعد تقسيمها إلى المحاور الآتية:

### أ. دراسات تناولت ملامح البناء الاجتماعي للمدن الرقمية:

تناولت الدراسة الراهنة في هذا المحور العديد من الدراسات السوسيولوجية التي تركزت أهدافها الرئيسية على بحث ملامح البناء الاجتماعي للمدن الرقمية ، وفيما يلى عرض لهذه الدراسات :

استهدفت دراسة كل من (Houston & Gabrys, 2019) التحليل النظري لسياسات بناء المدن الذكية في جنوب شرق لندن من حيث ملامحها وأنظمتها، ومن أهم نتائجها: تتسنم المدن الذكية بنية تحتية رقمية تعتمد على استخدام التقنيات المتقدمة، وأنظمة الاستشعار عن بعد في كل أنحاء المدينة، مما يسهم في اكتشاف المشكلات والأعطال، واتخاذ إجراءات سريعة لصيانتها والوصول لحلول مبتكرة للإعداد والمتابعة والتشغيل، وحماية البيئة من التلوث، ووضع برامج تحقق المواطنة الذكية . وسعت دراسة (2019 , Dobrinskaya إلى تحديد ووصف أهم سمات المجتمع الرقمي الحديث، ومن أهم نتائجها: تتحدد الخصائص الأساسية للمدن الرقمية في التعريف المتزايد للنظام الاجتماعي، والتقليل الذكي، وتوسيع شبكة الاتصالات، وزيادة الترابط والرقمنة، والشبكات الاجتماعية . وركزت دراسة (حطاب, ٢٠١٩) على التحليل السوسيو-أنثروبولوجي لواقع وآفاق المدن العربية الذكية، ومن أهم نتائجها: أن المدينة الذكية تتسم بانتشار الحكومة الإلكترونية الذكية، وتتوفر بنية تحتية رقمية، وانتشار الثقافة الرقمية بين سكانها. واهتمت دراسة (Liu, 2021) بالتحليل النقدي لمفهوم المدينة الذكية من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، ودراسة حالة مشروع سايدرووك تورونتو، واعتمدت على منهج تحليل المضمون، ومن أهم نتائجها: يشتمل مفهوم المدينة الذكية على الحكومة الخوارزمية، ورواية التهديد، والتحضر السiberاني، والمناداة بتحقيق الذكاء الاجتماعي والعدالة والمساواة، ومجابهة مشكلة انعدام الخصوصية والتعايشه الافتراضي.

واعتمدت دراسة (Dancu,2021) على المسوحات الاجتماعية التي أجريت على عينة من السكان الحضريين في كل من (أمستردام ، وهلسنكي)، واستخدمت أداة الاستبيان لقياس المؤشرات المتعلقة باستخدام تقنيات المدن الذكية والحكومة في رومانيا، ومن أهم نتائجها: توجد بالفعل ممارسات لاستخدام تصميم الذكاء الاجتماعي لنماذجة العيش المشترك في المدن الرقمية، ولكن من الضروري دمج آليات الحماية الضرورية في تصميم تطبيقات المدينة الرقمية. واستهدفت دراسة (بن النوى، ٢٠٢١) التعرف على المدن الذكية من حيث المفهوم، الخصائص، والأبعاد، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائجها: أن للمدينة الذكية ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: البنية التحتية التقنية، التطبيقات الذكية، الاندماج المجتمعي في المنظومة الذكية، وأن ما يميز المدن الذكية هو استخدامها للأدوات الرقمية كأداة لاستثمار الذكاء في حل المشاكل، بالإضافة إلى تركيزها على البعد الاجتماعي والبيئي، حيث تتبني مفهوم الاستدامة بالإضافة إلى مفهوم التشارکية. وسعت دراسة (الزعبي، ٢٠٢٢) التعرف على مستقبل مدينة الحرير بدولة الكويت، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائجها: أن تدشين مدينة الحرير كمدينة ذكية لابد أن تتسنم باقتصاداً ذكياً، وحكماً ذكياً، وأشخاصاً ذكياً، وبيئة ذكية، وعيشًا ذكياً، ونقلًا ذكياً، ودعمًا حكومياً ومحلياً، واهتمامًا بالمراكم البحثية والجامعات لتشجيع الابتكار، وأخيرًا توسيعة وتتفيف المواطنين. وأخيرًا اهتمت دراسة (Gabrys,2022) بوصف خصائص المدن الذكية ، ومن أهم نتائجها: تتسنم المدن الذكية برقمنة وسائل النقل والمواصلات، ورقمنة المباني، ومصادر الطاقة،

وتوافر أحدث تقنيات الاتصال، وتوافر البنى التحتية الذكية المبرمجة، وتحويل الغطاء النباتي وبيئاته إلى كفاءة فريدة مثل مدينة الغابات الذكية.

#### ب. دراسات تناولت تداعيات بناء المدن الرقمية:

تناولت الدراسة الراهنة في هذا المحور العديد من الدراسات السوسيولوجية التي تركزت أهدافها الرئيسية على بحث التداعيات الإيجابية والسلبية الناتجة عن تنفيذ مشروعات بناء المدن الذكية، وفيما يلى عرض لهذه الدراسات:

استهدفت دراسة (العودري، ٢٠٠٩) التحليل النظري لأثر الثورة الرقمية على النسيج الحضري لمدينة صنعاء، ومن أهم نتائجها : تسهم تقنيات الثورة الرقمية في تنظيم حركة النقل والمرور إلكترونياً لحل العديد من المشكلات المرورية، وإلغاء عنصر المسافة والوقت بين الأماكن والخدمات ، نتيجة لاستخدام تقنيات الاتصالات، مما يؤدي إلى تغييرات عديدة في تكوين النسيج الحضري، وظهور أنماط جديدة لتنظيم فراغات النسيج الحضري. وسعت دراسة (Gabrys, 2014) إلى التحليل النظري لبيئات البرمجة، والعلاقة بين البيئة واستشعار المواطن في المدينة الذكية ، ومن أهم نتائجها : أن المدينة الذكية المستدامة هي حل تقني لقضايا البيئية والسياسية، كما أن ذكاء المدن ينظم المشاركة السياسية، ويحقق المواطنات البيئية الحضرية. واهتمت دراسة (Hollands , 2015) بالتحليل النظري للمدن الذكية، ومن أهم نتائجها: أن المدن الذكية أنشئت بدافع الربح لشركات التكنولوجيا العالمية، بالتوازي مع الاتجاه نحو حوكمة المدينة التي ترتبط بشكل تنافسي مع ريادة الأعمال الحضرية، وذلك لم يترك مجالاً للمواطنين للمشاركة في المدينة الذكية ، ولكنه ساعد على تمكين القطاع الخاص وازدهاره. وتناولت دراسة (Koessl , 2018) التحليل النظري للتداعيات المترتبة على انتشار المدن الرقمية، ومن أهم نتائجها: أن التقنيات الرقمية ستكون محركاً رئيساً في التغيير الاجتماعي الحضري، من حيث تأثيرها على الاندماج الاجتماعي ، وتعزيز العلاقات في المجتمع ، وتقليل استهلاك الطاقة، ولكن هناك مخاوف متزايدة بشأن الفجوة الرقمية الناشئة عبر الأجيال والجماعات المختلفة. وسعت دراسة كل من (Dobrinskaya & Vershinina, 2018) إلى التحليل النظري للتقنيات الحديثة وأثرها على الحياة البشرية في المدن الذكية، ومن أهم نتائجها: أن التقنيات الحديثة ساعدت على إنشاء نظام إيكولوجي مبتكر، وتنمية الاحتياجات الاجتماعية لسكانها، وتطوير القوى العاملة القادرة على النجاح في مجال المعرفة، وتحقيق التماسك الاجتماعي. وركزت دراسة كل من (Martynenko & Vershinina, 2018) على التحليل النظري لل الاقتصاد الرقمي في المدن الذكية وتحقيق التنمية المستدامة في روسيا، ومن أهم نتائجها: أن ثورة المعلومات والاتصالات، وظهور التقنيات الحديثة ساعدت على تقوية التفاعل بين البشر ، وتحقيق فعالية الاقتصاد ، وجودة حياة المواطنين، وتقليل المخاطر البيئية ، والحد من عدم المساواة الاجتماعية والبيئية. وسعت دراسة كل من (Dobrinskaya & Martynenko, 2019) إلى التحليل النظري لاتجاهات التنمية في المدن بدولة روسيا في ظل تعميم الرقمنة في جميع مجالات الحياة العامة، ومن أهم نتائجها: أن بناء المدن الرقمية له عواقب إيجابية وسلبية، ومن أهم مشكلاته ظهور الفجوة الرقمية التي ترجع إلى عدم المساواة الرقمية وهي شكل جديد من أشكال عدم المساواة الاجتماعية.

واستهدفت دراسة (فافي، ٢٠١٩) التحليل النظري لمشكلات تحقيق الأمان السيبراني في المدن الذكية، ومن أهم نتائجها: أن استخدام أنظمة وبرمجيات هشة في إنشاء البنية التحتية الرقمية بالمدن تفتقر لمعايير التشفير والتوثيق والحماية يجعلها معرضة للقرصنة، بجانب وجود هجمات إلكترونية تستغل ثغرات في الأنظمة والبرمجيات، تؤدي إلى إيقاف النظام، حيث يؤدي اختراق تلك البيانات والأنظمة إلى توقف العمل وتعطيل سير الحياة اليومية.

واهتمت دراسة (Pitasi et al, 2020) بالتحليل النظري لمشروعات المدن الذكية وعواقبها، ومن أهم نتائجها: أن المدن الذكية ينتج عنها عواقب اجتماعية واقتصادية إيجابية تؤثر على النهج السيبراني، وشبكة العلاقات الاجتماعية، وعمليات التحضر الذكي، والمواطنة الذكية. واستهدف دراسة كل من (Vershinina & Volkova, 2020) التعرف على السمات الرئيسية للمدن الذكية في روسيا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون للأدبيات السابقة المنشورة على قواعد البيانات، ومن أهم نتائجها: أن هناك بعض المخاوف بشأن الانتشار السريع لتقنيات المعلومات والاتصالات في جميع المجالات الاجتماعية، كما أن الوصول غير المتكافئ إلى التقنيات الحديثة بجانب عدم تكافؤ الفرص لاستخدامها، يؤدي إلى عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

وجاءت دراسة (Shimizu et al, ٢٠٢١) لتناول توقعات عينة من سكان اليابان نحو الخدمات النموذجية في المدن الذكية، والتي تمثل في (الانتمان الاجتماعي، والذكاء الاصطناعي، والكاميرات والمعلومات الصحية، وجمع القمامات، والمركبات الآلية)، وطبقت الدراسة على عينة من اليابانيين عبر شبكة الإنترنت عددها ١٠١٥ مفردة ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدم مقياس ليكرت في جمع البيانات الميدانية، ومن أهم نتائجها: أن خدمات المدن الذكية سوف تساعد على تسهيل الحياة على المواطنين، ومكافحة الجريمة ، ولكن تمثلت مخاوف المواطنين في القلق من انعدام الخصوصية وانتشار الاحتيال. وتناولت دراسة (Rijshouwer et al. 2022) وجهات نظر المواطنين في مدينة روتردام بهولندا نحو المدن الذكية، وما يتربّب عليها من تهديدات محتملة، واعتمدت على المنهج الوصفي واستخدمت أداة المقابلة الجماعية لجمع البيانات الميدانية من (٩١) فرد، ومن أهم نتائجها: شعور المواطنين بالخوف من التكنولوجيا الرقمية، والبيانات التي تغزو الحياة اليومية في المدن الذكية، والقلق من انعدام الخصوصية.

#### ج. دراسات تناولت معوقات بناء المدن الرقمية:

تناولت الدراسة الراهنة في هذا المحور العديد من الدراسات السوسيولوجية التي تركزت أهدافها الرئيسية على بحث المعوقات التي تواجه تنفيذ مشروعات بناء المدن الذكية، وفيما يلى عرض لهذه الدراسات: استهدفت دراسة (جغيم، ٢٠١٥) التحليل النظري النقدي لمشكلة المعلوماتية في تحديد واقع ومستقبل المدينة المعاصرة في الجزائر، ومن أهم نتائجها: أن هناك تحديات تواجه بناء المدن الناشئة، ودعم المدن القائمة، تتمثل في ترقية الخبرات والعلوم الحديثة، وإدخال الفكر المعلوماتي الحديث وأفاقه، ببعده العلمي والفكري الصحيح، والحماية من الانحرافات والانخداع بالظواهر التجارية الفارغة لتقنيات المعلومات التي تروج لها الشركات التجارية، وبناء مؤسسات قائمة على الأبعاد المعلوماتية الحضارية شريطة المحافظة على خصوصيتها.

وسعى دراسة كل من (دببة ومراد، ٢٠١٦) إلى التناول النظري للتحديات التي تواجه تحطيط مدن المستقبل ، ومن أهم نتائجها : تتمثل المشكلات المرتبطة بظهور مدن المستقبل في الكلفة الباهظة لبناء مثل هذه المدن، وتدني نسبة المشاركة نظراً لعدم وجود المستوى الكافي من الثقافة المعلوماتية بين أفراد مجتمع المدينة، وظهور مشكلة المتلاubين والمتسليين للبرامج والفيروسات والبرامج الخفية، ومشاكل انتهاك

خصوصية المواطن، بالإضافة إلى صعوبة بناء مجتمع معلوماتي صحي في المدينة؛ فكثير من المواطنين الإلكترونيين يتعاملون بأسماء مستعار، وبهوية مخفية، مما يشوه التبادل المعلوماتي الحقيقي وتحقيق الوجود الاجتماعي في المعلومات المتباينة. واستهدفت دراسة (Zoonen, 2016) التحليل النظري لأسباب مخاوف الخصوصية في المدن الذكية، وطبقت على مدينة روترداماري في هولندا ، ومن أهم نتائجها : أن التحدي بالنسبة لحكومات المدن الذكية يتمثل في تعدد المخاوف المتعلقة بخصوصية بيانات مواطنيها، بسبب ضعف النظام الأمني والقانوني لحماية بيانات المواطنين من الاختراق الرقمي.

وتناولت دراسة (إسماعيل، ٢٠١٩) تحليل سوسيولوجي لواقع مدينة الدار البيضاء المغربية كمدينة ذكية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت استمار الاستبيان ودليل المقابلة في جمع البيانات الميدانية من عينة من المغاربة والأجانب في مدينة الدار البيضاء ، ومن أهم نتائجها: أن هناك تحديات تواجه الانتقال إلى المدن الذكية، وأن هناك فجوة بين رأس المال التكنولوجي والجغرافيا الرقمية من جهة ، وبين رأس المال الاجتماعي والثقافي، واستمرار البنية التقليدية في الواقع من جهة أخرى.

وسرعت دراسة (البياتي، ٢٠٢٠) إلى التحليل النظري لواقع وتحديات الدول العربية للتحول إلى بناء المجتمع المعرفي وتحقيق التنمية المستدامة. ومن أهم نتائجها: تواجه معظم الدول العربية صعوبات عديدة في بناء المدن الذكية، وتتمثل في ضعف الموارد المالية، وضعف الثقافة الرقمية للعاملين والمواطنين، واستخدام أساليب تكنولوجية تقليدية، وانتشار البيروقراطية والفساد الإداري. واهتمت دراسة (كمال، ٢٠٢٠) بالتحليل النظري لكتاب وائل عبد الصمد وإيلى أزار حول الوضع الحالي والفرص والتحديات المتعلقة بالمدن الذكية في دول مجلس التعاون الخليجي، واعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون، ومن أهم نتائجها: تتمثل أهم التحديات التي تواجه مشروعات بناء المدن الذكية في عدم توافق بيئة آمنة للمعلومات، وأطر تشريعية ملائمة، ونقص الوعي لدى المواطن بأهمية تلك المدن وآليات عملها. كما سرت دراسة (Rose, 2020) إلى وصف التواصل الاجتماعي الذكي في المدن الذكية، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة ، واستخدمت أداة المقابلة لجمع البيانات الميدانية من (٦٧) فرد من المسؤولين عن العديد من المشاريع الذكية في مدينة ميلتون كينز كمدينة ذكية بالمملكة المتحدة. ومن أهم نتائجها: تتحدد أهم معوقات بناء المدن الذكية في تحقيق الأمان السيبراني للتواصل الاجتماعي. وأخيراً استهدفت دراسة كل من (Leclercq & Rijshouwer, 2022) التعرف على التحديات التي تواجه مسؤولي الحكومة وشركات التكنولوجيا في دعم مشاركة وتمكين وتحرر المواطنين في مجال تطوير المدن الذكية في ستراندبلاند، ومن أهم نتائجها: تتمثل أهم التحديات التي تعرقل مشاركة المواطنين في مشروعات بناء المدن الرقمية في ضيق الوقت، ونقص الميزانية المالية، والمعتقدات التكنوقراطية الراسخة، فضلاً عن انتشار المعتقدات التقليدية، وعلاقات القوة غير المتوازنة، وتبادر وجهات النظر والاهتمامات والأهداف بينهم.

#### د. تعقيب على الدراسات السابقة:

باستطلاع التراث البحثي في علم الاجتماع نجد أن هناك قلة في الدراسات السوسيولوجية وبخاصة العربية التي تناولت المدن الرقمية بوجه عام ، وتناولت المعوقات التي تواجه بناء المدن الرقمية بصفة خاصة؛ لذا تناولت الدراسة الراهنة فيما سبق عرضاً لبعض الدراسات والبحوث السوسيولوجية السابقة التي قسمتها إلى ثلاثة محاور، حيث ركزت الدراسات في المحور الأول على وصف ملامح المدن الرقمية وخصائصها، وركزت الدراسات في المحور الثاني على كشف التداعيات الإيجابية والسلبية الناتجة عن بناء المدن الرقمية، بينما ركزت الدراسات في المحور الثالث على رصد المعوقات التي تواجه بناء المدن الرقمية. أما

الدراسة الراهنة فقد تناولت واقع تحول المدن الحضرية الجديدة إلى مدن رقمية في مصر من حيث التداعيات الإيجابية والتحديات والمخاطر والمقترنات المستقبلية.

وقد اختلفت الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في أن الدراسة الراهنة درسة وصفية اعتمدت على التحليل النظري والميداني، بينما معظم الدراسات السابقة تعتمدت على التحليل النظري الوصفي، وتحليل مضمون الأدبيات السابقة ماعدا الدراسات التالية: دراسة (إسماعيل، ٢٠١٩) ، ودراسة (Rose, 2020, 2022)، ودراسة (Rijshouwer et al., 2021)، ودراسة (Shimizu et al, ٢٠٢١)، ودراسة (Dancu,2021).

وكذلك اختلفت الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة في عينة الدراسة، حيث طبقت الدراسة الراهنة على عينة من القيادات التنفيذية والعاملين في جهاز تنمية العاصمة الإدارية الجديدة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، بينما طبقة دراسة (Rose, 2020) على المسؤولين عن المشروعات الذكية بالمملكة المتحدة، وطبقت دراسة (إسماعيل، ٢٠١٩) على عينة من المغاربة والأجانب في مدينة الدار البيضاء، وطبقت دراسة (Rijshouwer et al., 2022) على عينة من المواطنين بمدينة روتردام بهولندا، وطبقت دراسة (Shimizu et al, ٢٠٢١) على عينة من سكان اليابان، وأخيراً طبقة دراسة (Dancu,2021) على عينة من السكان الحضريين في كل من (أمستردام ، وهلسنكي) في رومانيا .

ومن حيث مناهج الدراسة، اعتمدت دراسة (كمال، ٢٠٢٠)، ودراسة (Liu,2021)، ودراسة (Vershinina & Volkova,2020) على استخدام منهج تحليل المضمون. واعتمدت دراسة (Rose, 2020) على استخدام منهج دراسة الحال. بينما اتفقت الدراسة الراهنة مع دراسة (إسماعيل، ٢٠١٩)، ودراسة (Shimizu et al, ٢٠٢١)، ودراسة (Rijshouwer et al., 2022) في الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك اتفقت الدراسة الراهنة مع دراسة (Dancu,2021) في الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة

أما من حيث أدوات الدراسة ، اعتمدت دراسة (Rose, 2020) ، ودراسة (إسماعيل، ٢٠١٩) ، ودراسة (Rijshouwer et al. 2022) على أداة المقابلة في جمع البيانات الميدانية، واعتمدت دراسة (Shimizu et al, ٢٠١٩) على مقياس ليكرت ، بينما اتفقت الدراسة الراهنة مع دراسة (إسماعيل، ٢٠١٩) ، ودراسة (Dancu,2021) في الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية.

وفيما يتعلق بالمجال الجغرافي للدراسة، يلاحظ أن معظم الدراسات السابقة طبقة في دول أجنبية كالململكة المتحدة وهولندا ورومانيا وروسيا ولندن وكندا وفنلندا، بينما طبقة بعض الدراسات السابقة في دول عربية كالجزائر والمغرب واليمن والكويت. أما الدراسة الراهنة فطبقة في جمهورية مصر العربية.

أما عن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة: تتسم المدن الذكية بنية تحتية رقمية ، واقتصاداً ذكياً، وحكومة ذكية، ومواطنين ذكاء، وبيئة ذكية، وعيشاً ذكياً، ونفلاً ذكياً، واهتمامًا بالمراكم البحثية والجامعات لتشجيع الابتكار، وتحدد التداعيات الإيجابية للمدينة الذكية في تنظيم حركة النقل والمرور إلكترونياً، وإلغاء عنصرى المسافة والوقت بين المواطنين والخدمات، وتنظم المشاركة السياسية، وتحقيق المواطننة البيئية الحضرية، وتقليل استهلاك الطاقة، وتعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع، وتسهيل الحياة على المواطنين، ومكافحة الفساد والجرائم، وتطوير القوى العاملة القادرة على النجاح في مجال المعرفة. بينما تتحدد التداعيات السلبية لبناء المدن الذكية في استخدام أنظمة وبرمجيات هشة في إنشاء البنية التحتية الرقمية، الفجوة الرقمية الناشئة عبر الأجيال والجماعات المختلفة، والوصول

غير المتكافئ إلى التقنيات الحديثة بجانب عدم تكافؤ الفرص لاستخدامها، وتوقف الأنظمة وتعطيل سير الحياة اليومية، وانعدام الخصوصية وانتشار الاحتيال. أما عن المعوقات التي تواجه بناء المدن الذكية فتتعدد في ضعف النظام الأمني والقانوني لحماية بيانات المواطنين من الاختراق الرقمي، وضعف الموارد المالية، وضعف الثقة الرقمية للعاملين والمواطنين، واستخدام أساليب تكنولوجية تقليدية، وانتشار البيروقراطية والفساد الإداري . ومن حيث مدى استفادة الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة، فقد استفاد البحث الراهن من الدراسات السابقة ونتائجها في بناء الإطار النظري للبحث، وصياغة أهدافه وتساؤلاته، وفي صياغة مصطلحات البحث، وأنشاء مرحلة اختيار المناهج وتصميم أدوات البحث، وفي معرفة كيفية اختيار العينة والأسلوب الصحيح لسحبها، وكذلك في تحليل ومناقشة نتائج البحث، وعرض النتائج العامة.

### ٣. التوجهات النظرية للبحث:

تعتمد الدراسة الراهنة في توجهها النظري على ثلاثة مداخل نظرية أساسية وهم:  
**أ.نظرية المجتمع الشبكي:**

ظهر مصطلح المجتمع الشبكي مع الهولندي "جان فان ديك" في كتابه مجتمع الشبكة عام ١٩٩١م، ومع "مانويل كاستلز" عالم الاجتماع الأسباني في الجزء الأول من ثلثيته عصر المعلومات عام ١٩٩٦م، كما استخدم "جيمس مارتن" مصطلحاً مقارباً هو المجتمع السلكي، مشيراً إلى المجتمعات المتصلة عبر شبكات الاتصال الكبرى. ويشير مصطلح الشبكة إلى الأفراد أو بدرجة أقل إلى الجماعات والأدوار التي ترتبط بعضها البعض بواسطة واحدة أو أكثر من العلاقات الاجتماعية، عندئذ يقال إنها شبكة اجتماعية (مارشال، ٢٠٠٧، ٧٢٠).

وتستند هذه النظرية إلى عدة مقولات أبرزها أن المجتمع الشبكي يعمل على إعادة التشابك، وإعادة ترتيب الأشكال الخاصة بالتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية في المجتمع الشبكي، ووفقاً لتلك المقوله يرى "كاستلز" أن العالم مكون من شبكات، فهناك شبكات بين الأفراد وبعضهم، وبين الشركات الاقتصادية والإعلامية وبعضها، وبين الدول وبعضها، وتشابك هذه الشبكات كافة بدرجات متفاوتة وفق برنامج كل شبكة وأهدافها(كاستلز، ٢٠١٤، ٣٧). ويؤكد "كاستلز" أن الشبكات الاجتماعية هي الشكل السادس للتنظيم الاجتماعي في عمليات الإنتاج والاستهلاك، وهي البنية الاجتماعية الجديدة التي تعيد هيكلة المجتمع وتسهم في تشكيل ثقافة افتراضية (Castells, 2002, 548).

ويعتمد البناء الشبكي على أساسين: الأساس الأول، ويتمثل في قوة الروابط ، التي تعنى أن الشبكات الاجتماعية تستمد طاقتها من قوة الروابط بين الأفراد والجماعات. والأساس الثاني ويتمثل في خواص الروابط، والتي تتتنوع بتنوع مجالات الاهتمام، التي تتعدد بدورها داخل البناء الشبكي (عز العرب، ٢٠١٧، ١٤٤).

كما أشار "كاستلز" إلى أن مجتمع الشبكات هو المجتمع الذي ما عاد يعتمد في الأساس على إنتاج القيمة المادية، بل أصبح يقوم على إنتاج المعرفة والمعلومة. والملحوظ أن فكرة مجتمع الشبكات ترتبط أوثق الارتباط بنشأة تكنولوجيا المعلومات، مثل أجهزة الكمبيوتر ونظم الاتصالات الإلكترونية، وتكمّن دواعي استخدام تكنولوجيا المعلومات في إتاحة الفرصة لتطبيق أفضل لقوانين جديدة، مثل قانون اقتصاد الوقت والجهد(العزواني، ٢٠٢٠، ١٤٩). فالمجتمع الشبكي هو المجتمع المكون من مجموعة من الواقع على شبكة الإنترنت العالمية ينشئها أفراد أو منظمات، تتيح التواصل بين الأفراد، والتفاعل الاجتماعي بينهم في

م الموضوعات خاصة وعامة في بيئه مجتمع افتراضي، ويجمعهم الاهتمام أو الانتماء لبلد أو مدرسة أو فئة معينة ، في نظام عالمي لنقل المعلومات(عز العرب، ٢٠١٧، ١٣٣). .

ويقف "كاستلز" أمام مجتمع الشبكات ليوضح أن عصر المعلومات متحكم وموجه بقطبيين مركزيين: قطب الشبكة، وقطب الذات الفاعلة؛ ذلك أن مفهوم الشبكة لا يشير إلى شبكة بعينها، بل إلى شبكات متعددة تتحكم في مصادر القوة والثروة والمعلومة والمعرفة المسلحة بالเทคโนโลยيا الرقمية (الغزواني، ٢٠٢٠، ١٥١).

وقد أسهمت تلك الشبكات في التغيير بالعديد من مناحي الحياة ، وفي تشكيل إطار ثقافي جديد يجمع بين المتقاعلين عبر الفضاء الافتراضي، يعرف هذا الإطار الثقافي باسم الثقافة الرمزية، وقد لعبت هذه الثقافة دورها في التأثير على الثقافة المجتمعية بشكل عام ، وبالتالي على مؤسسات التنشئة الاجتماعية بشكل خاص(ذكي، ٢٠٠٩، ٢).

وفي ضوء هذه النظرية يتم الانتقال من تحليل الفئات الاجتماعية في المدينة إلى تحليل شبكة العلاقات الاجتماعية الموجودة فيها، والتركيز على خصائص هذه الشبكة لتفسير بعض جوانب ممارسات الأفراد المنخرطين فيها، تعد هذه الفكرة - بحد ذاتها - نقلة نوعية في التحليل السوسيولوجي للمدينة والفاعلين الاجتماعيين الموجودين فيها، وأالية جديدة تفتح آفاقاً جديدة لفهم دراسة الظواهر الاجتماعية في المدينة الذكية (ياسف، ٢٠١٦، ٢٤٠) . وتعد المدن الذكية نموذجاً للمجتمع الشبكي القائم على التواصل المستمر يومياً بين أفراده وجماعاته ومؤسساته من خلال التقنيات المتطوره والأجهزة الذكية اللاسلكية، لتحقيق أهداف وغايات متنوعة في الحياة الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والترفيهية والأمنية... الخ.

#### ب. نظرية العولمة :

العولمة عملية تاريخية مستمرة لها تجلياتها وجوانبها المتعددة، برزت العولمة بشكل واضح خلال عقد التسعينات من القرن المنصرم، وأصبحت القوة الرئيسية التي تقود البشرية إلى متطلبات القرن الواحد والعشرين، ويمكن القول إن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشهدها عالم اليوم، ترتبط وبصورة واضحة بظاهرة العولمة(الزعبي، ٢٠٠٦، ١٢)

وتعتبر العولمة نظام عالمي جديد يشير إلى حركة دمج العالم وإلغاء الحواجز والحدود الجغرافية وال زمنية بين الشعوب والمجتمعات، حيث أصبحت كل المجتمعات تعيشها أو تعاني من آثارها، وإن كانت في حالة عزلة، فهي العملية التي تنتقل بها الشعوب من حالة التباين والتباين إلى حالة التجانس والتماثل، وهذا تتشكل قيم عالمية موحدة، ويتشكل وعي عالمي يقوم على موثيق إنسانية عامـة(2-4, 2011, Nwegbu et al.). وترتبط هذه النظرية بالنموذج الرأسمالي الغربي وتطوره المتواصل تاريخياً، والذي يقود إلى نظام مهيمن عالمياً على الأسواق الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية، خصوصاً في البلدان النامية وال العربية، وتsem في صنع هذه التغيرات المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات. وقد أدت ظاهرة العولمة وما أحدها من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية إلى عولمة وسائل الإعلام وتعليم الثقافة الغربية في جميع دول العالم، ونشر نظام الشخصية واقتصاديات السوق الحر، وسيادة عصر التقنية المتطرفة الذي يعتمد على العلم والمعرفة (الزعبي، ٢٠١٢، ٢).

وقد اتجه "انتوني جيدنز" من خلال كتاباته إلى اعتبار الثقافة المتغير الرئيس في عملية العولمة، متقاسمًا هذا الاتجاه مع "رونالد روبرتسون"، ويتساءل عن كيفية صمود هوية الأفراد والجماعات الإثنية المختلفة أمام الثقافة الكوكبية التي أصبحت تكتسح العالم وبشتى الطرق والوسائل، مستخدمة الاقتصاد والسياسة كبوابات تلج من خلالها إلى عالم تغيير كينونات المجتمعات المختلفة. حيث إن العولمة تعنى بشكل عام

اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية ، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، ويتحدد العنصر الأساسي في هذه الظاهرة في الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات (جلبي، ٢٠١٧، ١٩).

وقد عرف "جوردن" نظرية العولمة بأنها النظرية التي تختبر ظهور ثقافي عالمي، والتي ترى أن الثقافة العالمية نتاج عدة تطورات اجتماعية وثقافية، ومنها : وجود نظام معلوماتي عالمي باستخدام الفضاء، وظهور النزعة الاستهلاكية، وترسيخ أسلوب الحياة الكوزموبوليتاني، وظهور الأنشطة الرياضية العالمية مثل الألعاب الأولمبية وكأس العالم دورات التنفس الدولية، والتوجه في السياحة العالمية، وأضمحلال سيادة الدولة ، ونمو نظام عسكري عالمي، والاعتراف باتساع نطاق الأزمة الإيكولوجية العالمية، وظهور منظمات سياسية دولية مثل الأمم المتحدة، وميلاد حركات سياسية عالمية مثل الماركسية، وانتشار مفهوم حقوق الإنسان، وزيادة درجة التداخل بين ديانات العالم (Marshall, 1994, 203-202).

وقد أصبحت ثورة الاتصالات والعلوم ظاهرتين متلازمتين لا يمكن أن ينفصل أحدهما عن الآخر على الأقل في عالمنا المعاصر الذي طوى شوطاً من الزمن توسيع فيه دائرة العولمة من ناحية، وكثرت وتشعبت وسائل الاتصال فيه من ناحية أخرى (Eijaz & Ahmad, 2011, 100). فعلى الرغم من أن العولمة أوسع وأشمل من الثورة الرقمية، فالأخيرة تعد أحد مظاهر العولمة وأنماطها، وعليه فالعلومة تحتوي الرقمنة، بل وتسخرها لتحقيق غايتها، والعكس صحيح فالتحول الرقمي يعبر عن العولمة ويفك حدوثها .

لذلك أسهمت العولمة بدورها في نقل التقنيات الحديثة، ونقل الخبرات والتجارب المتعلقة بمشروعات المدن الرقمية من الدول المتقدمة إلى بعض الدول الآسيوية والأفريقية، لمحاكاة هذه النماذج والاستفادة منها. وقد ظهر مفهوم المدن الرقمية كامتداد لعمليات الاستدامة الحضرية وكجانب من التنمية المستدامة في الدول المتقدمة، وأنطلق هذا المفهوم إلى الدول النامية، وأن اختلفت وجهات النظر إلى هذه الفلسفة الجديدة المتلازمة لثورات عدة منها ثورة المعرفة والمعلومات ، وثورة التقنيات الحديثة ، والثورة العلمية، حيث أصبحت المدن الرقمية كاستراتيجية حتمية لتلبية احتياجات المواطنين وتحقيق طموحاتهم، وفي الوقت نفسه الاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية ، والحفاظ عليها للأجيال الحالية والقادمة، والتقليل من ظاهرة الفساد والإهدار لتلك الموارد باستعمال أحدث الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي تعتبر حجر الزاوية في تسيير المدن الرقمية، والدول العربية على غرار الدول النامية تسعى جاهدة لتحسين وضعها، وتبني مفاهيم جديدة مستوحاة من الفكر الغربي، والتي منها المدينة الرقمية، فقد بادرت الدول النامية \_ منها دول الخليج ودول الشرق الأوسط وحتى الدول العربية الإفريقية \_ لتكريس إستراتيجية الذكاء في مدنها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لكن تبقى بعيدة نوعاً ما عن ما حققه الدول المتقدمة لوجود عدة صعوبات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية في تلك الدول. فمع مطلع الألفية الثالثة تغيرت ملامح المدينة العربية، ووجدت نفسها في مواجهة تحديات كبيرة تمثل في نقص معرفى متراكم ، ظهرت ملامحه بشكل حاد ، مع انتشار تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة ، فلقد كان للتطورات السريعة والمترافقية في هذا المجال أثر عميق على الطريقة التي يعمل ويتواصل بها الناس في شتى بقاع الأرض(الزعبي، ٢٠٠٦، ١٣).

### ج. نظرية ما بعد الحداثة :

هي تيار فكري جديد، ظهر كرد فعل لعصر الحداثة، وهو عصر الثورة الصناعية، وما نتج عنه من مشكلات كثيرة في كافة مناحي الحياة؛ بداية من تفاقم مشكلات التلوث، واستنزاف الموارد الطبيعية بمعدلات تفوق كل ما نتج من استنزاف أو تلوث في العصور السابقة لعصر الثورة الصناعية؛ مما يهدد حياة البشرية واستمرارها، مع تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وانتشار الفقر والحرروب، ونهب خيرات العالم الثالث، وانتشار القيم المادية وتراجع القيم الدينية والاجتماعية، وتطور أسلحة الدمار الشامل، وازدواجية المعايير الدولية.

ويرى أنصار هذه النظرية أن المرحلة المعاصرة التي تشهدها المجتمعات الحديثة تتصف بمرحلة ما بعد الحداثة، وخاصة إن هذه المرحلة الحالية تميز بأعلى درجات التكنولوجي والصناعي في المجتمع الذي نعيش فيه، وساعدت على تغيير جميع المظاهر الحياتية التي يطلق عليها مجتمع ما بعد الحداثة الجديد تلك المرحلة التي تحتاج إلى الكثير من التحليلات حول ما تم إنتاجه سواء من الناحية التاريخية أو السوسيوثقافية، والذي نتج عن استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في الحاسوبات الإلكترونية ووسائل الاتصال والإعلام والأشكال الحديثة من المعرفة، والتغيرات التي حدثت على البناءات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فجميعها شكلت ما بعد الحداثة.

وقد أثر مفهوم ما بعد الحداثة على المؤسسات والأنظمة بفرضها للنهج التقليدي والهرمية، وإعادة هيكلة الإدارة العامة من خلال ترويج مفهومين جديدين، وهما : الإدارة العامة الجديدة وحكومة العصر الرقمي، حيث سعت أنظمة الإدارة العامة إلى الهروب من القيود الصارمة للحداثة من خلال فهم الإدارة العامة الجديدة، والتي تطورت إلى نظام يتم فيه تعزيز الحكومة جنباً إلى جنب مع تبني مناهج الحكومة الرقمية القائمة على البيانات في عصر ما بعد الحداثة، وبذلك أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أهمية متزايدة بالنسبة للدول والمواطنون في إطار إدارة العصر الرقمي(Doru et al, 2023,107).

ويرى "جان ليوتار" أن وضعية المعرفة تغيرت مع دخول المجتمعات المتقدمة إلى عصر ما بعد الصناعي ، والثقافة تغيرت مع الدخول إلى عصر ما بعد الحداثة ، لذلك أصبحت تسمى هذه المجتمعات بالمجتمعات المعلوماتية، خصوصاً مع دخول التقنية وتطور وتعدد الآلات المعلوماتية التي أثرت على تداول المعرفة ونقل الصور والأصوات (ليوتار، ٢٠١٦ ، ١١).

كما أشار عالم الاجتماع الفرنسي "جان بودريارد" إلى مفهوم الحداثة، باعتبارها سمة من سمات الحضارة والتي يقصد بها أنها شيئاً ضد التقليدية، وفي إطار تحليلاته لعمليات التحول من الحداثة إلى ما بعد الحداثة سعى إلى دراسة كيفية تحول المجتمعات من مرحلة الرمزية إلى المجتمعات الإنتاجية، وتحليل تصورات وأفكار ما بعد الحداثة عندما اهتم بدراسة المجتمع الاستهلاكي، ومظاهر الاتصال، والمحاكاة، وأنساق الضبط والسيطرة والثورة المعلوماتية، وتحليله لأنماط الإنتاج الرأسمالي والثقافي، والتكنولوجي(Woln,2017,76).

ومن ناحية أخرى، أشار "سكوت لاش" إلى أن مفهوم ما بعد الحداثة يمثل ظاهرة ثقافية ذات عواقب اقتصادية وسياسية، حيث تُعد الصور السلعية أدلةً لممارسات تراكمية للرأسمالية، وتحل إعادة تقييم الصورة والجماليات محل ثقافة الطبقة، والنتيجة هي تحول البروليتاريا العالمية إلى مجتمع معرفي، ومثلاً كانت الحداثة هي ثقافة الرأسمالية المنظمة وطبقتها البورجوازية الحاكمة ، فإن حركة ما بعد الحداثة هي ثقافة الرأسمالية غير المنظمة والطبقات الوسطى ما بعد الصناعية(Lash,1990,78).

كما يرى أنصار نظرية ما بعد الحادثة أن الحقيقة نسبية، وليس هناك حقيقة مطلقة؛ فنحن الذين نصنع تلك الحقيقة، وثقافتنا تساهم في صنعها، وهذا يرتبط بفكرة أساسية لنظرية ما بعد الحادثة؛ وهي أن الاعتماد المطلق على العلم والتكنولوجيا خطير كبير على الإنسانية. وبناءً على ما تقدم تهتم نظرية ما بعد الحادثة بالبيئة بمفهومها الشامل للأبعاد الطبيعية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية، وتهتم بتحليل سرعة المتغيرات التكنولوجية وثورة المعلومات ومستجدات العصر في كافة الأبعاد، وما فرضته من تغيرات هيكلية وأساسية في مختلف جوانب الحياة.

#### ٤. عرض لواقع المدن الرقمية عالمياً وإقليماً :

يتزايد النمو الحضري بشكل سريع في مختلف دول العالم، وتشير الإحصاءات إلى أن ٥٥٪ من سكان العالم حالياً يعيشون في المناطق الحضرية، ويتوقع زيادة هذه النسبة بحلول ٢٠٥٠ م لتصل إلى ٦٨٪ (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٨). كما بلغت نسبة سكان المدن في البلدان العربية ٥٨٪ في عام ٢٠١٨، ويتوقع أن تصل إلى ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ (تقدير الأمم المتحدة، ٢٠٢٠، ٧١).

وقد أدى هذا النزوح السكاني المستمر نحو المدن إلى زيادة استهلاك الطاقة، والتلوث البيئي ، والضغط على المواصلات والنقل، والإسكان، والخدمات والمرافق، وهي كلها أمور تؤثر على التنمية المستدامة، هذه الأمور مجتمعة جعلت الخبراء والمختصين يطربون فكرة تبني المدن الرقمية، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء مدن تحقق نوعية حياة أسهل وأفضل لسكانها وزائرتها، كما تحافظ على البيئة، وتسمح بتحقيق تنمية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية. لذا تمر المجتمعات البشرية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين بقفزات من التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تتمثل بالانتشار الكثيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن الملاحظ وجود تفاوت كبير في مستويات التطور بين الأفراد والجماعات والدول، وبين الدول المتقدمة والدول النامية في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول نحو مجتمع المعلومات(على، ٣٤٩، ٢٠١٤).

وتعود التحولات الرقمية أحد آليات الثورة الرقمية المستخدمة التي أثرت على جميع جوانب الحياة الإنسانية، وذلك من خلال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ومفردات العالم الافتراضي والشكبي الذي ألغى حاجز الزمان والمكان، وأسهم في إعادة تشكيل وعي الإنسان، وأدى إلى إحداث تغيرات جذرية في نمط وأسلوب حياة الأفراد والجماعات خاصة فئة الشباب(عبد الحميد، ٣٨٣، ٢٠٢٣). فالتسارع التقني الذي يشهده القرن الحالي شكل عالماً جديداً اندمجت فيه التقنيات المتطرفة مع الحياة، وأصبحت متطلباً لاستقرار الدول والمؤسسات وحياة الأفراد، لتكون الدول والمؤسسات أكثر مرونة وقدرة على التجديد والابتكار ومواكبة الاحتياجات المتعددة.

فنحن نشهد اليوم ملامح الثورة الصناعية الرابعة، والتي تعد ثورة لم يشهدها التاريخ من حيث سرعتها أو نطاقها أو تعقيداتها، حيث أحدثت تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، والتقنية الحيوية، والروبوت، وانترنت الأشياء، وعلم الجينات الوراثية (الجينوم البشري)، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والسيارات ذاتية القيادة، والبيوتكنولوجى، وتقنية النانو، والحواسوب الكمى، تحولات جذرية في طبيعة المنافسة بين المؤسسات، وعدد الوظائف ونوعها؛ الأمر الذي يدفع المؤسسات التي ترغب بالاستمرار أن تغادر التقليد النمطي لمواكبة هذه الثورة الرقمية.

وفي ظل الثورة الرقمية التي شهدتها مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة من أوائل خمسينيات القرن العشرين حتى يومنا الحالي، أنشأت المدن الرقمية القائمة على تقنية الشبكة العنكبوتية في الكثير من الدول الغربية وبعض الدول العربية والخليجية مع حلول القرن الحادي والعشرين، لتلبية احتياجات مواطنيها

بطرق تؤدي للارتقاء بمستوى الحياة لكل الذين يعيشون في هذه المناطق الحضرية بتلك المدن التي تستخدم أساليب متطرفة لتنزيل المصاعب وحل المشكلات اليومية، ولتحقيق الرؤية والأهداف الواضحة المدعومة بالإجماع السائد بين سكانها باتباع منهجية أكثر تشاركية وكفاءة، من خلال استثمار ذكاء الأفراد والمؤسسات والتقنيات لتنفيذ الوظائف الاعتيادية لقاطنى المدن بطريقة إلكترونية الطابع.

وتقديم خدمات إلكترونية تفاعلية في مختلف المجالات بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات اللوجستية مثل بنية تحتية رقمية، وأنظمة مرور ذكية تدار آلياً، وخدمات إدارة الأمن المتطرفة، وأنظمة تسيير المبني، واستخدام التشغيل الآلي في المكاتب والمنازل، واستخدام عدادات للفوترة والتقارير. فهي مدن صديقة للبيئة تعتمد على مصادر الطاقة المتعددة النظيفة، وتسعى في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام القائم على المعرفة لخلق التنافسية، وتشجيع التعلم والابتكار والإبداع، والإدارة الحكيمية لمواردها الطبيعية، والارتقاء بنمط حياة مواطنيها، مع ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وبذلك تعتمد المدن الرقمية على التقنية الفكرية التي تضم سلعاً وخدمات جديدة، إضافة إلى التزايد المستمر في القوى العاملة المعلوماتية.

وتسعى المدن الرقمية إلى معالجة القضايا العامة عبر حلول قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس شراكة متعددة أصحاب المصلحة على مستوى البلديات، ويتم تطوير هذه الحلول وصفتها من خلال مبادرات المدينة الذكية، إما كمشاريع منفصلة أو في الغالب كشبكة من الأنشطة المتداخلة (the European Parliament, 2014, 9). ويطلب إنشاء المدن الذكية وتحويل المدن القائمة إلى مدن ذات تقنيات ذكية، دراسة مستقيضة وتحليل دقيق ل الواقع الراهن والمستقبلى، وتحديد للإستراتيجيات والأهداف والخطط التنفيذية للوصول إلى النتائج المرجوه.

وعلى أرض الواقع، أنشئت العديد من المدن الرقمية على مستوى العالم، كما ظهر العديد من المؤشرات التي يمكن للمدن أن تعتمد عليها في تحديد أهدافها نحو التحول إلى مدن أكثر ذكاءً، ويتباين تصنيف المدن الرقمية على مستوى العالم من تصنيف إلى آخر.

وفقاً لمؤشر (IMD) لتصنيف المدن الرقمية عالمياً لعام ٢٠٢٤م، الذي صدر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا بالتعاون مع جامعة سنغافورة للتكنولوجيا والتصميم، جاء ترتيب المدن كالتالي: زيورخ، أوسلو ، كانبيرا ، جنيف، سنغافورة ، كوبنهاغن، لوزان ، لندن ، هلسنكي ، أبو ظبي ، ستوكهولم، دبي ، بكين ، هامبورغ ، براغ ، تايبيه ، سول ، أمستردام ، شانغهاي ، هونغ كونغ (IMD smart city index, 2024, 13). بينما جاء ترتيب المدن العربية كالتالي: أبو ظبي، دبي، الرياض، الدوحة، مكة المكرمة، جدة، المدينة المنورة، مسقط، الخبر، القاهرة، الرباط، عمان، تونس، بيروت، صنعاء(تقرير مؤشر IMD للمدن الذكية، ٤، ٢٠٢٤). ويُسند هذا المؤشر على المعايير التالية: الصحة والأمان، والنقل، والأنشطة، والفرص، والحكومة.

وطبقاً للمؤشر أركاديس للمدن المستدامة (SCI) الذي يشمل مقاييس الصحة البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمدن، ويستند على المعايير التالية : تغير المناخ، والنقل المستدام، واستخدام الطاقة المتعددة، والمساحات الخضراء، وتلوث الهواء، واستخدام المياه، وإدارة التفزيات، تم تحديد المدن الذكية التي احتلت المراتب العشر الأولى على مستوى العالم في عام ٢٠٢٤ ، وهي على التوالي: أمستردام، روتردام، كوبنهاغن، فرانكفورت، ميونخ، أوسلو، هامبورغ، برلين، وارسو، لندن (Sustainable Cities Index, 2024, 8).

أما مؤشر (GCI) يُسند على المعايير التالية: النشاط التجاري، ورأس المال البشري، وتبادل المعلومات، والخبرة الثقافية، والمشاركة السياسية، وفي ضوء هذا المؤشر تم تحديد المدن الرقمية التي احتلت المراتب

العشر الأولى على مستوى العالم في عام ٢٠٢٣ ، وهي على التوالي: نيويورك، لندن، باريس، طوكيو، بكين، بروكسل، سنغافورة، لوس أنجلوس، ملبورن هونغ كونغ (Global Cities Index, 2023,3). بينما مؤشر (GPC) يستند على المعايير التالية: الاقتصاد، والبحث والتطوير، والتفاعل الثقافي، وقابلية العيش، والبيئة، وإمكانية الوصول ، وفي ضوء هذا المؤشر تم تحديد المدن الذكية التي احتلت المراتب العشر الأولى على مستوى العالم في عام ٢٠٢٣ ، وهي على التوالي: لندن، نيويورك، طوكيو، باريس، سنغافورة، أمستردام، سيدني ، ملبورن، برلين (Global Power City , 2023,4).

وطبقاً لمؤشر (IESE) تم تحديد المدن الرقمية التي احتلت المراتب العشر الأولى على مستوى العالم في عام ٢٠٢٢ ، وهي على التوالي: لندن، نيويورك، باريس، طوكيو، برلين، واشنطن، سنغافورة، أمستردام، أوسلو، كوبنهاغن. أما بالنسبة للدول العربية فجاءت المدن الرقمية على التوالي: دبي، أبو ظبي، الدوحة، الكويت، تونس، عمان، الرباط، القاهرة (IESE,2022,29). ويحلل هذا المؤشر ١٠١ مؤشر عبر تسعه أبعاد رئيسية، وهي: الاقتصاد، ورأس المال البشري، والتماสک الاجتماعي، والحكومة، والبيئة، والتخطيط الحضري، والتأثير والتواصل العالمي، والتكنولوجيا، والتنقل وشبكة المواصلات.

بينما يستند مؤشر (Cities of the Future index) على المعايير التالية: الحياة الرقمية، والتنقل الذكي، والبنية التحتية لتكنولوجيا الأعمال، والاستدامة. وفي ضوء هذا المؤشر تم تحديد المدن الذكية التي احتلت المراتب العشر الأولى على مستوى العالم في عام ٢٠٢١ ، وهي على التوالي: كوبنهاغن، ستوكهولم، أوسلو، أمستردام، زيورخ، غوتينبرغ، هلسنكي، بوسطن، يوتريخت، أدنبره (Toh, 2022,3).

وأخيراً يستند مؤشر (SECL) على المعايير التالية: النقل والتنقل، وقابلية الاستدامة، والحكومة، والاقتصاد الذكي، والتنمية الرقمي، ومستوى المعيشة، وتصور الخبراء، وفي ضوء هذا المؤشر تم تحديد المدن الذكية التي احتلت المراتب العشر الأولى على مستوى العالم في عام ٢٠٢١ ، وهي على التوالي: لندن، نيويورك، سان فرانسيسكو، سنغافورة، برلين، روتردام ، سيدني ، سيدني ، واشنطن العاصمة، مانشستر. (Toh, 2022,3).

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد خصائص المدن الرقمية التي تميزها عن غيرها من المدن القائمة والجديدة، فيما يلى: (Vershinina & Volkova,2020,4-7)

١. التكنولوجيا الذكية: الاستخدام الفعال للتقييمات الحديثة في جميع أنظمة وخدمات وبنية المدينة التحتية والفوقيّة.

٢. الحكومة الذكية: تعاون فعال بين مختلف الجهات الحكومية والمواطنين باستخدام التقنيات الذكية والشبكات اللاسلكية، يقوم على الاستجابة السريعة لاحتياجات المواطنين، وزيادة جودة خدمات الدولة.

٣. التعليم الإلكتروني: تتم عملية التعليم وتلقي المعلومات عن طريق استخدام أجهزة إلكترونية، من أي مكان وفي أي وقت وبسرعة ودقة متناهيين.

٤. التنقل الذكي: تطبيق أنظمة نقل مستدامة ومبكرة وأمنة ، يتم من خلالها الاستخدام الأمثل للبنية التحتية الذكية للنقل العام .

٥. الاقتصاد الذكي: يعتمد على المعارف والمعلومات وتقنيات الاتصالات في إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة روح الابتكار والتنافسية، وتوفير فرص عمل، وزيادة الدخول.

٦. مواطنين ذكياء: يشمل رأسمايل بشري واجتماعي أى إتقان المعارف والمهارات التكنولوجية، والقابلية للابتكار، والإبداع، والانفتاح، والمشاركة في الحياة العامة، والثقة، والقيم والمعايير المتغيرة، وتكوين شبكات اجتماعية .

٧. البيئة الذكية: بيئه مزودة بتقنيات تكنولوجية حديثة لحماية البيئة ومواردها الطبيعية، وأجهزة لاسلكية تهدف إلى تقليل التأثيرات البشرية على البيئة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إن المدن الرقمية تعد نتاج تطور الدول وتتفوقها على اختلاف قطاعاتها وببيئتها، وخاصة الدول المنتجة للتكنولوجيا، وما تملكه تلك الدول من تقنيات عالية الجودة والقدرات، مما يحتم على الدول النامية وال العربية منها الاستخدام العقلاني للموارد، وتوجيه الجهود نحو تبني إستراتيجيات لترتقي مدنها إلى المدن الذكية، ولتواكب التطور العلمي والتقدم التكنولوجي. حيث أفرزت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مجتمعًا جديداً مغايراً لكل ما سبقه ، مجتمعًا قائماً على التحول الرقمي الذي تلعب فيه البرمجيات دوراً أساسياً ، إذا باتت التكنولوجيا والاتصالات والتدفق المعلوماتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنشطة الاقتصادية، وأضحت عنصراً مهماً وفاعلاً في المجالات التنموية، وركيزة في كل المشاريع الكبرى.

وقد أصبحت عملية تطوير المدن القائمة والجديدة لمواكبة هذا التطور التكنولوجي المتتسارع أكثر تعقيداً في بعض الدول العربية خاصة في مصر، وواجهت تحديات كثيرة، أبرزها: الزيادة السكانية العالية في المدن بما تمثل من ضغط متزايد على الموارد الطبيعية للمدن(المياه، والطاقة، والغذاء)، والبنية التحتية، والخدمات المدنية كالنقل، والإسكان، والطرق وغيرها. وإن كان بناء المدن الرقمية أمراً ليس بالسهولة في الدول النامية ومنها العربية، فإن هناك من الدول من تبنت فعلاً هذا الطرح، فأنشأت مدن رقمية حققت من خلالها نقله نوعية في حياة الفرد، كما أن هناك من الدول من هي في طريق إرساء قواعد المدن الرقمية لتلتحق بركب التطور على جميع الأصعدة.

فقد تركزت المدن الذكية في ثلاثة دول خليجية، هي : الإمارات، وال السعودية، وقطر، ويمكن القول إن هناك تحركات جادة من قبل العديد من الحكومات العربية نحو اتخاذ خطوات جادة في مجال التحول نحو المدن الذكية. ومن التجارب العربية الرائدة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة التي أحتلت مراحل متقدمة في خطتها لإنشاء وتحويل بعض المدن إلى مدن ذكية، وهو جزء من خطة الإمارات نحو التحول الرقمي، كأداة لتنويع مصادر اقتصادها، خصوصاً وأن الإمارات تعد من الدول الرائدة في مجال التحول الرقمي في العالم العربي، وكانت أولى خطوات الإمارات في تحويل المدن التقليدية إلى ذكية، إطلاق إستراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات لعام ٢٠٢٥م، ويتمثل الهدف الرئيس منها في إنشاء إلتزام حكومي واسع عبر كافة القطاعات لتضمين الجوانب الرقمية في كافة الإستراتيجيات الحكومية، وتشمل الإستراتيجية الأبعاد التالية: تعزيز الشمولية، وعدم ترك أحد يختلف عن الركب، والمرؤنة، والتناغم مع العصر الرقمي، والتركيز على احتياجات المتعاملين، واستخدام التقنيات الرقمية في تصميم الخدمات وقوف السيارات الخدمة، والاعتماد على البيانات، وتعزيز مبدأ الحكومة المفتوحة، والاستباقية، والأمن السيبراني ، والبنية التحتية الرقمية، وتزويد المناطق بخدمة الواي فاي المجانية، وبوسائل التنقل الذكية، والكهرباء عبر الطاقة البديلة. واليوم تضم الإمارات أكثر من مدينة ذكية ومنها: مدينة أبو ظبي ودبي، وبعض المشروعات الجديدة الأخرى في طريق التشييف كمشروع زايد ، وواحة دبي للسيليكون، ومدينة دبي الجنوب، ومدينة زهرة الصحراء، ومدينة الشارقة المستدامة. فطبقاً لمؤشر (IMD) لتصنيف المدن الرقمية عالمياً لعام ٢٠٢٤م، جاءت مدينة أبو ظبي في الترتيب (١٠)، وجاءت مدينة دبي في الترتيب (١٢)، وجاءت الرياض في الترتيب

(٢٥)، ومدينة الدوحة في الترتيب (٤٨)، وجاءت مكة المكرمة في الترتيب (٥٢)، وجدة في الترتيب (٥٥)، والمدينة المنورة في الترتيب (٧٤)، ومسقط في الترتيب (٨٨)، وخبر في الترتيب (٩٩)، والقاهرة في الترتيب (١١٤)، والرباط في الترتيب (١٢٦)، وعمان في الترتيب (١٢٨)، وتونس في الترتيب (١٣٧).

كما أشار تقرير مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي لعام ٢٠٢٣م، بأن الإمارات جاءت في الترتيب ١٨، وال سعودية في الترتيب ٢٩، وقطر في الترتيب ٣٤ ، وعمان في الترتيب ٥٠، الأردن في الترتيب ٥٥ ، والبحرين في الترتيب ٥٦، ومصر في الترتيب ٦٢ ، والكويت في الترتيب ٦٩ ، وتونس في الترتيب ٨١ ، والعراق في الترتيب ١٣٣ ، ولibia في الترتيب ١٧٣ ، واليمن في الترتيب ١٨٨ ، وسوريا ١٩٢ . ويقيس هذا المؤشر استعداد وقدرة (١٩٣) دولة حول العالم من خلال احتساب ٣٩ مؤشراً فرعياً موزعة على ١٠ أبعاد أساسية، وذلك استناداً على ثلاثة ركائز رئيسية، وهي الحكومة والخدمات العامة، وقدرة القطاع التكنولوجي، وأخيراً تمثل البيانات والبنية التحتية للاتصالات(Hankins et al,2023,47-53).

## ٥. إستراتيجية التحول الرقمي في مصر:

يعتبر التحول الذكي أحد الأهداف الإستراتيجية في جمهورية مصر العربية، ويشمل هذا جهود الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في التحول الذكي في مختلف المجالات، حيث تسعى للتحول إلى حكومة بلا ورق من خلال رقمنة المعاملات والوثائق في جميع المؤسسات الحكومية. وانطلاقاً من أهمية التحول الرقمي في مصر، ودوره في ترشيد القرار، وتوحيد الجهود المشتركة، وتقليل الوقت والجهد المبذول، والقضاء على الفساد، وتوفير الخدمات الإلكترونية ، بما يكفل التيسير على المواطنين، ويحقق أهدافاً إستراتيجية للتنمية المستدامة في رؤية مصر ٢٠٣٠م، فقد كثفت الحكومة المصرية – على مدار السنوات الماضية- جهودها لبناء مجتمع معرفي رقمي مستدام ، تنفيذاً لمبادرة التحول الرقمي التي طرحتها السيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، من خلال الاستثمار لتطوير البنية التحتية للاتصالات والمعلومات، وإنشاء مجمعات الابتكار التكنولوجي، وإعادة هندسة الخدمات وفق معايير الجودة الشاملة، كما قامت الحكومة بتشكيل لجنة وزارية للتحول الرقمي(زكي،٤،٢٠٢١).

وفي ضوء ذلك تسعى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - تم إنشائها في أكتوبر عام ١٩٩٩م- إلى بناء مصر الرقمية في كافة مناحي الحياة، والتحول إلى الحكومة الإلكترونية المتراقبة من خلال ربط الأنظمة الرقمية الحكومية، وتحسين العمل داخل الجهاز الإداري للدولة ليعمل بكفاءة وفاعلية، وتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورفع جودة الخدمات وكفاءتها من خلال تحسين بيئه العمل، وتوفير الدعم لعملية صناعة القرار، وإيجاد حلول للقضايا التي تهم المجتمع، وتحسين جودة حياة المواطن من خلال تحسين ظروفه المعيشية وتقديم خدمات إلكترونية متعددة له.

ومن أوائل المحافظات التي تسعى إلى تحقيق التحول الرقمي، محافظى بور سعيد والمنيا، حيث تم إنشاء أول إدارة للتحول الرقمي بمحافظة بور سعيد فى عام ٢٠١٩ ، وإطلاق بوابة الخدمات الحكومية "البوابة الموحدة" ، وتحويل البنية التحتية بالكامل للمنظومة الرقمية، والانتهاء من رقمنة وحدات المرور والمحاكم وأقسام الشرطة ومراكز خدمات التموين وكاتب التوثيق والشهر العقارى ومركز لوجستى جمرکى، ومركز خدمة المستثمرين، ومركز الخدمات اللوجستية. وكذلك تم إنشاء إدارة نظم المعلومات والتحول الرقمي بالديوان العام لمحافظة المنيا، وتم تجهيزها وفق أحدث مستوى بأحدث الأجهزة، كما تم إمدادها

بمتخصصين مدربين في هذا المجال، وتم إطلاق بوابة خدمات المحليات إلكترونياً لعدد (٥٢) خدمة، والتي تم ربطها بالمراكز التكنولوجية التسع بالمحافظة ضمن خطة متكاملة لتطوير الإدارة التكنولوجية. وتسعى باقى محافظات الجمهورية إلى تطبيق منظومة التحول الرقمي في جميع مؤسساتها ، تنفيذاً للقرار الذي أصدره الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ووافقت عليه الحكومة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي ينص على ضرورة استحداث إدارة جديدة بكافة مؤسسات الدولة تحت مسمى "نظم المعلومات والتحول الرقمي" بوحدات الجهاز الإداري للدولة في ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٤٦ لسنة ٢٠١٨م، والخاص باستحداث تقسيمات تنظيمية في وحدات الجهاز الإداري للدولة.

وأسهمت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إتاحة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين، حيث تم إطلاق ١٤٣ خدمة على منصة مصر الرقمية ضمن خطة تستهدف رقمنة كافة الخدمات الحكومية مع نهاية ٢٠٢٣م ، والمقرر أن تصل إلى ٢٠٠ خدمة في نهاية عام ٢٠٢٤م فيما يتعلق بالخدمات التالية: (التمويل ، التوثيق ، السجل التجاري ، التأمين الاجتماعي ، المركبات ، الرخص ، المحاكم ، دار الإفتاء ، الحالة الشخصية ، الكهرباء، الشهر العقاري ، الإسكان الاجتماعي، الضرائب العقارية، الأحوال المدنية ، القضايا ، الأدلة الجنائية، التأمين الصحي الشامل، الزراعة، البريد المصري).

وتتضح جهود وإنجازات الدولة المصرية في تحقيق التحول الرقمي من خلال تقرير مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي عام ٢٠٢٣م ، حيث تقدمت مصر في الترتيب العالمي من المركز ١١١ إلى المركز ٦٢ على مستوى العالم ، وحققت الترتيب السادس على مستوى العالم العربي نتيجة الجهد الحكومي الكبير ، والمبادرات المتعددة في مجال التكنولوجيا والرقمنة(المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ٢٠٢٣،٨).

ومن ناحية أخرى سعت مصر إلى بناء مدينة العاصمة الإدارية الجديدة، فهي مدينة جديدة من مدن الجيل الرابع، أُنشئت بقرار رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي رقم ٥٧ لسنة ٢٠١٦م، وتدبرها شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، وهي شركة مساهمة مصرية، تعمل في مجال الاستثمار العقاري، أنشأت سنة ٢٠١٦م لإدارة وتنفيذ وتشغيل مشروع العاصمة الإدارية الجديدة ، وتم اختيار هذه المدينة لتكون العاصمة الرقمية العربية المستدامة لعام ٢٠٢١م، وذلك خلال أعمال الدورة (٢٤) لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات المنعقد بتاريخ ١٧ ديسمبر لعام ٢٠٢٠م، حيث أعلن المجلس "العاصمة الإدارية الجديدة" العاصمة الرقمية العربية لعام ٢٠٢١م.

وتقع العاصمة الإدارية الجديدة شرق القاهرة الكبرى على حدود مدينة بدر، بين طريق السويس/ القاهرة، ويبعد ٦٢ كم عن مدينة السويس، كما يبعد ٦٣ كم عن العاصمة القديمة، وتم التخطيط في البداية لتكون مساحة العاصمة الإدارية الجديدة ١٧٠ ألف فدان، ثم تم إضافة ٦٧ ألف فدان ليصبح إجمالي مساحة العاصمة الإدارية ٢٣٧ ألف فدان أي ما يعادل ١٠٠٠ كم٢، وهو ما يزيد عن مساحة واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية بخمسة أضعاف والتى يبلغ مساحتها ١٧٧ كم٢، ومن المخطط أن تستوعب ما يقرب من ٦,٥ مليون نسمة عند الانتهاء من مراحلها الإنسانية بالكامل ، كما تقع العاصمة على مسافة ٤٨٤ متراً فوق سطح البحر، وتقع في نقطة (٣٠,٠٢) خط عرض، و (٣١,٧) خط طول(الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٠). ويعد هذا الموقع تميز استثمارياً، وقريب من قناة السويس ذات الأهمية الجيوسياسية العالمية، فضلاً عن أن هذا الموقع يتمتع بطقس معتدل طوال العام. وتضم المدينة مقرات رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، ومجلس النواب، ومجلس الشيوخ، والوزارات، والهيئات والجهات الحكومية، وكذلك سفارات وقنصليات الدول الأجنبية. وتقسم العاصمة إدارياً إلى ٢٠ حي ومنطقة مختلفة

الاستخدامات، وتضم الحي السكني والحي الحكومي والحي الدبلوماسي وحي المال والأعمال ومدينة المعرفة والحقيقة الخضراء، ومدينة الفنون والثقافة، ومدينة مصر الدولية للألعاب الأولمبية، ومقرًا للشركات ومؤسسات القطاع الخاص، ويضم كذلك منتجعات ومرافق تسوق حديثة، وأحياء سكنية ذكية ، ووسائل تنقل ذكية .

وبذلك تحتضن العاصمة الإدارية جهود تحقيق التحول الرقمي، وتنمية المهارات والقدرات الرقمية، وتحفيز الإبداع الرقمي في بيئة ذكية، متكاملة، متجانسة، إضافة إلى أنها تتضمن نظام أيكولوجي يضم شراكة راسخة بين كافة أصحاب المصلحة لخدمة أهداف التنمية المستدامة، وخدمة المشروع الوطني الأكبر "مصر الرقمية"، وقد تم تصميم بنية العاصمة التحتية بتكنولوجيا تقاوم مخاطر التغيرات المناخية ، ذات المرافق الأساسية الذكية من مياه وصرف صحي وشبكات إنترنت وطرق وكهرباء وغاز وغيرها، عبر نظام الأنابيب والأنفاق، والتي تسهم في صيانة الشبكات الأرضية دون الحاجة إلى أعمال حفر أو تعطيل للخدمات المقدمة لقاطني العاصمة، لتسوّل ما يقارب ٤٠ مليون مواطن بحلول ٢٠٥٠م، وبينى طرازها المعماري على أساس فائقة، ذات بنية تحتية تقوم في تشغيلها على الطاقة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة. ويتم التنفيذ من خلال شركات محلية وعربية وعالمية (سعيد، ٢٣، ٤١). وتنتمي الشركات المحلية في كل من (المقاولون العرب، حسن علام العقارية ، بتروجيت لمقاولات، طلعت مصطفى، وادى النيل للمقاولات والاستثمارات العقارية، الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) ، وتنتمي الشركات العربية في كل من (إعمار الإماراتية، مرسيليا المصرية الخليجية للاستثمار العقاري، آركو) ، بينما تتمثل الشركات الأجنبية في كل من (التحالف المصري الأسباني (CSCEC)، كونكورد ، تحالف أوراسكوم ، شركة CSCEC الصينية). كما تتشكل العاصمة عبر ثلاث مراحل، ومن المقرر أن تتكلف المرحلة الأولى نحو (٦٠) مليار دولار عند اكتمالها في عام ٢٠٣٠م، وذلك في ضوء سعي الدولة المصرية لتحقيق ما يُعرف "بالعاصمة الخضراء المستدامة" ، و"عاصمة الأعمال والسياسة" كبديل إداري وسياسي للقاهرة التي تأس بالعديد من المشكلات الحضرية.

ولذا قامت الدولة بإنشاء مجمع الإصدارات المؤمنة والذكية الذي تم تصميمه على شكل زهرة اللوتس في العاصمة الإدارية الجديدة، وتم افتتاحه في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي عام ٢٠٢١ ، وبعد أول وأحدث مجمع صناعي تكنولوجي متكامل لإصدارات المؤمنة والذكية في الشرق الأوسط وأفريقيا، ويقوم بتصنيع وإصدار مختلف الوثائق الحكومية من خلال منظومة مركزية موحدة على المستوى القومي تضمن حوكمة إصدار وثائق الدولة بأحدث مواصفات التأمين العالمية ، بالإضافة إلى قواعد بيانات بيوجرافية دقيقة ومؤمنة بالكامل بداية من تجميع البيانات حتى إصدار الوثائق لكافة مواطني الدولة مثل الشهادات للمراحل التعليمية، وجوازات السفر المؤمنة، ووثائق معاملات الأحوال المدنية بأنواعها، وكافة وثائق الشهر العقاري، والعقود الحكومية النموذجية، والكرتون والبطاقات الذكية، وأوراق البنوك، وملصقات ذكية ضريبية، وخطوط الطباعة المؤمنة، ومركز تجميع وتحليل ومعالجة البيانات ، ومصنع إنتاج الهولограм، وخطوط تخصيص البيانات.

كما تم بناء تطبيقات متخصصة لكل وزارة أو جهة حكومية لرقمنة الأنشطة والخدمات المقدمة للمواطنين؛ حيث تم حصر نحو أكثر من ٨٥٠ تطبيق وتقييمها واختبارها ونقلها إلى بيئة حوسبة سحابية، وهي جاهزة للعمل بعد تجهيز البيانات، والاختبار النهائي بعد إتمام مركز البيانات الخاص بالعاصمة الإدارية الجديدة، وتم نقل نحو ١٠٠ جهة حكومية، بينها نحو ٣٠ وزارة، لممارسة أعمالها بالحي الحكومي في العاصمة الإدارية.

وفي سياق التعاون بين وزارة التنمية المحلية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومحافظات الجمهورية، تم إنشاء و咪肯ة وتشغيل ١٣ مركزاً تكنولوجياً ، ليصبح عدد المراكز التكنولوجية التي تم إنشاءها ٣١٨ مركز تكنولوجي ثابت بالمناطق والمدن والأحياء من إجمالي ٣٤١ مركز مستهدف إنشاءه، وجاري تطوير ٢٣ مركزاً تكنولوجياً. كما تم تشغيل ٣٧ سيارة مراكز تكنولوجية متقللة من إجمالي ٥٠ سيارة، لنقل الخدمات الحكومية لمقر سكن المواطنين وأماكن تواجدهم، لسرعة تقديم الخدمات بسهولة وكفاءة.

كما تم افتتاح المركز التكنولوجي بالعاصمة الإدارية الجديدة عام ٢٠٢٣م، لخدمة المواطنين والمستثمرين من خلال تقديم طلبات خاصة بالمرافق والعدادات، وسداد فواتير الكهرباء أو المياه أو الغاز الطبيعي، وحجز الوحدات السكنية، والشكاوى ، وحجز مقبرة ، وغيرها من الخدمات ، ويكون المركز من مكاتب الإدارات العقارية والمالية والتنفيذية .

وفي ضوء الإنجازات السابقة في تحقيق مصر الرقمية شرعت شركة طلعت مصطفى ببناء مدينة نور الذكية المتكاملة، حيث تقام وفق أحدث المعايير الخاصة بالاستدامة وبالتوافق مع الاشتراطات البيئية العالمية، وذلك من خلال بنية تحتية متطورة، فهي تضم مجموعة كبيرة من الخدمات المتكاملة والتطبيقات الحديثة، التي يتم استخدامها لأول مرة في مصر مثل تقنية الجيل الرابع، ويتم بناؤها في منطقة جديدة تسمى حدائق العاصمة الإدارية ، والتي تقع بجوار العاصمة الإدارية الجديدة، وتمتد على مساحة نحو ٥ آلاف فدان.

#### سادساً/ الإجراءات المنهجية للبحث:

##### ١. نوع البحث :

ينتمي البحث الراهن من حيث النوع إلى البحوث الوصفية، حيث يهدف إلى وصف وتحليل التداعيات الإيجابية الناتجة عن بناء المدن الرقمية، وما يقابلها من تحديات ومخاطر في جمهورية مصر العربية، بجانب وصف جهود الدولة المصرية في التحول الرقمي وبناء المدن الرقمية .

##### ٢. انتماطات البحث:

ينتمي هذا البحث في بعده الرئيس إلى علم الاجتماع الحضري لأنه يتناول المدينة كظاهرة اجتماعية عامة ومنتشرة، وأثر الثورة الرقمية في تحول بناء مدن المستقبل والمدن القائمة إلى مدن رقمية ذكية قائمة على التقنيات المتطورة، وأجهزة الاستشعار عن بعد، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في بنيتها التحتية ومؤسساتها ومنازلها وشوارعها وأنظمتها، واستخدامها للطاقة، واستهلاكها للموارد، والتخلص من النفايات والقمامة.

##### ٣. مناهج البحث :

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج المناسب لمتغيرات البحث، وأهدافه، وتساؤلاته، لكونها دراسة وصفية تحليلية تتناول واقع تحول المجتمعات الحضرية الجديدة والقائمة إلى مدن رقمية في مصر، كما اعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي لاختيار عينة من القيادات الحكومية الإدارية والعاملين في جهاز تنمية العاصمة الإدارية الجديدة، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

#### ٤. أدوات البحث :

اعتمد البحث الراهن على تصميم أداة الاستبيان الخاص بالقيادات الإدارية والعاملين في جهاز تنمية العاصمة الإدارية الجديدة، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، والذي يضم خمسة محاور أساسية بغرض جمع البيانات الكيفية والكمية وهي: (البيانات الأولية – مزايا بناء المدن الرقمية- التحديات التي تعيق بناء المدن الرقمية- المخاطر التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية – المقترنات المستقبلية لإنجاح مشروعات بناء المدن الرقمية في مصر). ولقد مر الاستبيان بعدة مراحل وهى: مرحلة الصياغة المبدئية للاستبيان، حيث تم صياغة الأسئلة بصورة مبدئية في ضوء أهداف البحث وتساؤلاته، ثم مرحلة تحكيم الاستبيان وفيها تم عرض الاستبيان بصياغته المبدئية على عدد من أساتذة علم الاجتماع بجامعة القاهرة وسوهاج، وذلك للنظر في مدى استيفاء الاستبيان على أسئلة تحقق أهداف البحث ، ولقد تم حذف بعض الأسئلة التي ليس لها أهمية، وتعديل البعض وإعادة ترتيب الأسئلة للافادة القصوى من الاستبيان ، وأبقت الباحثة على الأسئلة التي تعددت نسبة الانفاق عليها ٩٠٪ . وأخيراً مرحلة قياس ثبات وصدق الاستبيان، الذي تتم بعد إجراء التعديلات التي أشار إليها المحكمين، يتم صياغة عبارات الاستبيان لحساب الثبات والصدق فيه، حيث قامت الباحثة بالاختبار قبل الاستبيان من خلال تطبيقه على عينة من مجتمع البحث عددها ٤٠ مفردة ، ثم إعادة التطبيق مرة أخرى بعد مرور أسبوعين، للتأكد من مدى صلاحية الاستبيان للحصول على المعلومات المستهدفة، ويوضح ذلك في الجداول التالية (١)،(٢)،(٣) :

#### أ. صدق الاستبيان:

#### • الاتساق الداخلي:

قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان، وذلك بعد تطبيقه على عينة استطلاعية قوامها (٤٠) مفردة، عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور نفسه. ويوضح ذلك في الجدول التالي :

**جدول (١) صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان**

مقترنات مستقبلية		مخاطر تكنولوجية		مخاطر اجتماعية		مخاطر اقتصادية		تحديات تنظيمية		تحديات التقنية		مزايا المدن الرقمية	
معامل الارتباط	٢	معامل الارتباط	٢	معامل الارتباط	٢	معامل الارتباط	٢	معامل الارتباط	٢	معامل الارتباط	٢	معامل الارتباط	٢
٠,٣٤٥	١	٠,٥٦٤	١	٠,٥٤٥	١	٠,٦١١	١	٠,٣٥١	١	٠,٤٢٢	١	٠,٤٢١	١
٠,٥٦٤	٢	٠,٥٣١	٢	٠,٥٢١	٢	٠,٤٦٨	٢	٠,٣٧٥	٢	٠,٣٣٢	٢	٠,٥٨٣	٢
٠,٦٢٣	٣	٠,٥٤٤	٣	٠,٦٣١	٣	٠,٥٢٦	٣	٠,٣٦٠	٣	٠,٦٩٣	٣	٠,٦٣٥	٣
٠,٤٦٥	٤	٠,٣٢٦	٤	٠,٦٥١	٤	٠,٥١٧	٤	٠,٣٥١	٤	٠,٤٦٤	٤	٠,٤٩٧	٤
٠,٦١٢	٥	٠,٣٦١	٥	٠,٣٤١	٥	٠,٤٥٤	٥	٠,٥٦٥	٥	٠,٤٣٦	٥	٠,٤١٦	٥
٠,٤٤١	٦	٠,٤٣٢	٦	٠,٥١٣	٦	٠,٥٤٩	٦	٠,٤١٦	٦	٠,٥١٩	٦	٠,٤٣٢	٦
٠,٦٤٥	٧			مخاطر أمنية		مخاطر نفسية				تحديات بشرية		٠,٥٩٤	٧
٠,٣٤٧	٨			معامل الارتباط	٢	معامل الارتباط	٢			معامل الارتباط	٢	٠,٣٣٢	٨

٠,٣٦٦	٩			٠,٥٣١	١	٠,٣١٥	١			٠,٥٨٩	١	٠,٥٥٢	٩
٠,٥٢١	١٠			٠,٤٤٥	٢	٠,٦١٤	٢			٠,٥٣٣	٢	٠,٥٧٦	١٠
٠,٣٤١	١١			٠,٥٦٣	٣	٠,٤٥٨	٣			٠,٦٢٧	٣	٠,٥٣٢	١١
٠,٣٥٦	١٢			٠,٣٢١	٤	٠,٣٣٦	٤			٠,٣٧٦	٤	٠,٤٣٤	١٢
				٠,٥٤٠	٥	٠,٦١٢	٥			٠,٥٢٧	٥	٠,٥٨٣	١٣
				٠,٤٦٠	٦	٠,٥٣٤	٦			٠,٣٨٧	٦	٠,٣٤١	١٤
												٠,٣٥٧	١٥

يتضح من الجدول (١) حسب كل محور من محاور الاستبيان وجود معاملات ارتباط مرتفعة بين جميع محاور الاستبيان، ودالة إحصائية لكل محور من المحاور العشرة عند مستوى دالة إحصائية ٠٠٠١، وهذا يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

#### • الصدق البنائي :

بعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تزيد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية لمحاور الاستبيان.

**جدول (٢) معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية عليه**

الدالة الإحصائية	معامل ارتباط بيرسون	المحاور	m
٠,٠١	٠,٤١٨	مزايا المدن الرقمية	١
٠,٠١	٠,٤٨٠	تحديات التقنية	٢
٠,٠١	٠,٣٧٤	تحديات تنظيمية	٣
٠,٠١	٠,٤٤٦	تحديات بشرية	٤
٠,٠١	٠,٤٨٠	مخاطر اقتصادية	٥
٠,٠١	٠,٥٩٨	مخاطر اجتماعية	٦
٠,٠١	٠,٤٦١	مخاطر نفسية	٧
٠,٠١	٠,٣٥٦	مخاطر أمنية	٨
٠,٠١	٠,٦١٣	مخاطر تكنولوجية	٩
٠,٠١	٠,٣٩٤	المقترحات المستقبلية	١٠

يبين جدول (٢) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبيان دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١)، وبذلك تكون جميع محاور الاستبيان صادق لما وضع لقياسه.

#### ب. ثبات الاستبيان:

تحقق الباحثة من ثبات الاستبيان في البحث الحالى من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (٣):

### جدول (٣) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

م	المحاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
١	مزايا المدن الرقمية	١٥	٠,٧٥
٢	تحديات التقنية	٦	٠,٧٨
٣	تحديات تنظيمية	٦	٠,٨٢
٤	تحديات بشرية	٦	٠,٧٦
٥	مخاطر اقتصادية	٦	٠,٧٧
٦	مخاطر اجتماعية	٦	٠,٨٥
٧	مخاطر نفسية	٦	٠,٨٤
٨	مخاطر أمنية	٦	٠,٨٢
٩	مخاطر تكنولوجية	٦	٠,٨١
١٠	المقترحات المستقبلية	١٢	٠,٧٩
	الدرجة الكلية للاستبيان	٧٥	٠,٨٣

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (٣) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محور حيث تتراوح بين (٠,٧٥ ، ٠,٨٥ ، ٠,٨٥)، بينما بلغت لجميع محاور الاستبيان (٠,٨٣٠) وهي معاملات ثبات جيدة (أكبر من ٠,٧٠) وتشير إلى إمكانية استخدام الاستبيان وثباته.

#### ٥. مجتمع البحث:

يتحدد مجتمع البحث في جميع العاملين بجهاز تنمية العاصمة الإدارية الجديدة ، وهو جهاز تابع لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تم إنشاءه في ٢٠١٦م، ويختص بالإشراف على الخدمات الحكومية بالمدينة، وإصدار تراخيص البناء وتخصيص وتسجيل الأراضي، وتنفيذ المرافق والطرق، ومتابعة تنفيذ الأعمال المتمثلة في الحي السكني. وأيضاً تضم جميع العاملين بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهي هيئة حكومية مصرية مقرها مدينة العاصمة الإدارية الجديدة بمحافظة القاهرة، وتتبع وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وتعد جهاز الدولة المسئول عن التنمية العمرانية وإنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، أُنشئت بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في عهد الرئيس الأسبق محمد أنور السادات.

#### ٦. عينة البحث :

تم سحب عينة عشوائية من مجتمع البحث عددها (١٨٥) فرد من العاملين والقيادات الإدارية والخبراء والاستشاريين في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة من مجالات مختلفة مثل قطاع التخطيط والمتابعة، وقطاع التنظيم والإدارة، وقطاع التمويل والاستثمار، وقطاع التنمية وتحطيم المدن، وقطاع إدارة المرافق، وقطاع دراسة المشروعات، وقطاع الشؤون المالية والإدارية، ومركز المعلومات والإحصاءات المركزية، وقسم خدمة المواطنين والشكاوى. وكذلك سحب عينة عشوائية من جهاز تنمية العاصمة الإدارية الجديدة عددها (١١٥) فرد من العاملين والقيادات الإدارية في القطاعات الخدمية المختلفة .

وقد تم اختيار هذه العينة لتوافر عدد من الشروط فيها، والتي تساعد البحث الراهن في تحقيق أهدافه، ومن هذه الشروط: أن تكون مفردات العينة ضمن الهيكل الوظيفي لجهاز تنمية العاصمة الإدارية الجديدة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وأن يكونوا من المشاركين في رسم الخطط العمرانية والسياسية للمجتمعات الجديدة ومنها العاصمة الإدارية الجديدة، ويكونوا من المشاركين في خطط الدولة الهدافة إلى

توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وإدارة المرافق العامة بالمدن الجديدة خاصة العاصمة الإدارية الجديدة.  
وفيما يلى جدول يوضح خصائص عينة البحث.

**جدول (٤) يوضح خصائص عينة البحث (ن=٣٠٠)**

م	المتغيرات	ك	%
١	ذكر	١٩٢	٦٤
٢	أنثى	١٠٨	٣٦
السن	٣٠ - ٢٠ سنة	٢٦	٨.٧
	٤٠ - ٣٠ سنة	٦٤	٢١.٣
	٥٠ - ٤٠ سنة	١٣٩	٣٠.٤٦
	٦٠ - ٥٠ سنة	٧١	٧.٢٣
الحالة	جامعي	١٩٧	٧.٦٥
	فوق الجامعي	١٠٣	٣.٣٤
الاجتماعية	أعزب	٦٣	٢١
	متزوج	١٥٣	٥١
	مطلق	٣٩	١٣
	أرمل	٤٥	١٥
الوظيفة	رئيس الجهاز / الهيئة	٢	١
	نائب رئيس الجهاز / الهيئة	٦	٢
	مساعد نائب رئيس الجهاز / الهيئة	١٨	٦
	رئيس قطاع / قسم / إدارة	٢٥	٨.٣
	نائب رئيس قطاع / قسم / إدارة	٣١	١٠.٣
	خبراء	٢٢	٧.٣
	استشاري	٢٠	٦.٧
	رئيس لجنة	١٥	٥
	عضو لجنة	٢٦	٨.٦
	موظف	١٣٥	٤٥

يوضح جدول (٤) أن مفردات العينة تكونت من نسبة (٦٤٪) ذكوراً، ونسبة (٣٦٪) إناثاً، وأشتملت العينة في المقدمة على نسبة (٤٦.٣٪) في الفئة العمرية من ٤٠-٥٠ سنة، وتليها نسبة (٢٣.٧٪) في الفئة العمرية من ٥٠-٦٠ سنة، وبعدها نسبة (٢١.٣٪) في الفئة العمرية من ٣٠-٤٠ سنة، وأخيراً نسبة (٨.٧٪) في الفئة العمرية من ٣٠-٤٠ سنة، كما تضمنت العينة في المقدمة على نسبة (٦٥.٧٪) في فئة الحاصلين على تعليم جامعي، وتليها نسبة (٣٤.٣٪) في فئة التعليم فوق الجامعي، وتركزت نسبة (٥١٪) في فئة المتزوجين، ويليها نسبة (٢١٪) في فئة العزاب ثم نسبة (١٥٪) في فئة الأرامل وأخيراً نسبة (١٣٪) في فئة المطلقات. وأشتملت مفردات العينة على نسبة (٤٥٪) من العاملين بالقطاعات والإدارات المختلفة بهيئة المجتمعات

العمرانية الجديدة وجهاز العاصمة الإدارية، ونسبة (١٠.٣٪) نائب رئيس قطاع/ قسم / إدارة، ونسبة (٨.٦٪) عضو لجنة ، ونسبة (٨.٣٪) رئيس قطاع / قسم / إدارة ، ونسبة (٧.٣٪) خبراء ، ونسبة (٦.٧٪) استشارى ، ونسبة (٦٪) مساعد نائب رئيس الجهاز / الهيئة ، ونسبة (٥٪) رئيس لجنة ، ونسبة (٢٪) نائب رئيس الجهاز / الهيئة، ونسبة (١٪) رئيس الجهاز / الهيئة.

#### ٧. الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

- تم معالجة بيانات البحث الحالى باستخدام برنامج (SPSS)، وتم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:
- الجداول التكرارية: التى استخدمت فى وصف خصائص عينة البحث، ومعرفة ترتيب استجابات أفراد العينة.
  - المتوسط الحسابى: يستخدم لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات أفراد العينة على كل عبارة من عبارات متغيرات أو بدائل الدراسة.
  - الانحراف المعيارى: يستخدم للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات أو بدائل الدراسة.
  - معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط ، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلى والصدق البنائى للاستبيان.
  - معامل ألفا كرونباخ ، لمعرفة ثبات محاور الاستبيان .
  - وتم تحديد درجات الاستجابة على أسئلة الاستبيانة فى البحث الحالى كالتالى :

درجات الاستجابة	من ٢,٣٤ إلى ٣	من ١,٦٧ إلى ٢,٣٣	موافقة متوسطة	موافقة منخفضة

سابعاً/ الإطار الميداني للبحث:-

#### ١. تحليل ومناقشة نتائج البحث:

##### • التساؤل الأول:

ينص التساؤل الأول على "ما التداعيات الإيجابية الناتجة عن بناء المدن الرقمية في مصر؟" ، وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات مفردات عينة البحث لتحديد ترتيب الاستجابات، ويتبين ذلك فيما يلي :

جدول (٥) يوضح التداعيات الإيجابية لبناء المدن الرقمية

م	المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	ترتيب
١	نشر وتعزيز الثقافة الإلكترونية وثقافة الأمن المعلوماتى	٤٣	١.٦٢	.٣٥١	منخفضة	٩
٢	تحقيق العدالة والشفافية ومكافحة الفساد الإداري	٧٧	٢.٥٦	.٤٣٧	مرتفعة	٣
٣	سهولة الحصول على الخدمات الصحية عن بعد	٢٤	١.٣٦	.٢٧١	منخفضة	١٢
٤	التجارة الإلكترونية	٥٦	٢.٣٢	.٣٩١	متوسطة	٧
٥	كسر حاجز الاتصال بين المواطنين وجميع مؤسسات الدولة .	٨٧	٢.٩٥	.٤٥٤	مرتفعة	٢

٨	متوسطة	.٣٧٩	٢.٢١	٥٢	يوفر فرص عمل جديدة في مجالات وظائف التكنولوجيا والرقمنة	٦
١٥	منخفضة	.٢١٣	١.١٤	١٣	تحسين التنقل وإدارة موافق السيارات في المناطق الحضرية	٧
١	مرتفعة	.٤٧١	٣.٤٩	٩٩	تحسين كفاءة الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات الإدارية.	٨
١١	منخفضة	٢٨٦.	١.٤١	٢٧	التوجة نحو التعليم عن بُعد	٩
٥	مرتفعة	.٤١٧	٢.٤٦	٦٧	تحسين مستويات المعيشة وجودة الحياة للمواطنين	١٠
٦	متوسطة	.٤١٣	٢.٣٣	٦١	تعزز مستويات التنسيق والشراكة بين المؤسسات الحكومية .	١١
١٤	منخفضة	.٢٢٥	١.٢٢	١٦	تحسين استهلاك الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة	١٢
٤	مرتفعة	.٤٣١	٢.٨٦	٧٤	خفض التكلفة والوقت على المواطنين في الوصول إلى الخدمات	١٣
١٠	منخفضة	.٣٢٥	١.٤٩	٣٦	تقليل الوقت وتحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة التشغيلية	١٤
١٣	منخفضة	.٢٤٩	١.٣٢	٢٠	الإدارة التقائية والفعالة للبنية التحتية الحضرية.	١٥
الإجمالي	(قام بعض الباحثين باختيار أكثر من بديل)	٤٥١	٤١.٢	٧٥٢		

يتضح من جدول (٥) أن هناك تداعيات إيجابية سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، وقد أحتلت استجابات العينة المرتبة الأولى من إجمالي الاستجابات في عبارة "تحسين كفاءة الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات الإدارية" بمتوسط حسابي (٣.٤٩) وانحراف معياري (٤٧١.)، وأحتلت استجابات العينة المرتبة الثانية في عبارة "كسر حواجز الاتصال بين المواطنين وجميع مؤسسات الدولة العامة والخاصة والأمنية" بمتوسط حسابي (٢.٩٥) وانحراف معياري (٤٥٤)، بينما أحتلت استجابات العينة المرتبة الثالثة في عبارة "تحقيق العدالة والشفافية ومكافحة الفساد الإداري" بمتوسط حسابي (٢.٥٦) وانحراف معياري (٤٣٧.)، ويليها أحتلت استجابات العينة المرتبة الرابعة في عبارة "خفض التكلفة والجهد والوقت على المواطنين في الوصول إلى الخدمات والمعلومات وتخلص المعاملات" بمتوسط حسابي (٢.٨٦) وانحراف معياري (٤٣١.)، ثم أحتلت الاستجابات المرتبة الخامسة في عبارة "تحسين مستويات المعيشة وجودة الحياة للمواطنين" بمتوسط حسابي (٢.٤٦) وانحراف معياري (٤١٧.)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث مرتفعة على هذه المتغيرات سابقة الذكر.

وفي المقابل أحتلت استجابات العينة المرتبة السادسة في عبارة "تعزز مستويات التنسيق والشراكة بين المؤسسات الحكومية المختلفة في الدولة" بمتوسط حسابي (٢.٣٣) وانحراف معياري (٤١٣.)، ثم أحتلت الاستجابات المرتبة السابعة في عبارة "التوجه نحو الاقتصاد الرقمي، وتعزيز التجارة الإلكترونية، وتسهيل عمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت" بمتوسط حسابي (٢.٣٢) وانحراف معياري (٣٩١.)، وبعدها أحتلت الاستجابات المرتبة الثامنة في عبارة "يوفر فرص عمل جديدة في مجالات مثل تطوير البرمجيات، وتحليل البيانات، وأمن المعلومات" بمتوسط حسابي (٢.٢١) وانحراف معياري (٣٧٩.)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث متوسطة على هذه المتغيرات سابقة الذكر.

بينما أحتلت الاستجابات المرتبة التاسعة في عبارة "نشر وتعزيز الثقافة الإلكترونية وثقافة الأمن المعلوماتي" بمتوسط حسابي (١.٦٢) وانحراف معياري (٣٥١.)، ثم أحتلت الاستجابات المرتبة العاشرة

فى عبارة " تقليل الوقت وتحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة التشغيلية" بمتوسط حسابي (٤٩.١) وانحراف معياري (٣٢٥)، وأحتلت الاستجابات المرتبة الحادية عشر في عبارة "التوجة نحو التعليم عن بعد" بمتوسط حسابي (٤١.١) وانحراف معياري (٢٨٦)، كما أحتلت الاستجابات المرتبة الثانية عشر في عبارة "سهولة الحصول على الخدمات الصحية عن بعد" بمتوسط حسابي (٣٦.١) وانحراف معياري (٢٧١)، ثم أحتلت الاستجابات المرتبة الثالثة عشر في عبارة "الإدارة التقائية والفعالة للبنية التحتية الحضرية" بمتوسط حسابي (٣٢.١) وانحراف معياري (٤٩.٢)، ويليها أحتلت الاستجابات المرتبة الرابعة عشر في عبارة "تحسين استهلاك الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة" بمتوسط حسابي (٢٢.١) وانحراف معياري (٢٥.٢)، وأخيراً أحتلت الاستجابات المرتبة الخامسة عشر في عبارة "تحسين التنقل وإدارة مواقف السيارات في المناطق الحضرية" بمتوسط حسابي (١٤.١) وانحراف معياري (١٣.٢)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث منخفضة على هذه المتغيرات سابقة الذكر.

ومما سبق تبين أن أهم التداعيات الإيجابية الناتجة عن بناء المدن الرقمية في مصر وفقاً لرؤى عينة البحث تتمثل في تحسين الخدمات المقدمة من الجهات الحكومية للمواطنين، وتسهيل عمليات الاتصال بين المواطنين ومؤسسات المجتمع العامة والخاصة والأمنية، بجانب سرعة الحصول على الخدمات الحكومية بأقل جهد ووقت وتكلفة بشكل يساعد على تحقيق العدالة والشفافية ومكافحة الفساد الإداري وتحسين مستوى معيشة المواطن. ثم اتجهت استجابات عينة البحث نحو دور المدن الرقمية في مجال الاقتصاد الوطني بكونها تسهم في تنسيق الاتصال المستمر بين مؤسسات الدولة، وتحقيق الرقمنة في الاقتصاد والتجارة وعمليات البيع والشراء ، وتوفير فرص عمل جديدة للشباب في مجالات الرقمنة والتكنولوجيا وتحسين الإنتاجية . وبعدها اتجهت استجابات عينة البحث نحو دور المدن الرقمية في المجال الاجتماعي والصحي بكونها تسهم في تقديم الخدمات التعليمية والصحية عن بعد وبكفاءة عالية. وأخيراً اتجهت استجابات عينة البحث نحو دور المدن الرقمية في رقمنة البنية التحتية للمدن وإدارتها بفاعلية وكفاءة كالطاقة الكهربائية والمياه والصرف الصحي والطرق وخطوط النقل والمواصلات. وتنتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Shimizu et al, ٢٠٢١ (العوردي، ٢٠٠٩) التي أكدت على أن المدن الذكية تتسم بجودة خدماتها، وتسهيل الحياة على المواطنين في الوصول إلى الخدمات المختلفة، ومكافحة الجريمة والفساد، وتحقيق المساواة والعدالة. كما تتفق مع نتائج دراسة (العوردي، ٢٠٠٩) التي أكدت على أن المدن الذكية تساعده على تقليل عنصرى المسافة والوقت بين الأماكن والخدمات، مما يساعد على سهولة الوصول إلى الخدمات الحكومية في مختلف المجالات. وهذا ما أكدته أنصار نظرية ما بعد الحداثة الذين أشاروا إلى التأثيرات الإيجابية للتكنولوجيات الحديثة من أجهزة وشبكات متطرورة في تغيير حياة البشر نحو الأفضل، وتنمية قدراتهم الإبداعية ومهاراتهم التكنولوجية من ناحية، وتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. ويتفق أيضاً مع أراء نظرية المجتمع الشبكي التي أشارت إلى أن المدن الذكية تتكون من شبكات تستمد طاقتها من قوة الروابط بين الأفراد والجماعات، وتتنوع بتتنوع مجالات الاهتمام، التي تتعدد بدورها داخل البناء الشبكي.

#### • التساؤل الثاني:

ينص التساؤل الثاني على "ما التحديات التي تعيق بناء المدن الرقمية في مصر؟" ، وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات مفردات عينة البحث لتحديد ترتيب الاستجابات، وتم تصنيفها إلى تحديات التقنية وتحديات تنظيمية وتحديات بشرية ، ويتبين ذلك في كل من الجداول التالية (٦ ، ٧ ، ٨) :

### جدول (٦) يوضح تحديات التقنية التي تعرقل بناء المدن الرقمية في مصر

الترتيب	درجة الاستجابة	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغيرات	M
٣	مرتفعة	٤٦٣.	٣.١٥	٩٣	حاجة البنية التحتية الرقمية إلى إجراءات صيانة مستمرة ويومنية .	١
٥	متوسطة	٤٤٢.	٢.٣٣	٨٠	تدنى مستوى خدمات الدعم الفني والتحديث للأجهزة والشبكات .	٢
٢	مرتفعة	٤٧٩.	٣.٥٣	١٠٧	تعطل الأجهزة والشبكات بسبب زيادة الضغط عليها .	٣
٤	مرتفعة	٤٥٢.	٢.٨٥	٨٦	استخدام التقنيات الحديثة مكلف لوقت والجهد يحتاج تدريب طويل .	٤
٦	متوسطة	٤٢٣.	٢.٢٨	٧٠	محودية السعة التخزينية المتاحة مع أنظمة التحول الرقمي .	٥
١	مرتفعة	٤٩٣.	٤.١١	١٢٤	ضعف البنية التحتية التكنولوجية الازمة (الأجهزة والشبكات).	٦
	مرتفعة	.٤٥٨	٥٦.٢	٥٦٠	الإجمالي (قام بعض الباحثين باختيار أكثر من بديل)	

يتضح من جدول (٦) أن هناك تحديات متعلقة بأساليب التقنية كالأجهزة والشبكات تعرقل بناء المدن الرقمية في مصر، وقد أحتلت استجابات العينة المرتبة الأولى من إجمالي الاستجابات في عبارة "ضعف البنية التحتية التكنولوجية لتطبيق التحول الرقمي في مصر" بمتوسط حسابي (٤.١١) وانحراف معياري (٤٩٣)، وأحتلت استجابات العينة المرتبة الثانية في عبارة "تعطل الأجهزة والشبكات بسبب زيادة الضغط السكاني عليها" بمتوسط حسابي (٣.٥٣) وانحراف معياري (٤٧٩)، وتليها أحتلت استجابات العينة المرتبة الثالثة في عبارة "حاجة البنية التحتية الرقمية إلى إجراءات صيانة مستمرة ويومنية" بمتوسط حسابي (٣.١٥) وانحراف معياري (٤٦٣)، وبعدها أحتلت استجابات العينة المرتبة الرابعة في عبارة "استخدام التقنيات الحديثة مكلف لوقت والجهد يحتاج تدريب لفترات طويلة جدًا" بمتوسط حسابي (٢.٨٥) وانحراف معياري (٤٥٢)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث مرتفعة على هذه المتغيرات السابقة الذكر. وفي المقابل أحتلت استجابات العينة المرتبة الخامسة في عبارة "تدنى مستوى خدمات الدعم الفني والتحديث للأجهزة والأنظمة والشبكات" بمتوسط حسابي (٢.٣٣) وانحراف معياري (٤٤٢)، وأخيراً أحتلت استجابات العينة المرتبة السادسة في عبارة "محودية السعة التخزينية المتاحة مع أنظمة التحول الرقمي" بمتوسط حسابي (٢.٢٨) وانحراف معياري (٤٢٣)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث متوسطة على هذان المتغيران.

وفي ضوء ما تقدم تبين من استجابات عينة البحث أن أهم تحديات التقنية التي تعيق بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في عدم توافر بنية تحتية رقمية تشمل المنازل، وجميع المؤسسات العامة والخاصة والأمنية والطرق والخدمات كالكهرباء والمياه وغيرها في مصر، نظرًا لأنها تحتاج إلى تكاليف مالية باهضة تفوق إمكانياتها الاقتصادية، بجانب الزيادة السكانية السريعة في مصر التي قد تكون سبباً قوياً في تعطل أنظمة

الرقمنة في الدولة من أجهزة وشبكات بسبب زيادة الضغط السكاني عليها، ثم تتمثل باقي المعوقات في حاجة الأنظمة الرقمية إلى الصيانة المستمرة لتفادي حدوث أي مشاكل بشكل سريع، وعدم تعطيل سير العمل واحتياجات وخدمات المواطنين، بالإضافة إلى حاجة المواطنين والعاملين في الدولة إلى دورات تدريبية طويلة ومكثفة لتعلم كيفية استخدام التقنيات الرقمية في حياتهم اليومية وأداء مهام العمل، والحصول على الخدمات المختلفة، وخاصة هذه الأجهزة والشبكات الرقمية إلى التحديث المستمر ، بجانب مشكلة محدودية السعة التخزينية المتاحة في أنظمة التحول الرقمي، التي قد تكون سبب في ضياع البيانات والمعلومات ، وحدوث أعطال في المنازل ومؤسسات الدولة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (البياتى، ٢٠٢٠) التي أكدت على أن معظم الدول العربية تواجه صعوبات عديدة في بناء المدن الذكية، وتمثل في ضعف الموارد المالية، واستخدام أساليب تكنولوجية تقليدية. كما تتفق مع نتائج دراسة كل من (Leclercq & Rijshouwer, 2022) التي أكدت على أن التحديات التي تواجه مسؤولي الحكومة وشركات التكنولوجيا في مجال بناء وتطوير المدن تتمثل في نقص الميزانية المالية . فعلى الرغم مما أشار إليه أنصار نظرية العولمة من تأثير هذا العصر في نقل التقنيات الحديثة، ونقل الخبرات والتجارب المتعلقة بمشروعات المدن الرقمية من الدول المتقدمة إلى معظم الدول الآسيوية والأفريقية والערבية، إلا أن التحديات الاقتصادية دائمًا تظل العائق الأول المؤثر في تقدم الدول النامية ومنها مصر ، والذي يجعلها غير قادرة على توفير أحدث التقنيات الذكية لتحقيق الاستدامة الرقمية، وتطوير بنية المدن القائمة والجديدة وتحويلها إلى مدن ذكية.

**جدول (٧) يوضح التحديات التنظيمية التي تعرقل بناء المدن الرقمية في مصر**

الترتيب	درجة الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغيرات	م
٤	مرتفعة	٤٦١.	٣١.٣	٩١	صعوبة تعميم التقنية في جميع المؤسسات بالمدن.	١
٢	مرتفعة	٤٨٧.	٨٢.٣	١١٥	ضعف النظام الأمني لضبط وحماية الأنظمة الرقمية.	٢
٥	متوسطة	٤٣٧.	٨٧.١	٧٧	غياب تنسيق الجهود بين مؤسسات الدولة، وبين إداراتها .	٣
١	مرتفعة	٤٩٧.	٤٢.٤	١٣٣	ضعف الدعم المالي لتوفير متطلبات التحول الرقمي في المدن.	٤
٦	متوسطة	٤١٢.	٦٩.١	٦٥	انتشار ثقافة الفساد الإداري في معظم مؤسسات الدولة .	٥
٣	مرتفعة	٤٧٧.	٥٣.٣	١٠٥	جمود اللوائح والأنظمة وعدم مسايرتها للتحول الرقمي .	٦
	مرتفعة	٤٦١.	٦٤.٣	٥٨٦	الإجمالي (قام بعض الباحثين باختيار أكثر من بديل)	

يتضح من جدول (٧) أن هناك تحديات تنظيمية متعلقة بالأنظمة الإدارية والقوانين والميزانيات المالية المتاحة تعرقل بناء المدن الرقمية في مصر، وقد أحفلت استجابات العينة المرتبة الأولى من إجمالي الاستجابات في عبارة "ضعف الدعم المالي لتوفير متطلبات التحول الرقمي في المدن الجديدة والقائمة" بمتوسط حسابي (٤.٤٢) وانحراف معياري (٤٩٧)، وأحتلت استجابات العينة المرتبة الثانية في عبارة "ضعف النظام الأمني والسياسات القانونية لضبط وحماية الأجهزة والبيانات وأنظمة الرقمية" بمتوسط

حسابي (٣.٨٢) وانحراف معياري (٤٨٧)، ثم أحذلت استجابات العينة المرتبة الثالثة في عبارة "جمود اللوائح والأنظمة وعدم مسايرتها للتحول الرقمي" بمتوسط حسابي (٣.٥٣) وانحراف معياري (٤٧٧)، ويليها أحذلت استجابات العينة المرتبة الرابعة في عبارة "صعوبة تعميم التقنية في جميع المؤسسات العامة والخاصة والأمنية" بمتوسط حسابي (٣.٣١) وانحراف معياري (٤٦١)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث مرتفعة على هذه المتغيرات سابقة الذكر.

وفي المقابل أحذلت استجابات العينة المرتبة الخامسة في عبارة "غياب تنسيق الجهود والتعاون بين أقسام الإدارات المختلفة في مؤسسات الدولة" بمتوسط حسابي (١.٨٧) وانحراف معياري (٤٣٧)، وأخيراً أحذلت استجابات العينة المرتبة السادسة في عبارة "انتشار ثقافة الفساد الإداري في معظم مؤسسات الدولة" بمتوسط حسابي (١.٦٩) وانحراف معياري (٤١٢)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث متواضعة على هذان المتغيران.

وبناءً على ما تقدم تبين من استجابات عينة البحث أن أهم التحديات التنظيمية التي تعيق بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في ضعف الميزانية المالية لتعيم التحول الرقمي في جميع منازل ومؤسسات الدولة، وتوفير أحدث الأجهزة والشبكات، ثم جاءت مشكلة ضعف النظام الأمني والقانون لحماية الأنظمة الرقمية من الاختراق والقرصنة، والتمسك باللوائح والأنظمة القديمة في العمل التي تتعارض مع متطلبات التحول الرقمي، والتي تعيق تعميم النظام الرقمي وإلغاء الوثائق والسجلات والمعاملات الورقية في جميع مؤسسات الدولة، بجانب مشكلة عدم تنسيق الجهود بين مؤسسات الدولة، وبين أقسام الإدارات المختلفة في كل مؤسسة لتحقيق التعاون الرقمي وسرعة إنجاز الأعمال وتقديم الخدمات، وأخيراً جاءت مشكلة انتشار ثقافة الفساد الإداري في معظم مؤسسات الدولة ومنها الرشوة والمحسوبيّة والاختلاس واحتقار البيانات، والبيروقراطية والمركزية في العمل.

وتنقق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (دبلة ومراد، ٢٠١٦) التي أكدت على أن هناك تحديات عديدة تواجه بناء المدن الذكية، ومن أهمها: الكلفة الباهظة لبناء مثل هذه المدن، لتوفير أحدث التقنيات من شبكات وأجهزة في جميع أجزاء المدينة. فمنذ عصر الثورة الصناعية وما نتج عنها من مشكلات كثيرة في كافة مناحي الحياة؛ بداية من تفاقم مشكلات التلوث، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراً، وانتشار الفقر والحروب، ونهب خيرات دول العالم الثالث، وانتشار القيم المادية وتراجع القيم الدينية والاجتماعية، مازالت الدول النامية ومنها مصر تعاني من أزمات اقتصادية وخيمة تؤثر على سرعة تقدمها إلى الأمام، وتعزز عمليات التنمية المستدامة ورقمنة مؤسساتها وبناء المدن الذكية. وفي ظل فترة ما بعد الحادثة شهد العالم أعلى مستويات التقدم التكنولوجي والصناعي، والذي نتج عن استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في الحاسوبات الإلكترونية ووسائل الاتصال والإعلام والأسكلال الحديثة من المعرفة، والتغيرات التي حدثت على البناءات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ورغم ذلك تواجه معظم الدولة النامية منها مصر صعوبة في اللحاق بالركب، والاستفادة من مشروعات وخبرات الدول المتقدمة في سرعة تحقيق التنمية المستدامة وبناء مدن ذكية متغيرة، نتيجة للأزمات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مما أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة وانتشار الفقر، والعجز في الاستفادة من الثروات البشرية وتطويرها.

### جدول (٨) يوضح التحديات البشرية التي تعرقل بناء المدن الرقمية في مصر

الترتيب	درجة الاستجابة	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغيرات	م
٢	مرتفعة	٤٧٨.	٣.٥٢	١٠٦	مقاومة المواطن لثقافة التغيير نحو التحول الرقمي	١
٤	مرتفعة	٤٥٧.	٢.٣٦	٨٩	خوف الموظف من وجود أعباء عمل إضافية .	٢
٦	منخفضة	٤١٢.	١.٦٤	٦٥	غياب التفكير الابتكاري في التعامل مع مشكلات الرقمنة.	٣
١	مرتفعة	٤٩٨.	٤.٥٢	١٣٧	ارتفاع معدلات الأممية التكنولوجية بين المواطنين	٤
٥	متوسطة	٤٣١.	٢.١٦	٧٤	رغبة الموظف في احتكار المعلومات والبيانات والتحكم بها.	٥
٣	مرتفعة	٤٦٩.	٣.٢١	٩٨	تدنى مستوى المهارات الرقمية لدى العاملين .	٦
	مرتفعة	٤٦٩.	٢٥.٣	٥٦٩	الإجمالي (قام بعض الباحثين باختيار أكثر من بديل)	

يتضح من جدول (٨) أن هناك تحديات بشرية متعلقة بتقبل التغيير والتحديث والثقافة الرقمية والمهارات التكنولوجية المتاحة لدى المواطن والموظف تعرقل بناء المدن الرقمية في مصر، وقد أحذلت استجابات العينة المرتبة الأولى من إجمالي الاستجابات في عبارة "ارتفاع معدلات الأممية التكنولوجية بين المواطنين" بمتوسط حسابي (٤.٥٢) وانحراف معياري (٤٩٨)، وأحذلت استجابات العينة المرتبة الثانية في عبارة "مقاومة المواطن لثقافة التغيير نحو التحول الرقمي خوفاً على خصوصية وأمن البيانات الشخصية" بمتوسط حسابي (٣.٥٢) وانحراف معياري (٤٧٨)، ثم أحذلت استجابات العينة المرتبة الثالثة في عبارة "تدنى مستوى المهارات الرقمية لدى العاملين اللازم للتعامل مع التقنيات الحديثة" بمتوسط حسابي (٣.٢١) وانحراف معياري (٤٦٩)، وأحذلت استجابات العينة المرتبة الرابعة في عبارة "خوف الموظف من وجود أعباء عمل إضافية مرتبطة بالتحول الرقمي" بمتوسط حسابي (٢.٣٦) وانحراف معياري (٤٥٧)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذه المتغيرات سابقة الذكر مرتفعة. وفي المقابل أحذلت استجابات العينة المرتبة الخامسة في عبارة "رغبة الموظف في احتكار المعارف والمعلومات والخبرات والبيانات والتحكم بها" بمتوسط حسابي (٢.١٦) وانحراف معياري (٤٣١)، وكانت درجات استجابة عينة البحث على هذا المتغير متوسطة. بينما أحذلت استجابات العينة المرتبة السادسة في عبارة "غياب التفكير الابتكاري كإستراتيجية في التعامل مع المشكلات التي تواجه التحول الرقمي" بمتوسط حسابي (١.٦٤) وانحراف معياري (٤١٢)، وكانت درجات استجابة عينة البحث على هذا المتغير منخفضة.

وفي ضوء ما سبق تبين من استجابات عينة البحث أن أهم التحديات البشرية التي تعوق بناء المدن الرقمية في مصر، تمثل في ارتفاع معدلات الأمية التكنولوجية بين المواطنين، ومقاومة ثقافة التحديث والتحول الرقمي خوفاً على خصوصية البيانات والمعلومات، وانخفاض مستوى المهارات الرقمية لدى العاملين، بجانب خوفهم من كثرة الأعباء الوظيفية الناتجة عن تطبيق التحول الرقمي في مؤسسات الدولة، ورغبة البعض من أصحاب القيادات الإدارية في ممارسة الاستبداد والاحتكار للبيانات والمعلومات الوظيفية ، وأخيراً جاءت مشكلة غياب التفكير الإبداعي والابتكارى لدى معظم العاملين لسرعة حل المشكلات واتخاذ القرارات بكفاءة وفاعلية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (دبلا ومراد، ٢٠١٦) التي أكدت على أن أهم المعوقات التي تواجه المدن الذكية تمثل في تدني نسبة المشاركة في هذه المدن نظراً لعدم وجود المستوى الكافي من الثقافة المعلوماتية بين أفراد مجتمع المدينة. ففي ظل عصر العولمة تم دمج العالم وإلغاء الحواجز والحدود الجغرافية والزمنية بين الشعوب والمجتمعات، وأصبحت كل المجتمعات تعيشها أو تعاني من آثارها، وإن كانت في حالة عزلة، فهي العملية التي تنتقل بها الشعوب من حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل، وهنا تتشكل قيم عالمية موحدة، ويتشكل وعي عالمي يقوم على موثيق إنسانية عامة، وأصبحت العولمة هي القوة الرئيسية التي تقود البشرية إلى متطلبات القرن الواحد والعشرين. لذا فلا بد من الاهتمام ببرامج تنمية الموارد البشرية كمنهج متكامل، ودعم مشاركتهم في مشروعات التنمية المستدامة والتحول الرقمي بفاعلية وكفاءة من خلال تزويدهم بالمهارات التكنولوجية والقدرات الإبداعية والمعرفة العلمية، وإتاحة الفرص لظهور ابتكاراتهم ودعمها، وإدماجهم في المجتمع والاستفادة من خبراتهم.

#### • التساؤل الثالث:

ينص التساؤل الثالث على "ما المخاطر التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر؟" ، وللإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات مفردات عينة البحث لتحديد ترتيب الاستجابات، وتم تصنيفها إلى مخاطر اقتصادية واجتماعية ونفسية وأمنية وتكنولوجية ، ويتبع ذلك في كل من الجداول التالية (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) :

**جدول (٩) يوضح المخاطر الاقتصادية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر**

الترتيب	درجة الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغيرات	م
١	مرتفعة	٤٦٧.	٥٦.٢	٩٦	اختفاء العديد من المهن والحرف التقليدية.	١
٦	منخفضة	٣٥١.	٤٣.١	٤٣	دمج الأنظمة القديمة مع الحديثة قد يؤدي إلى تعطيل العمل.	٢
٣	متوسطة	٤١٤.	٢١.٢	٦٦	عدم العدالة في توزيع الدخول	٣
٥	منخفضة	٣٥٧.	٥٦.١	٤٥	تضليل عدد العاملين في الزراعة والصناعة .	٤
٢	متوسطة	٤٣١.	٤٧.٢	٧٤	الاستغناء عن العاملين وانعدام الأمان الوظيفي	٥
٤	متوسطة	٣٩٢.	٩٢.١	٥٧	التكلفة العالية للتحول الرقمي قد تتجاوز الميزانيات المتاحة.	٦
	متوسطة	٣٨٥.	١٨.٢	٣٨١	الإجمالي (قام بعض الباحثين باختيار أكثر من بديل)	

يتضح من جدول (٩) أن هناك مخاطر اقتصادية سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، ويتبيّن ذلك من خلال استجابات العينة، حيث أحتلت الاستجابات المرتبة الأولى من إجمالي الاستجابات في عبارة "اختفاء العديد من المهن والحرف التقليدية" بمتوسط حسابي (٢.٥٦) وانحراف معياري (٤٦٧)، وكانت درجات استجابة عينة البحث على هذا المتغير مرتفعة. وفي المقابل أحتلت استجابات العينة المرتبة الثانية في عبارة "الاستغناء عن العاملين وانعدام الأمن الوظيفي" بمتوسط حسابي (٢.٤٧) وانحراف معياري (٤٣١)، ثم أحتلت استجابات العينة المرتبة الثالثة في عبارة "عدم العدالة في توزيع الدخول" بمتوسط حسابي (٢.٢١) وانحراف معياري (٤٤)، وأحتلت استجابات العينة المرتبة الرابعة في عبارة "التكلفة العالية للتحول الرقمي قد تتجاوز الميزانيات المتاحة." بمتوسط حسابي (١.٩٢) وانحراف معياري (٣٩٢)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذه المتغيرات متوسطة. بينما أحتلت استجابات العينة المرتبة الخامسة في عبارة "تضليل عدد العاملين في الزراعة والصناعة" بمتوسط حسابي (١.٥٦) وانحراف معياري (٣٥٧)، وأخيراً أحتلت استجابات العينة المرتبة السادسة في عبارة "دمج الأنظمة القديمة مع الحديثة قد يؤدي إلى تعطيل العمل، والتأثير سلباً على الإنتاج" بمتوسط حسابي (١.٤٣) وانحراف معياري (٣٥١)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث منخفضة على هذان المتغيران .

وفي ضوء ما سبق تبيّن من استجابات عينة البحث أن أهم المخاطر الاقتصادية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، تمثل في اختفاء العديد من المهن والحرف التقليدية بسبب انتشار الوظائف الرقمية ، بجانب انعدام الأمن الوظيفي نتيجة الاستغناء عن بعض العاملين خاصة الأقل في المهارات الرقمية والثقافة التكنولوجية، ونتيجة لذلك قد تحدث مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخول التي تعتمد في المقام الأول على تقييم مستوى الثقافة الرقمية لدى العاملين، ثم حدوث أزمات اقتصادية في الدولة بسبب ارتفاع تكلفة التقنيات الحديثة بما يفوق إمكانيات الدولة ومواردها المتاحة في ظل الزيادة السكانية المستمرة ، وكذلك الخوف من خطر تضليل عدد العاملين في الزراعة والصناعة بسبب إحلال النظام الرقمي مكان الكثير من العاملين ، وأخيراً الخوف من مشكلة تعطيل سير العمل في مؤسسات الدولة بسبب دمج أنظمة العمل التقليدية مع الأنظمة الحديثة .

وتخالف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Pitasi et al, 2020) التي أكدت على أن المدن الذكية ينتج عنها عواقب اجتماعية واقتصادية إيجابية ومنها تنمية الاقتصاد المستدام القائم على المعرفة . كما تختلف مع نتائج دراسة (كمال ، ٢٠٢٠) التي أكدت على أن المدن الذكية تسهم في تحسين إدارة الموارد، ورفع مستوى المعيشة، وتطبيق الاقتصاد القائم على المعرفة . وهذا ما أشارت إليه نظرية ما بعد الحداثة، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات أهمية متزايدة بالنسبة للدول والمواطنون في إطار عصر إدارة التحول الرقمي، ورغم العائد الاقتصادي الضخم، وزيادة حجم الاستثمارات الناتجة عن التحول إلى الاقتصاد الرقمي التنافسي، لكن الأمر يتطلب توافر رأس مال اقتصادي قوى، وثروات بشرية ماهرة ومبدعة ، لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية المستمرة والمتألقة في عصر العولمة والانفتاح على الثقافات العالمية والابتكارات والإبداعات، والتقنيات المتقدمة.

#### جدول (١٠) يوضح المخاطر الاجتماعية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر

الترتيب	درجة الاستجابة	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغيرات	M
٥	متوسطة	٣٦٤.	٦٧.١	٤٧	زيادة شعور المواطن بالتفاوت وعدم المساواة الاجتماعية.	١
٢	متوسطة	٤٣١.	٢٨.٢	٧٤	عدم ثقة المواطن في التعامل مع الآخرين من خلال التقنيات	٢
٦	منخفضة	٣٣٦.	٣٢.١	٣٩	عدم قدرة المسنين وذوى الاحتياجات على مجاراة التقنيات .	٣
١	مرتفعة	٤٥٩.	٣٦.٢	٩٠	تهميش الأفراد ذوى الأمية الابجدية والتكنولوجية.	٤
٤	متوسطة	٣٨٢.	٧٦.١	٥٣	تفكك النسيج الحضري واختفاء العلاقات المباشرة .	٥
٣	متوسطة	٤١٢.	٩٧.١	٦٠	إضعاف قدرة المواطن على الاندماج المجتمعي.	٦
	متوسطة	٣٨٩.	٣١.٢	٣٦٣	الإجمالي (قام بعض الباحثين باختيار أكثر من بديل)	

يتضح من جدول (١٠) أن هناك مخاطر اجتماعية سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، ويتبين ذلك من خلال استجابات العينة، حيث أحتلت الاستجابات المرتبة الأولى من إجمالي الاستجابات في عبارة "تهميش الأفراد ذوى الأمية الابجدية والتكنولوجية" بمتوسط حسابي (٢.٣٦) وانحراف معياري (٤٥٩)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذا المتغير مرتفعة.

وفي المقابل أحتلت استجابات العينة المرتبة الثانية في عبارة "عدم ثقة المواطن في التعامل مع الآخرين من خلال التقنيات الحديثة" بمتوسط حسابي (٢.٢٨) وانحراف معياري (٤٣١)، ثم أحتلت استجابات العينة المرتبة الثالثة في عبارة "إضعاف قدرة المواطن على الاندماج الاجتماعي في المجتمع" بمتوسط حسابي (١.٩٧) وانحراف معياري (٤١٢)، ويليها أحتلت استجابات العينة المرتبة الرابعة في عبارة "تفكك النسيج الحضري واختفاء العلاقات المباشرة" بمتوسط حسابي (٢.٣١) وانحراف معياري (٣٨٩)، وبعدها أحتلت استجابات العينة المرتبة الخامسة في عبارة "زيادة شعور المواطن بالتفاوت وعدم المساواة الاجتماعية" بمتوسط حسابي (١.٦٧) وانحراف معياري (٣٦٤)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذه المتغيرات متوسطة . بينما أحتلت استجابات العينة المرتبة السادسة في عبارة "عدم قدرة المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة على مجاراة التقنيات الحديثة" بمتوسط حسابي (١.٣٢) وانحراف معياري (٣٣٦)، وجاءت درجات استجابة عينة البحث على هذا المتغير منخفضة .

وفي ضوء ما سبق تبين من استجابات عينة البحث أن أهم المخاطر الاجتماعية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في خطر تهميش الأفراد ذوى الأمية الابجدية والتكنولوجية من المواطنين والعامليين، والخوف من خطر إنعدام الثقة الاجتماعية بين المواطنين والجهات الحكومية بسبب استخدام التواصل التكنولوجي الحديثة عن بعد ، بالإضافة إلى خطر عدم قدرة المواطن على الاندماج المجتمعي، وتفكك البناء الاجتماعي للمدن، بسبب الاتصال الرقمي غير المباشر، بجانب الخوف من خطر

عدم المساواة الاجتماعية بين المواطنين بسبب التمييز بين أصحاب المهارات والخبرات الرقمية والمؤهلات التكنولوجية، وأصحاب الثقافة التقليدية والأمية التكنولوجية والمؤهلات البسيطة ، وأخيراً الخوف من خطر عدم قدرة فئات كبار السن وفئات الاحتياجات الخاصة على التعامل مع التقنيات الحديثة.

وتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (Vershinina & Volkova, 2020) التي أكدت على أن هناك مخاوف بشأن الحياة في المدن الذكية تتمثل في الوصول غير المتكافئ إلى التقنيات الحديثة، بجانب عدم تكافؤ الفرص لاستخدامها، مما يؤدي إلى عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وفي المقابل تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (بن النوى، ٢٠٢١) التي أكدت على أن المدينة الذكية ثلاثة أبعاد رئيسة، هي: البنية التحتية التقنية، والتطبيقات الذكية، والاندماج المجتمعي في المنظومة الذكية، حيث تتبنى هذه المدن مفهوم الاستدامة والتشاركيّة. كما تختلف مع نتائج دراسة (Dobrinskaya , 2019) التي أكدت على أن المدن الذكية تتسنم بالتعقيد المتزايد للنظام الاجتماعي، وتوسيع شبكة الاتصالات، وزيادة الترابط والرقمنة، والشبكات الاجتماعية . وتختلف مع نتائج دراسة (Koessl, 2018) التي أكدت على أن المدن الذكية أسهمت في دعم الاندماج الاجتماعي، وتعزيز العلاقات الاجتماعية في المجتمع .

فى ضوء نظرية المجتمع الشبكي تحول العالم فى ظل تطور التقنيات الحديثة إلى بناء شبکى متربط سواء بين الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات أو الدول، فمن أبعاد التنمية المستدامة تحقيق الاستدامة الاجتماعية بجانب الاستدامة البيئية والاقتصادية والرقمية، وبالتالي تتحدد أهداف المدن الرقمية فى تحقيق التماسک الاجتماعية والاندماج المجتمعي .

#### جدول (١١) يوضح المخاطر النفسية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر

الترتيب	درجة الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغيرات	م
١	متوسطة العمل.	٤١٣.	٧٨.١	٦١	زيادة الضغوط والتوتر بسبب زيادة أعباء وساعات	
٢	متوسطة	٤٢٣.	٢٨.٢	٧٠	الشك والقلق المستمر من التقنيات الحديثة .	
٣	منخفضة للمهارات الرقمية	٣١١.	١٣.١	٣٠	شعور الموظف بالدونية والنقص بسبب افتقاده	
٤	متوسطة	٣٧٩.	٦٧.١	٥٢	إصابة المواطن بالاكتئاب بسبب صعوبة التعامل بالتقنيات الحديثة.	
٥	متوسطة التفاعل المباشر.	٤٥٦.	٣٢.٢	٨٨	تعود المواطنين على العزلة الاجتماعية وعدم	
٦	منخفضة ملاحقة التقنيات.	٣٥٧.	٥١.١	٤٥	النظرة العدائية ضد الآخرين بسبب عجزهم عن	
الإجمالي (قام بعض الباحثين باختيار أكثر من بديل)						
٣٦٨. ٣٣.٢ ٣٤٦						

يتضح من جدول (١١) أن هناك مخاطر نفسية سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر ، ويتبين ذلك من خلال استجابات العينة، حيث أحتلت الاستجابات المرتبة الأولى من إجمالي الاستجابات في عبارة "تعود المواطنين على العزلة الاجتماعية وعدم التفاعل المباشر مع الآخرين " بمتوسط حسابي (٢.٣٢) وانحراف معياري (٤٥٦.)، وأحتلت استجابات العينة المرتبة الثانية في عبارة "الشك والقلق المستمر من أجهزة الاستشعار عن بعد والكاميرات والأجهزة الحديثة " بمتوسط حسابي (٢.٢٨) وانحراف معياري

(٤٢٣)، ثم أحتلت استجابات العينة المرتبة الثالثة في عبارة "زيادة الضغوط والتوتر بسبب زيادة أعباء وساعات العمل" بمتوسط حسابي (١.٧٨) وانحراف معياري (٤١٣)، ويليها أحتلت استجابات العينة المرتبة الرابعة في عبارة "إصابة المواطن بالاكتئاب بسبب صعوبة التعامل بالتقنيات الحديثة" بمتوسط حسابي (١.٦٧) وانحراف معياري (٣٧٩)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذه المتغيرات متوسطة.

وفي المقابل أحتلت استجابات العينة المرتبة الخامسة في عبارة "نظرة البعض العدائية ضد الآخرين بسبب عجزهم عن ملاحة التقنيات الحديثة" بمتوسط حسابي (١.٥١) وانحراف معياري (٣٥٧)، وأخيراً أحتلت استجابات العينة المرتبة السادسة في عبارة "شعور الموظف بالدونية والنقص بسبب افتقاره للمهارات الرقمية" بمتوسط حسابي (١.١٣) وانحراف معياري (٣١١)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذان المتغيران منخفضة .

وفي ضوء ما سبق تبين من استجابات عينة البحث أن أهم المخاطر النفسية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في خطر انتشار العزلة الاجتماعية بين المواطنين بسبب نظام التفاعل غير المباشر، وخطر عدم الشعور بالأمان اتجاه التقنيات الحديثة بسبب القلق من تسرب البيانات أو ضياعها أو تعطل وصولها، بالإضافة إلى الخوف من زيادة أعباء وساعات العمل في ظل التحول الرقمي، بجانب الخوف من إصابة البعض بالأمراض النفسية كالاكتئاب والعنف والشعور بالنقص والدونية بسبب عدم القدرة على استخدام التقنيات الحديثة والحصول على الخدمات بسهولة، وتدنى مهاراتهم الرقمية .

وتحتفل هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Dancu, 2021) التي أكدت على أن المدن الذكية تتسم بتواجد ممارسات لاستخدام تصميم الذكاء الاجتماعي لنماذج العيش المشتركة في المدن الرقمية. وهذا ما أكدته أنصار نظرية المجتمع الشبكي أن المدن الرقمية قائمة على العلاقات المتشابكة المستمرة يومياً بين أفراد المجتمع ، لتسهيل الأعمال الحكومية، والحصول على الخدمات المختلفة، وتحقيق الترابط المجتمعي ، ومعالجة المشكلات. وذلك يتنافى بالطبع مع خطر عزل بعض الأفراد في المجتمع سواء اختياراً أو جبراً بسبب نقص مهاراتهم التكنولوجية أو عدم الشعور بالثقة اتجاه التقنيات الحديثة .

**جدول (١٢) يوضح المخاطر الأمنية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر**

الترتيب	درجة الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغيرات	م
٤	متوسطة	٣٩١.	٦٧.١	٥٦	انتشار الفوضى بين المواطنين عند فقدان البيانات وتعطل الأنظمة.	١
٢	متوسطة	٤٤٢.	٢٣.٢	٨٠	تعرض بيانات المؤسسات الأمنية لخطر القرصنة والاختراق الرقمي	٢
٦	منخفضة	٣١٣.	٥٤.١	٣٣	استغلال بعض العاملين المعلومات الرقمية في إشعال الفتنة	٣
١	مرتفعة	٤٦٣.	٣٢.٢	٩٣	تعرض المعلومات الحيوية للدولة لخطر الاختراق الرقمي	٤
٥	منخفضة	٣٥٧.	٦٤.١	٤٥	استفادة البعض من البيانات الرقمية في خدمة العمليات الإجرامية .	٥
٣	متوسطة	٤١٥.	١١.٢	٦٢	تعرض المواطنين إلى التهديدات الإلكترونية وخطر اختراق الخصوصية	٦
الإجمالي (قام بعض الباحثين باختيار أكثر من بديل)						

يتضح من جدول (١٢) أن هناك مخاطر أمنية سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، ويتبيّن ذلك من خلال استجابات العينة، حيث أحتلت الاستجابات المرتبة الأولى من إجمالي الاستجابات في عبارة " تعرض المعلومات الحيوية للدولة لخطر الاختراق الرقمي" بمتوسط حسابي (٢.٣٢) وانحراف معياري (٤.٦٣)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذا المتغير مرتفعة.

وفي المقابل أحتلت استجابات العينة المرتبة الثانية في عبارة " تعرض بيانات المؤسسات الأمنية لخطر القرصنة والاختراق الرقمي" بمتوسط حسابي (٤.٤٢) وانحراف معياري (٤.٤٢)، ثم أحتلت استجابات العينة المرتبة الثالثة في عبارة " تعرض المواطنين إلى التهديدات الإلكترونية وخطر القرصنة أو سوء استخدام واختراق الخصوصية " بمتوسط حسابي (٤.١٥) وانحراف معياري (٢.١١)، ويليها أحتلت استجابات العينة المرتبة الرابعة في عبارة " انتشار الفوضى والثورات بين المواطنين عند فقدان البيانات وتعطل أنظمة التحول الرقمي" بمتوسط حسابي (٤.٦٧) وانحراف معياري (٣.٩١)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذه المتغيرات سابقة الذكر متوسطة.

بينما أحتلت استجابات العينة المرتبة الخامسة في عبارة "استفادة البعض من البيانات الرقمية في خدمة العمليات الإجرامية والانحرافية" بمتوسط حسابي (١.٦٤) وانحراف معياري (٣.٥٧)، وأخيراً أحتلت استجابات العينة المرتبة السادسة في عبارة "استغلال بعض العاملين المعلومات الرقمية في إشعال الفتن وخدمة الجماعات المتطرفة أو دول أخرى" بمتوسط حسابي (١.٥٤) وانحراف معياري (٣.٣١)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذه المتغيرات منخفضة.

وبناءً على ما نقدم تبيّن من استجابات عينة البحث أن أهم المخاطر الأمنية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في خطر تعرض المعلومات الحيوية للدولة، وبيانات المؤسسات الأمنية لخطر الاختراق الرقمي، بالإضافة إلى خطر اختراق خصوصية المواطنين، واستغلال بياناتهم الخاصة بطرق غير مشروعة ، بجانب الخوف من خطر الثورات وانتشار الفوضى التي قد تنتج عن تعطل خدمات المواطنين في ظل رقمنة الخدمات والمؤسسات، ثم الخوف من خطر تعرض المواطنين لعمليات إجرامية أو تعاملات لا أخلاقية بسبب تسرب بياناتهم ومعلوماتهم ، وأخيراً الخوف من خطر استغلال البعض لبيانات الدولة في العمليات الإرهابية المتطرفة .

وتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Fafai , ٢٠١٩) التي أكدت على أن استخدام أنظمة وبرمجيات هشة في إنشاء البنية التحتية الرقمية بالمدن تقترن لمعايير التشفير والتوثيق والحماية مما يجعلها معرضة للقرصنة، بجانب وجود هجمات إلكترونية تستغل ثغرات في الأنظمة والبرمجيات، تؤدي إلى إيقاف النظام حيث يؤدي اختراق تلك البيانات، والأنظمة إلى توقف العمل وتعطيل سير الحياة اليومية. وتتفق مع نتائج دراسة (Rijshouwer et al. 2022) التي أكدت على شعور المواطنين بالخوف من التكنولوجيا الرقمية، والبيانات التي تغزو الحياة اليومية في المدن الذكية، والقلق من انعدام الخصوصية.

كما تتفق مع دراسة (Zoonen, 2016) التي أكدت على أن التحدي الذي يواجه حكومات المدن الذكية يتمثل في تعدد المخاوف المتعلقة بخصوصية بيانات مواطنيها، بسبب ضعف النظام الأمني والقانوني لحماية بيانات المواطنين من الاختراق الرقمي. فطبقاً لرؤى أنصار نظرية العولمة يسيطر النموذج الرأسمالي الغربي على العالم، والذي يقود إلى نظام مهيمن عالمياً على الأسواق الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية، خصوصاً في البلدان النامية وال العربية، مما يؤدي إلى إلغاء الخصوصية وتجاوز الحدود المكانية والزمانية على المستوى الدولي، ويزداد هذا الخطر خاصة في الدول النامية ومنها مصر، نتيجة لضعف برامج وأنظمة حماية البيانات، واكتشاف الاختراق الرقمي، وعمليات القرصنة والتهديدات الإلكترونية.

### جدول (١٣) يوضح المخاطر التكنولوجية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر

م	المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة	الترتيب
١	عدم الدقة في البيانات المستلمة من الأجهزة الاستشعرية .	٤١	٦٥.١	٣٤٤.	منخفضة	٥
٢	تعرض المنازل إلى الفوضى عند تعطل أجهزة الاستشعار عن بعد.	٦٢	٨٦.١	٤١٥.	متوسطة	٣
٣	تكرار تعطل وبطء أنظمة التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية	٨١	٢٧.٢	٤٤٣.	متوسطة	١
٤	رفض المواطنين التعامل مع الخدمات الإلكترونية لتعدها.	٤٩	٦٩.١	٣٧١.	متوسطة	٤
٥	تحول الحياة في المنازل الذكية إلى حياة أكثر إرهاقاً وتعقيداً.	٣٤	٥٨.١	٣١٧.	منخفضة	٦
٦	تعطل الأجهزة وصعوبة تحقيق الاتصال الدائم القوى مع المواطنين .	٦٧	١٩.٢	٤١٧.	متوسطة	٢
	الإجمالي (قام بعض الباحثين باختيار أكثر من بديل)	٣٣٤	٨٥.١	٣٦٧.	متوسطة	

يتضح من جدول (١٣) أن هناك مخاطر تكنولوجية سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، ويتبع ذلك من خلال استجابات العينة، حيث أحذلت الاستجابات المرتبة الأولى من إجمالي الاستجابات في عبارة "تكرار تعطل وبطء أنظمة التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية بالدولة" بمتوسط حسابي (٢.٢٧) وانحراف معياري (٤٤٣.)، وأحذلت استجابات العينة المرتبة الثانية في عبارة "تعطل الأجهزة وصعوبة تحقيق الاتصال الدائم القوى مع المواطنين" بمتوسط حسابي (٢.١٩) وانحراف معياري (٤١٧.)، ثم أحذلت استجابات العينة المرتبة الثالثة في عبارة "تعرض المنازل إلى الفوضى عند تعطل أجهزة الاستشعار عن بعد" بمتوسط حسابي (١.٨٦) وانحراف معياري (٤١٥.)، ويليها أحذلت استجابات العينة المرتبة الرابعة في عبارة "رفض المواطنين التعامل مع الخدمات الإلكترونية لتعدها" بمتوسط حسابي (١.٦٩) وانحراف معياري (٣٧١.). وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذه المتغيرات متوسطة.

وفي المقابل أحذلت استجابات العينة المرتبة الخامسة في عبارة "عدم الدقة في البيانات المستلمة من الأجهزة الاستشعرية بسبب تغير الظروف البيئية" بمتوسط حسابي (١.٦٥) وانحراف معياري (٣٤٤.)، وأخيراً أحذلت استجابات العينة المرتبة السادسة في عبارة "تحول الحياة في المنازل الذكية إلى حياة أكثر إرهاقاً وتعقيداً" بمتوسط حسابي (١.٥٨) وانحراف معياري (٣١٧.) ، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذان المتغيران منخفضة.

وبناءً على ما تقدم تبين من استجابات عينة البحث أن أهم المخاطر التكنولوجية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في خطر تعرض الأنظمة والأجهزة والشبكات الرقمية في المنازل والمدارس والمؤسسات الحكومية للتعطل، مما يؤثر على الاتصال الدائم بين المواطنين ومؤسسات الدولة، بالإضافة إلى تعقد الخدمات الإلكترونية ورفض المواطن التعامل معها، وكذلك الخوف من خطر عدم دقة البيانات الرقمية وتداخلها بين المواطنين، وأخيراً الخوف من خطر تعقد الحياة في المنازل الرقمية.

وتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (فافى ، ٢٠١٩) التي أكدت على تعرض أنظمة التحول الرقمي للتعطل في بعض الأحيان، مما يؤدي إلى إيقاف النظام، وتوقف العمل وتعطيل سير الحياة اليومية، وضياع البيانات. حيث تتسم الحياة في المدن الذكية بالاتصال الدائم بين سكانها وزائرتها ومؤسساتها من خلال الأجهزة والشبكات، لتيسير الحياة اليومية، وقضاء مصالح المواطنين، وتقييم الخدمات المطلوبة، وإنجاز الأعمال الحكومية في أقل وقت وجهد، وهذا ما أشار له أنصار نظرية المجتمع الشبكي بأن المدن الذكية قائمة على أحد التقييات والأجهزة والشبكات اللاسلكية التي تسهل التماسك المجتمعي.

#### • التساؤل الرابع:

ينص التساؤل الرابع على "ما المقترنات المستقبلية لإنجاح مشروعات بناء المدن الرقمية في مصر؟"، ولإجابة على هذا التساؤل تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات مفردات عينة البحث لتحديد ترتيب الاستجابات، ويتبين ذلك في الجدول التالي:

**جدول (٤) يوضح المقترنات المستقبلية لإنجاح مشروعات بناء المدن الرقمية في مصر**

الترتيب	درجة الاستجابة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغيرات	م
١١	منخفضة	٢١٨.	٤٤.١	١٥	نشر الثقافة التنظيمية الرقمية في جميع مؤسسات الدولة .	١
٧	منخفضة	٣١١.	٦٤.١	٣٠	تفعيل التقييات الرقمية لدعم التحول الرقمي في منازل المدن .	٢
١	مرتفعة	٤٣٩.	٣٦.٢	٧٨	تطوير وتحديث البنية التحتية الازمة لتطبيق التحول الرقمي .	٣
٦	متوسطة	٣٤٤.	٦٧.١	٤١	تطوير التشريعات واللوائح الإدارية لضبط العمليات الرقمية .	٤
٢	متوسطة	٤١٤.	٣٣.٢	٦٦	تدريب العاملين على المهارات الرقمية .	٥
٣	متوسطة	٣٩٥.	٩٥.١	٥٨	تحصيص ميزانية لدعم متطلبات التحول الرقمي .	٦
٨	منخفضة	٢٩١.	٦٢.١	٢٨	تطوير السياسات والإجراءات الداعمة للأمن السيبراني .	٧
٥	متوسطة	٣٦٤.	٧٨.١	٤٧	تعزيز التحول الرقمي في جميع قطاعات ومؤسسات المجتمع .	٨
١٠	منخفضة	٢٣٧.	٤٨.١	١٨	تحقيق العدالة في الوصول إلى الخدمات الرقمية .	٩
٤	متوسطة	٣٨٢.	٨٦.١	٥٣	محو الأمية الرقمية بين المواطنين .	١٠
١٢	منخفضة	١٩٦.	٣٢.١	١٢	اهتمام المراكز البحثية بدعم وتمويل بحوث المدن الذكية .	١١
٩	منخفضة	٢٦٦.	٥٩.١	٢٣	تطوير البرامج التعليمية والتربوية والتأهيلية .	١٢
	متوسطة	٣٢٥.	٣٢.٢	٤٦٩	الإجمالي (قام بعض الباحثين باختيار أكثر من بديل)	

يتضح من جدول (٤) أن هناك مقترنات مستقبلية لإنجاح مشروعات بناء المدن الرقمية في مصر، ويتبع ذلك من خلال استجابات العينة، حيث أحتلت الاستجابات المرتبة الأولى من إجمالي الاستجابات في عبارة "تطوير وتحديث البنية التحتية الازمة (الأجهزة والشبكات) لتطبيق التحول الرقمي" بمتوسط حسابي (٢.٣٦) وانحراف معياري (٤.٣٩)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذا المتغير مرتفعة . وفي المقابل أحتلت استجابات العينة المرتبة الثانية في عبارة "تدريب العاملين على المهارات الرقمية" بمتوسط حسابي (٢.٣٣) وانحراف معياري (٤.٤٤)، ثم أحتلت استجابات العينة المرتبة الثالثة في عبارة "تخصيص ميزانية لدعم متطلبات التحول الرقمي" بمتوسط حسابي (١.٩٥) وانحراف معياري (٠.٣٩٥)، ويليها أحتلت استجابات العينة المرتبة الرابعة في عبارة "محو الأمية الرقمية بين المواطنين" بمتوسط حسابي (١.٨٦) وانحراف معياري (٣.٨٢)، وبعدها أحتلت استجابات العينة المرتبة الخامسة في عبارة "تعظيم التحول الرقمي في جميع قطاعات ومؤسسات المجتمع" بمتوسط حسابي (١.٧٨) وانحراف معياري (٣.٦٤)، ثم أحتلت استجابات العينة المرتبة السادسة في عبارة "تطوير التشريعات واللوائح الإدارية الازمة لضبط العمليات الرقمية" بمتوسط حسابي (١.٦٧) وانحراف معياري (٣.٤٤)، وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذه المتغيرات متوسطة .

بينما أحتلت استجابات العينة المرتبة السابعة في عبارة "تفعيل التقنيات الرقمية (تطبيقات الأجهزة الذكية، الحوسبة السحابية) لدعم التحول الرقمي في منازل المدن" بمتوسط حسابي (١.٦٤) وانحراف معياري (٣.١)، وبعدها أحتلت استجابات العينة المرتبة الثامنة في عبارة "تطوير السياسات والإجراءات الداعمة للأمن السيبراني في المدن" بمتوسط حسابي (١.٦٢) وانحراف معياري (٢.٩١)، وبعدها أحتلت استجابات العينة المرتبة التاسعة في عبارة "تطوير البرامج التعليمية والتدريبية والتأهيلية" بمتوسط حسابي (١.٥٩) وانحراف معياري (٢.٦٦)، ثم أحتلت استجابات العينة المرتبة العاشرة في عبارة "ضرورة تحقيق العدالة بين المواطنين في الوصول إلى الخدمات الرقمية" بمتوسط حسابي (١.٤٨) وانحراف معياري (٢.٣٧)، وبعدها أحتلت استجابات العينة المرتبة الحادية عشر في عبارة "نشر الثقافة التنظيمية الرقمية في مؤسسات الدولة" بمتوسط حسابي (١.٤٤) وانحراف معياري (٢.١٨)، ثم أحتلت استجابات العينة المرتبة الثانية عشر في عبارة "اهتمام المراكز البحثية والجامعات بدعم وتمويل بحوث المدن الذكية" بمتوسط حسابي (١.٣٢) وانحراف معياري (١.٩٦). وقد كانت درجات استجابة عينة البحث على هذه المتغيرات منخفضة . وفي ضوء ما سبق تبين من استجابات عينة البحث أن أهم المقترنات المستقبلية التي ينبغي الاهتمام بتنفيذها لإنجاح مشروعات المدن الرقمية في مصر، تتمثل في تحول البنية التحتية التقليدية إلى بنية تحتية رقمية، وإعداد برامج تدريبية لجميع العاملين في مؤسسات الدولة على مهارات الرقمنة واستخدام التقنيات الحديثة ، وضرورة توفير ميزانية خاصة في الدولة لتنفيذ مشروعات التحول الرقمي في مصر، ثم ضرورة الاهتمام بمحو الأمية الرقمية بين المواطنين، بجانب أهمية تعظيم التحول الرقمي في جميع المؤسسات بالدولة، وضرورة تطوير التشريعات واللوائح الإدارية الازمة لضبط العمليات الرقمية، والاهتمام بإدخال الرقمنة في المنشآت السكنية، وأهمية تطوير إجراءات الأمن السيبراني ، وتطوير البرامج التعليمية والتأهيلية والتدريبية بما يواكب ثقافة التحول الرقمي ، وضرورة تحقيق العدالة بين المواطنين في الوصول إلى الخدمات الرقمية ، وينبغي الاهتمام بنشر الثقافة التنظيمية الداعمة للتحول الرقمي في مؤسسات الدولة، وتوجيه اهتمام المراكز البحثية والجامعات بدعم وتمويل بحوث المدن الذكية.

وهذا يتفق مع نتائج دراسة (دبلا ومراد، ٢٠١٦) التي أكدت على أن أهم المشكلات المرتبطة بظهور المدن الذكية تتمثل في الكلفة الباهظة لبناء مثل هذه المدن. ويتفق أيضًا مع نتائج دراسة (البياتي، ٢٠٢٠) التي أشارت إلى أن معظم الدول العربية تواجه صعوبات عديدة في بناء المدن الذكية، وتتمثل أهمها في ضعف الموارد المالية. وكذلك تتفق مع نتائج دراسة كل من (Leclercq & Rijshouwer, 2022) التي أكدت على أن أهم التحديات التي تعرقل تنفيذ مشروعات بناء المدن الرقمية تتمثل في نقص الميزانية المالية.

**ثامنًا/ خاتمة البحث:**

أوضحت نتائج الدراسة أن أهم التداعيات الإيجابية الناتجة عن بناء المدن الرقمية في مصر وفقاً لرؤى عينة البحث تتمثل في تحسين الخدمات المقدمة من الجهات الحكومية للمواطنين، وتسهيل عمليات الاتصال بين المواطنين ومؤسسات المجتمع العامة والخاصة والأمنية، بجانب سرعة الحصول على الخدمات الحكومية بأقل جهد وقت وتكلفة بشكل يساعد على تحقيق العدالة والشفافية ومكافحة الفساد الإداري وتحسين مستوى معيشة المواطن. كما تتمثل التداعيات الأخرى في تنسيق الاتصال المستمر بين مؤسسات الدولة، وتحقيق الرقمنة في الاقتصاد والتجارة وعمليات البيع والشراء ، وتوفير فرص عمل جديدة للشباب في مجالات الرقمنة والتكنولوجيا وتحسين الإنتاجية ، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية عن بعد وبفاءة عالية، ورقمنة البنية التحتية للمدن وإدارتها بفاعلية وكفاءة كالطاقة الكهربائية والمياه والصرف الصحي والطرق وخطوط النقل والمواصلات.

وبيّنت نتائج الدراسة أن أهم تحديات التقنية التي تعيق بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في عدم توافر بنية تحتية رقمية تشمل المنازل وجميع المؤسسات العامة والخاصة والأمنية والطرق والخدمات كالكهرباء والمياه وغيرها في مصر، وتعطل أنظمة الرقمنة في الدولة من أجهزة وشبكات ، ثم تتمثل باقي المعوقات في حاجة الأنظمة الرقمية إلى الصيانة المستمرة واليومية، بالإضافة إلى أن استخدام التقنيات الرقمية يحتاج تلقى دورات تدريبية طويلة ومكثفة، وحاجة هذه الأجهزة والشبكات الرقمية إلى التحديث المستمر، بجانب مشكلة محدودية السعة التخزينية المتاحة في أنظمة التحول الرقمي، التي قد تكون سبب في ضياع البيانات والمعلومات، وحدوث أعطال في المنازل ومؤسسات الدولة.

كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن أهم التحديات التنظيمية التي تعيق بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في ضعف الميزانية المالية لتعزيز التحول الرقمي في جميع منازل ومؤسسات الدولة، وتوفير أحدث الأجهزة والشبكات، ثم جاءت مشكلة ضعف النظام الأمني والقانوني لحماية الأنظمة الرقمية من الاختراق والقرصنة، والتمسك باللوائح والأنظمة القديمة في العمل التي تتعارض مع متطلبات التحول الرقمي، والتي تعيق تعليم النظام الرقمي وإلغاء الوثائق والسجلات والمعاملات الورقية في جميع مؤسسات الدولة، بجانب مشكلة عدم تنسيق الجهود بين مؤسسات الدولة، وبين أقسام الإدارات المختلفة في كل مؤسسة ، وأخيراً جاءت مشكلة انتشار ثقافة الفساد الإداري في معظم مؤسسات الدولة ومنها الرشوة والمحسوبيّة والاختلاس واحتقار البيانات، والبيروقراطية والمركزية في العمل .

وبيّنت نتائج الدراسة أن أهم التحديات البشرية التي تعيق بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في ارتفاع معدلات الأمية التكنولوجية بين المواطنين، ومقاومة ثقافة التحديث والتحول الرقمي خوفاً على خصوصية البيانات والمعلومات، وانخفاض مستوى المهارات الرقمية لدى العاملين، بجانب خوفهم من كثرة الأعباء الوظيفية الناتجة عن تطبيق التحول الرقمي في مؤسسات الدولة، ورغبة البعض من أصحاب القيادات الإدارية في ممارسة الاستبداد والاحتكار للبيانات والمعلومات الوظيفية ، وأخيراً جاءت مشكلة غياب التفكير الإبداعي والابتكار لدى معظم العاملين .

كما أوضحت نتائج الدراسة أن أهم المخاطر الاقتصادية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في الخوف من حدوث مشكلة اختفاء المهن والحرف التقليدية بسبب انتشار الوظائف الرقمية، بجانب انعدام الأمن الوظيفي، والخوف من مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخول ، ثم حدوث أزمات اقتصادية في الدولة ، وكذلك الخوف من خطر تقلص عدد العاملين في الزراعة والصناعة بسبب إحلال النظام الرقمي مكان الكثير من العاملين ، وأخيراً الخوف من مشكلة تعطيل سير العمل في مؤسسات الدولة بسبب دمج أنظمة العمل التقليدية مع الأنظمة الحديثة.

وتبين من استجابات عينة البحث أن أهم المخاطر الاجتماعية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في خطر تهميش الأفراد ذوى الأمية الابجدية والتكنولوجية من المواطنين والعاملين، والخوف من خطر إنعدام الثقة الاجتماعية بين المواطنين والجهات الحكومية، بالإضافة إلى خطر عدم قدرة المواطن على الاندماج المجتمعي، وتفكك البناء الاجتماعي للمدن، بجانب الخوف من خطر عدم المساواة الاجتماعية بين المواطنين في ظل تفضيل الماهرين في علوم الاتصال والتكنولوجيا وعلوم الحاسوب والبرمجة، وأخيراً الخوف من خطر عدم قدرة فئات كبار السن وفئات الاحتياجات الخاصة على التعامل مع التقنيات الحديثة.

وأكملت استجابات عينة البحث على أن أهم المخاطر النفسية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في خطر انتشار العزلة الاجتماعية بين المواطنين، وخطر عدم الشعور بالأمان اتجاه التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى الخوف من زيادة أعباء وساعات العمل في ظل التحول الرقمي، بجانب الخوف من إصابة البعض بالأمراض النفسية كالاكتئاب والعنف والشعور بالنقص والدونية .

وأوضحت استجابات عينة البحث أن أهم المخاطر الأمنية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في خطر تعرض المعلومات الحيوية للدولة، وبيانات المؤسسات الأمنية لخطر الاختراق الرقمي، بالإضافة إلى خطر اختراق خصوصية المواطنين، واستغلال بياناتهم الخاصة بطرق غير مشروعة ، بجانب الخوف من خطر الثورات وانتشار الفوضى التي قد تنتج عن تعطل خدمات المواطنين في ظل رقمنة الخدمات والمؤسسات، ثم الخوف من خطر تعرض المواطنين لعمليات إجرامية أو تعاملات لا أخلاقية بسبب تسرب بياناتهم ومعلوماتهم ، وأخيراً الخوف من خطر استغلال البعض لبيانات الدولة في العمليات الإرهابية المتطرفة .

كما أوضحت استجابات عينة البحث أن أهم المخاطر التكنولوجية التي سوف تنتج عن بناء المدن الرقمية في مصر، تتمثل في خطر تعرض الأنظمة والأجهزة والشبكات الرقمية في المنازل والمدارس والمؤسسات الحكومية للتعطل، مما يؤثر على الاتصال الدائم بين المواطنين ومؤسسات الدولة، بالإضافة إلى تعقد الخدمات الإلكترونية ورفض المواطن التعامل معها، وكذلك الخوف من خطر عدم دقة البيانات الرقمية وتداخلها بين المواطنين ، وأخيراً الخوف من خطر تعقد الحياة في المنازل الرقمية .

وأخيراً تبين من استجابات عينة البحث أن أهم المقترنات المستقبلية التي ينبغي الاهتمام بتنفيذها لإنجاح مشروعات المدن الرقمية في مصر، تتمثل في تحول البنية التحتية التقليدية إلى بنية تحتية رقمية، وإعداد برامج تدريبية لجميع العاملين في مؤسسات الدولة على مهارات الرقمنة واستخدام التقنيات الحديثة، وضرورة توفير ميزانية خاصة في الدولة لتنفيذ مشروعات التحول الرقمي في مصر، ثم ضرورة الاهتمام بمحو الأمية الرقمية بين المواطنين، بجانب أهمية تعليم التحول الرقمية في جميع المؤسسات بالدولة، وضرورة تطوير التشريعات واللوائح الإدارية الازمة لضبط العمليات الرقمية، والاهتمام بإدخال الرقمنة في المنشآت السكنية، وأهمية تطوير إجراءات الأمن السيبراني ، وتطوير البرامج التعليمية والتأهيلية

والتدريبية بما يواكب ثقافة التحول الرقمي ، وضرورة تحقيق العدالة بين المواطنين في الوصول إلى الخدمات الرقمية ، وينبغي الاهتمام بنشر الثقافة التنظيمية الداعمة للتحول الرقمي في مؤسسات الدولة، وتوجيه اهتمام المراكز البحثية والجامعات بدعم وتمويل بحوث المدن الذكية.

#### تاسعاً/ توصيات البحث:

##### ١) توصيات علمية:

- ضرورة توجية الباحثين بعدم تركيز اهتماماتهم نحو البحوث النظرية فقط في دراسة المدن الرقمية الذكية ، فلابد من تكثيف جهودهم في إجراء بحوث تحليلية وتطبيقية حول مشروعات المدن الذكية في الدول العربية والغربية للاستفادة منها في دعم وإنجاز مبادرات المدن الذكية في مصر مستقبلاً.
- ضرورة اهتمام مراكز البحث الاجتماعية وأقسام علم الاجتماع في جميع الجامعات المصرية بإجراء دراسات بينية مشتركة مع التخصصات الإنسانية الأخرى كالهندسة والتخطيط والجغرافيا وغيرها حول مشروعات المدن الذكية في مصر .
- ينبغي الاهتمام بإجراء مزيد من الدراسات حول كل من الثقافة الحضرية كإحدى معوقات تحقيق التحول الرقمي في المدن المصرية، ودور المدن الرقمية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وأثر الذكاء الاصطناعي في مواجهة مشكلات البنية الحضرية، والتحديات والمخاطر المؤثرة على تدشين مشروعات المدن الذكية في صعيد مصر ، والمدن الرقمية واحتياجات سوق العمل في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ .

##### ٢) توصيات مجتمعية:

- ضرورة تحقيق التعاون بين وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ووزارة البيئة، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير البنية التحتية والفرقة لتقنية المعلومات والاتصالات في مصر ، وتقدير الخدمات الرقمية، والتأكد من إشراك جميع المواطنين فيها، وتقليل الفجوة الرقمية بين المدينة والريف من خلال التوزيع المتكافئ للبنية التحتية للاتصالات، وذلك في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ، والتوجه نحو الجمهورية الجديدة.
- ينبغي تحقيق التعاون بين وزارة التربية والتعليم والفنون، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الدولة للإعلام، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تنظيم برامج نظرية وتطبيقية لمحو الأمية الرقمية بين المواطنين ، وصقل مهاراتهم ومهاراتهم ومعرفتهم بالمعلوماتية ، والاهتمام بتعزيز قيم المواطنة الرقمية التفاعلية بين المواطنين والحكومة ، والمشاركة في دعم وتمويل المراكز البحثية والجامعات للقيام ببحوث حول مشروعات المدن الذكية المستدامة عالمياً وإقليمياً .
- ضرورة تحقيق التعاون بين وزارة العمل، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وجميع مؤسسات الدولة من أجل تطوير الكوادر البشرية الذين سيقودون العمل التقني ، ودعم الكفاءات في مجال تخطيط المعلومات وتوجيهها ، والاهتمام باستحداث إدارة جديدة بكلفة مؤسسات الدولة العامة والخاصة والأمنية تحت مسمى "نظم المعلومات والتحول الرقمي".
- ضرورة التعاون بين وزارة التربية والتعليم والفنون، ووزارة الثقافة من أجل الاستثمار في رأس المال البشري لاسيما في مرحلة الطفولة المبكرة لتنمية المهارات الإدراكية والإبداعية والتقنية اللازمة لسوق العمل الرقمي.
- يجب تحقيق التعاون بين وزارة العمل، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة العدل في وضع إطار قانوني وتنظيمي فعال في المؤسسات الحكومية والصحية يدعم التحول الرقمي ، ويحمي المواطنين والشركات ، ويشجع على الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا ، مع توفير غطاء أمني

- سييراني؛ للتصدي للاختراقات الإلكترونية، وتوفير حماية كاملة لقواعد البيانات المعلوماتية الخاصة بجميع القطاعات الحكومية، لاسيما الجيش والشرطة لحماية سيادة وأمن الدولة المصرية.
- ضرورة تحقيق التعاون بين وزارة التربية والتعليم والفنى، ووزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى التطوير المستمر للمناهج التعليمية فى المدارس والجامعات خاصة ما يتعلق بمناهج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديث المنصات التعليمية الإلكترونية للمؤسسات التعليمية، وتدريب الطلاب على تعلم اللغات والمهارات الرقمية، ومبادئ البرمجة، وأساسيات الأمان السييراني والتفكير الإبداعى من أجل المواءمة بين مختلف التخصصات فى الجامعات، وحاجات المجتمع المستقبلية من القوى البشرية، واحتياجات سوق العمل.
- ضرورة اهتمام وزارة التربية والتعليم والفنى بتطوير التعليم الفنى والبرامج التدريبية المهنية لتأهيل أعداد كبيرة، وبجودة عالية من الفنيين المؤهلين للعمل في مد وصيانة البنية التحتية لشبكات الاتصالات والشبكات الداخلية، وخاصة شبكات الألياف الضوئية التي تعتبر حالياً عماد عملية التحول الرقمي عالمياً .
- ضرورة التعاون بين وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، ووزارة العمل فى إنشاء مكاتب إرشاد تعمل على توجيه الطلاب نحو التخصصات العلمية المطلوبة بشكل أكبر في سوق العمل؛ حتى لا يحدث فائض في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل، وعجز في تخصصات أخرى يزداد الطلب عليها.
- ينبغي إنشاء تعاون دولي بين الدولة المصرية ومجتمعات صناعة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل توفير أحدث التقنيات الذكية ، وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات الرقمية في مصر من خلال التزايد في إنشاء مصانع لإنتاج أجهزة ومستلزمات شبكات وكابلات الألياف الضوئية، ومكونات شبكات إنترنت الأشياء "IoT" في المجالات المختلفة، وذلك لخدمة التوسع في إنشاء المدن الذكية.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو دوح، خالد كاظم (٢٠٢٢). التحول الرقمي: من الهاتف الذكي إلى مجتمع الجيل الخامس، آفاق مستقبلية، ع ٢ .
٢. إسماعيل، محمد (٢٠١٩). مدينة الدار البيضاء: بين الخيارات الرقمية والإكراهات الموضوعية - مقاربة سوسيولوجية، مؤتمر المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة (واقع وآفاق)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين، ألمانيا.
٣. الأمم المتحدة (٢٠٢٠). "تقرير حالة الهجرة الدولية لعام ٢٠١٩ ، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية" ، الاسكوا .
٤. الأمم المتحدة (٢٠١٨). إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

<https://www.un.org/development/desa/ar/news/sustainable/un-forum-spotlights-cities.html>

٥. البياتي ، ياس خضير(٢٠٢٠). واقع التحول نحو مجتمع المعرفة لتنمية المجتمعات العربية ، التجربة الإماراتية نموذجاً. دراسة نظرية تحليلية، المجلة العربية للأداب والدراسات الإنسانية، مج ٤ ، ع ١٣ .
٦. الجولانى، فادية عمر(٢٠١٥). علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ .
٧. الرميدي ، بسام سمير(٢٠٢١). العاصمة الإدارية الجديدة في مصر كنموذج رائد للمدن الذكية في إفريقيا، كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة المنظم من ١٢ إلى ١٦ مارس .
٨. الزعبي، علي زيد (٢٠٠٦). المدينة والعولمة : قراءة تحليلية ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج ٢٤ ، ع ٩٥ .

٩. الزعبي، علي زيد(٢٠١٢). العولمة، والنمو الحضري، ومستقبل المدينة : التفاعل والمخرجات، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج ٢٢ ، ع ٣ .

١٠. الزعبي ، علي زيد (٢٠٢٢). المدن الذكية من التنظير إلى الواقعية رؤية مستقبلية إلى مشروع مدينة الحرير بدولة الكويت، حلقات الأداب والعلوم الاجتماعية، مج ٤٢ .

١١. العودري، محمد عبدالله (٢٠٠٩). التطورات الحديثة وأثرها على النسيج الحضري للمدينة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع العمراني، جامعة صنعاء ، كلية الهندسة، قسم العمارة.

١٢. المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية(٢٠٢٣). تقرير مؤشر الـجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي، الأمانة العامة.

<https://www.scpd.gov.kw/archive/2023>

١٣. الهيئة العامة للاستعلامات(٢٠٢٠). مصر تدخل عصر المدن الذكية .

<https://sis.gov.eg/Story/169475?lang=ar>. Accessed on: 12 Available at:  
December 2020

١٤. أمين ، مصطفى (٢٠١٨). التحول الرقمي في الجامعات المصرية المتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، مجلة الإدارية التربوية، ع ١٩ ، القاهرة .

١٥. بن النوى، عائشة (٢٠٢١). المدن الذكية: إنجازات وتجارب عالمية وعربية، جامعة باتنة ، مجلة التمكين الاجتماعي ، مج ٣ ، ع ٤ .

١٦. جعيم ، الطاهر (٢٠١٥). المدن ومستقبلها في عصر المعلومات وتقدم المعلوماتية - سوسيولوجية نقدية  
مقارنة، مجلة دراسات ، ع ٣ .
١٧. جلبى، على (٢٠١٧). العولمة وأزمة الهوية قراءة نقدية في تراث علم الاجتماع المعاصر، جامعة  
القاهرة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع ١٩ .
١٨. حطاب، حطاب (٢٠١٩). قضايا المدن الذكية بالدول النامية - مقاربة سوسيوأنثروبولوجية لواقع وآفاق  
المدن العربية، مؤتمر المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة (واقع وآفاق)، المركز الديمقراطي العربي  
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين، ألمانيا.
١٩. دبلة، عبد العالي ومراد، حنان (٢٠١٦). مدن المستقبل بين التخطيط والواقع، مجلة العلوم الاجتماعية،  
ع ٢١ .
٢٠. ذكي، وليد رشاد (٢٠٠٩). المجتمع الافتراضي – دراسة في أزمة منظومة قيم الأسرة المصرية ،  
مؤتمر "الأسرة وتحديات العصر" ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، في الفترة من ١٤-١٧ فبراير.
٢١. ذكي، وليد رشاد (٢٠٢١).السياسات الرقمية وترشيد صناعة القرار ، رئاسة مجلس الوزراء، مركز  
المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
٢٢. رشوان، حسين عبد الحميد(٢٠١٣)."المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري" ، الإسكندرية،  
المكتب الجامعي الحديث.
٢٣. سعيد، محمد محمود خضر (٢٠٢٣).الهوية المكانية للدولة المصرية بين العاصمة الإدارية الجديدة  
والقديمة- دراسة سوسيولوجية ميدانية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع ٣٢ .
٢٤. عبد الحميد، أسماء إدريس (٢٠٢٣). التحولات الرقمية وانعكاساتها على ثقافة الشباب- قراءة  
سوسيولوجية في ضوء نظرتي مجتمع المخاطر واللامساواة الرقمية، ع ٢٨ .
٢٥. عز العرب، إيمان محمد (٢٠١٧) المجتمع الشبكي وأزمة الهوية دراسة تطبيقية على عينة من  
مستخدمي شبكة الفيس بوك ، جامعة بنها، مجلة كلية الآداب، ع ٤٨ .
٢٦. علي، سمير الشيخ (٢٠١٤). مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في الدول العربية، مجلة جامعة  
دمشق، م ٣٠ ، ع ٢١ .
٢٧. الغزواني، أديريس (٢٠٢٠) . كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات من المجتمع إلى الشبكة: نحو مقاربة  
تأويلية للهوية والسلطة في عصر المعلومات، مجلة عمران ، مج ٩ ، ع ٣٣ .
٢٨. فافي ، صلاح الدين (٢٠١٩). المدن الذكية والأمن السيبراني، مؤتمر المدن الذكية في ظل التغيرات  
الراهنة (واقع وآفاق) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،  
برلين، ألمانيا .
٢٩. قوابسي، منية(٢٠١٩).التكنولوجيا الرقمية والتحول نحو المدن الذكية، مركز فاعلون للبحث في  
الأنثربولوجيا والعلوم الإنسانية والإجتماعية وجامعة المنستير بتونس، مج ٢ .
٣٠. كاستلز ، مانويل (٢٠١٤) سلطة الاتصال، ترجمة : محمد حرفوش، المركز القومي للترجمة ، القاهرة.
٣١. كشك، حنان محمد عاطف (٢٠٢٣) التحول الرقمي وتغير متطلبات سوق العمل (التحديات والفرص)  
- دراسة حالة على عينة من القطاعات التي اتجهت إلى التحول الرقمي بمدينة المنيا، مجلة بحوث العلوم  
الاجتماعية والتنمية ، مج ٥ .

٣٢. كمال، محمود مصطفى(٢٠٢٠). المدن الذكية في دول الخليج العربي: الوضع الراهن، الفرص والتحديات، تحرير/ عبد الصمد، وائل وأزار، إيلى، جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، مج ٤٨ ، ع ٢٤ .
٣٣. ليوتار، جان- فرانسوا (٢٠١٦). في معنى ما بعد الحداثة، نصوص في الفلسفة والفن، ترجمة : السعيد لبيب ، ط ١ ، المغرب، المركز الثقافي العربي .
٣٤. مارشال، جوردون (٢٠٠٧). موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهرى وأخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، مج ١ ، ط ٢ .
٣٥. مذكر، صفاء طلعت (٢٠٢٢). دور التحول الرقمي في إعادة التشكيل الثقافي للمجتمع : الشباب الجامعي نموذجاً، مجلة التربية، مج ٤ ، ع ١٩٥٤ ، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة.
٣٦. مراعى، إيمان (٢٠٢١). المدن الذكية، خبرات دولية وإقليمية، دروس مستفادة، مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
٣٧. هليل، رضا سلامة على (٢٠١٠). نحو وضع مؤشرات تخطيطية لمواجهة المخاطر البيئية بالمناطق الحضرية- دراسة مطبقة على مكتب شؤون البيئة مركز فاقوس، محافظة الشرقية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مج ٥ ، ع ٢٨ .
٣٨. ياسف، عبد الكريم (٢٠١٦). الاقتراب الشبكي للظواهر الاجتماعية كاتجاه نظري جديد في علم الاجتماع الحضري، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع ٧ .
٣٩. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات(٢٠٢١). الدليل الإجرائي لوحدات نظم المعلومات والتحول الرقمي.
٤٠. هيئة الحكومة الرقمية، قياس التحول الرقمي، الموقع الرسمي لهيئة الحكومة الرقمية السعودية.  
<https://etransformation.gov.sa/about/FAQ>
٤١. ملخص تقرير مؤشر IMD للمدن الذكية (٢٠٢٤). واقع المدن العربية ، أمانة عمان الكبرى ، المنتدى العربي للمدن الذكية ، منظمة المدن العربية .  
<https://www.itcat.org/SandR/38/IMD2024.pdf>

ثانياً : مراجع عربية مترجمة إلى اللغة الإنجليزية :

1. Abu Duh, Khaled Kazem (2022). Digital Transformation: From Smartphone to Fifth Generation Society, Future Prospects, Issue 2.
2. Ismail, Muhammad (2019). Casablanca City: Between Digital Options and Objective Constraints - A Sociological Approach, Smart Cities Conference in Light of Current Changes (Reality and Prospects), Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, Germany.
3. United Nations (2020). "State of International Migration Report 2019, Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration in the Context of the Arab Region", ESCWA.

4. United Nations (2018). Department of Economic and Social Affairs.  
<https://www.un.org/development/desa/ar/news/sustainable/un-forum-spotlights-cities.html>
5. Al-Bayati, Yas Khadir (2020). The Reality of Transformation Towards a Knowledge Society for the Development of Arab Societies, the Emirati Experience as a Model - A Theoretical Analytical Study, Arab Journal of Literature and Humanities, Vol. 4, No. 13.
6. Al-Julani, Fadia Omar (2015). Urban Sociology, Alexandria, Egyptian Library for Printing, Publishing and Distribution, 1st ed.
7. Al-Rumaidi, Bassam Samir (2021). The New Administrative Capital in Egypt as a Pioneering Model for Smart Cities in Africa, Book of the First International Maghreb Conference on Sustainable Development Developments, organized from March 12 to 16.
8. Al-Zaabi, Ali Zaid (2006). The City and Globalization: An Analytical Reading, Arab Journal of Humanities, Vol. 24, No. 95.
9. Al-Zaabi, Ali Zaid (2012). Globalization, Urban Growth, and the Future of the City: Interaction and Outcomes, Journal of the Faculty of Arts, Cairo University, Vol. 22, No. 3.
10. Al-Zoubi, Ali Zaid (2022). Smart Cities from Theory to Reality: A Future Vision for the Silk City Project in the State of Kuwait, Annals of Arts and Social Sciences, Vol. 42.
11. Al-Audari, Muhammad Abdullah (2009). Modern Developments and Their Impact on the Urban Fabric of the City, Master's Thesis in Urban Sociology, Sana'a University, College of Engineering, Department of Architecture.
12. Supreme Council for Planning and Development (2023). Government Readiness Index Report for Artificial Intelligence, General Secretariat  
available at: <https://www.scpd.gov.kw/archive/2023>
13. General Authority for Inquiries (2020). Egypt enters the era of smart cities.  
Available at: <https://sis.gov.eg/Story/169475?lang=ar>. Accessed on: 12 December 2020
14. Amin, Mustafa (2018). Digital transformation in Egyptian universities is a requirement to achieve a knowledge society, Journal of Educational Administration, No. 19, Cairo.
15. Ben Nawa, Aisha (2021). Smart Cities: Global and Arab Achievements and Experiences, University of Batna, Journal of Social Empowerment, Vol. 3, No. 4.

16. Jgheem, Taher (2015). Cities and their Future in the Information Age and the Advancement of Informatics - Comparative Critical Sociology, Studies Journal, No. 3.
17. Jalabi, Ali (2017). Globalization and the Identity Crisis: A Critical Reading of the Heritage of Contemporary Sociology, Cairo University, Arab Journal of Sociology, No. 19.
18. Hattab, Hattab (2019). Smart Cities Issues in Developing Countries - A Socio-Anthropological Approach to the Reality and Prospects of Arab Cities, Smart Cities Conference in Light of Current Changes (Reality and Prospects), Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, Germany.
19. Dabla, Abdel-Ali and Murad, Hanan (2016). Future Cities between Planning and Reality, Journal of Social Sciences, No. 21.
20. Zaki, Walid Rashad (2009). Virtual Society - A Study of the Crisis of the Egyptian Family Values System, "Family and the Challenges of the Age" Conference, Cairo University, Faculty of Media, from February 15-17.
21. Zaki, Walid Rashad (2021). Digital Policies and Rationalization of Decision-Making, Prime Minister's Office, Information and Decision Support Center.
22. Rashwan, Hussein Abdel Hamid (2013). "The City: A Study in Urban Sociology", Alexandria, Modern University Office.
23. Saeed, Muhammad Mahmoud Khader (2023). The spatial identity of the Egyptian state between the new and old administrative capital - a field sociological study, the Arab Journal of Sociology, No. 32.
24. Abdel Hamid, Asmaa Idris (2023). Digital transformations and their reflections on youth culture - a sociological reading in light of the theories of risk society and digital inequality, No. 28.
25. Ezz El Arab, Iman Mohamed (2017) The network society and the identity crisis, an applied study on a sample of Facebook users, Benha University, Faculty of Arts Journal, No. 48.
26. Ali, Samir El Sheikh (2014). The information society and the digital divide in Arab countries, Damascus University Journal, Vol. 30, No. 1+2.
27. El Ghazouani, Idris (2020). Castells and the concept of network society From society to network: Towards an interpretive approach to identity and power in the information age, Omran Journal, Vol. 9, No. 33

28. Fafi, Salah El-Din (2019). Smart Cities and Cybersecurity, Smart Cities Conference in Light of Current Changes (Reality and Prospects), Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, Germany.
29. Qawabsi, Munia (2019). Digital Technology and the Transformation towards Smart Cities, Faelon Center for Research in Anthropology, Humanities and Social Sciences and University of Monastir, Tunisia, Vol. 2.
30. Castells, Manuel (2014) The Authority of Communication, translated by: Muhammad Harfoush, National Center for Translation, Cairo.
31. Keshk, Hanan Muhammad Atef (2023) Digital Transformation and Changing Labor Market Requirements (Challenges and Opportunities) - A Case Study on a Sample of Sectors That Have Turned to Digital Transformation in Minya City, Journal of Social Sciences and Development Research, Vol. 5.
32. Kamal, Mahmoud Mustafa (2020). Smart Cities in the Arab Gulf States: Current Situation, Opportunities and Challenges, Edited by / Abdul Samad, Wael and Azar, Elie, Kuwait University, Journal of Sciences Social, Vol. 48, No. 2.
33. Lyotard, Jean-François (2016). In the Meaning of Postmodernism, Texts in Philosophy and Art, Translated by: Al-Saeed Labib, 1st ed., Morocco, Arab Cultural Center.
34. Marshall, Gordon (2007). Encyclopedia of Sociology, Translated by: Muhammad Al-Jawhari and others, Supreme Council of Culture, National Translation Project, Volume 1, 2nd ed.
35. Madkour, Safaa Talaat (2022). The role of digital transformation in reshaping the cultural structure of society: university youth as a model, Education Magazine, No. 195, Vol. 4, Faculty of Education, Al-Azhar University, Cairo.
36. Marai, Iman (2021). Smart cities, international and regional experiences, lessons learned, Cabinet, Information and Decision Support Center.
37. Halil, Reda Salama Ali (2010). Towards developing planning indicators to address environmental risks in urban areas - an applied study on the Environmental Affairs Office, Faqus Center, Sharkia Governorate, Journal of Studies in Social Service and Human Sciences, Vol. 5, No.28.
38. Yassef, Abdel Karim (2016). Network approach to social phenomena as a new theoretical trend in urban sociology, Al-Hikma Journal of Philosophical Studies, No. 7.

39. Ministry of Communications and Information Technology (2021). Procedural guide for information systems units and digital transformation.
40. Digital Government Authority, Measuring Digital Transformation, Official Website of the Saudi Digital Government Authority.  
available at: <https://etransformation.gov.sa/about/FAQ>
41. Summary of the IMD Smart Cities Index Report (2024). The Reality of Arab Cities, Greater Amman Municipality, Arab Smart Cities Forum, Arab Cities Organization.  
https://www.itcat.org/SandR/38/IMD2024.pdf available at :

**ثالثاً: المراجع الأجنبية:**

1. Bouskela, M. et al. (2016). “The Road toward Smart Cities: Migrating from Traditional City Management to the Smart City”, Inter-American Development Bank.
2. Castells, Manual (2002). Local and Global; cities in the network society, tied shrift voor Economische en social Goografie, Vol.93.No.5
3. Dancu, Vasile Sebastian (2021).” Smart City, the Citizen Response and the Social and Human Need: Some Sociological Worries”, Future City , Vol. 18.
4. Dobrinskaya, D.& Vershinina, I. (2018) .” New Connectography : Networks of Cities in The Global World”, Revista ESPACIOS, Vol.39, No.16 .
5. Dobrinskaya, D.E. & Martynenko, T.S. (2019). “Perspectives of The Russian Information Society: Digital Divide Levels”, Rudn Journal of Sociology, Vol.19, No.1 .
6. Dobrinskaya, D.E.(2019).”Digital Society: Sociological Perspective”, Moscow State University Bulletin, Sociology and Political Science, Vol.25, No.4
7. Doru,Serkan et al (2023).Analysing the Relationship Between Postmodernism and Digital Age Governance with Entropy and Mabac Methods: The Case of the 2022 EU Digital Economy and Society Index, EGE Academic Review .
8. Eijaz, Abida & Ahmad, Rana Eijaz (2011) .”Challenges of Media Globalization for Developing Countries”, International Journal of Business and Social Science International Journal of Business and Social Science, Vol.2, No.18
9. Gabrys, Jennifer (2014).” Programming Environments: Environmentality and Citizen Sensing in the Smart City”, Environment and Planning, Journal of Society and Space, Vol.32

10. Gabrys , Jennifer (2022)."Programming Nature As Infrastructure In The Smart Forest City", Journal Of Urban Technology, Vol. 29, No.1.
11. Global Cities Index (GCI) – Kearney , 2023  
<https://world.seoul.go.kr/city-hall/the-ranking-of-seoul/city-competitiveness-index/1-gcigco-kearney/>
12. Global Power City Index 2023  
[https://mori-m-foundation.or.jp/pdf/GPCI2023\\_summary.pdf](https://mori-m-foundation.or.jp/pdf/GPCI2023_summary.pdf)
13. Hankins, Emma etal (2023). Government AI Readiness Index, Oxford Insights.  
<https://www.open.africa/dataset/government-ai-readiness-index-2023>
14. Hollands , R. G. (2015)."Critical interventions into the Corporate Smart City", Cambridge Journal of Regions, Economy and Society, Vol.8., No.1 .
15. Houston, L. & Gabrys, J. (2019). "Breakdown in the Smart City: Exploring Workarounds with Urban-sensing Practices and Technologies", Science, Technology & Human Values , Vol.44, No.5 .
16. IESE Cities in Motion Index (2022), Business School , University of Navarra  
<https://www.iese.edu/media/research/pdfs/ST-0633-E.pdf>
17. Koessl ,Gerald (2018)." The digitalisation of cities and housing: what will the Future Bring?", Sociology Lens, Wiley, Vol.22 .
18. Kumar, Nirmal (2016): Digital Transformation and its Impact on Human Resource Management, International Conference on Emerging Technologies and Innovative business Practices for the Transformation of Societies, Balaclava.
19. Lash , Scott (1990) . Sociology of Postmodernism, London, Routledge .
20. Leclercq, Els M. & Rijshouwer, Emiel A. (2022)."Enabling Citizens' Right to the Smart City Through The Co-Creation of Digital Platforms",Urban Transformations, Vol.4, No.2 .
21. Liu, Zi Yi(2021)."The Knowledge Instruments in Smart City Legitimation and Critique:A Pragmatic-Sociology Assessment of the Case of Sidewalk Toronto", Master of Arts, Queen's University, Department of Sociology.
22. Masik, G. et al. (2021), Smart City strategies and new urban development policies in the Polish context. Cities, Vol.108 .
23. Martynenko, T. S & Vershinina, I.A. (2018). Digital Economy: The Possibility of Sustainable Development and Overcoming Social and Environmental Inequality in Russia, Revista ESPACIOS, Vol.39, No.44 .

24. Nations Unies(2016).“Infrastructures Et Villes Intelligentes”, Conseil Économique Et Social, Commission De La Science Et De La Techniqueau Service Du Développement, Rapport Du Secrétairegénéral.  
[https://unctad.org/meetings/fr/SessionalDocuments/ecn162016d2\\_fr.pdf](https://unctad.org/meetings/fr/SessionalDocuments/ecn162016d2_fr.pdf)
25. Nwengu, Mercy U .& Eze, Cyril C .& Asogwa, Brendan E. (2011) . "Heritage -Issues, Impacts, and Inevitable Challenges for Nigeria", Library Philosophy and Practice .
26. Renn , Aaron M. (2024) IMD Smart City Index report 2024 , world competitiveness center  
[https://www.imd.org/wp-content/uploads/2024/04/20240412-SmartCityIndex-2024-Full-Report\\_4.pdf](https://www.imd.org/wp-content/uploads/2024/04/20240412-SmartCityIndex-2024-Full-Report_4.pdf)
27. Rijshouwer, E. A. et al. (2022) ." Public Views of the Smart City: Towards the Construction of a Social Problem ", Big Data & Society, Vol.1, No.12
28. Rose, G. (2020)."Actually-Existing Sociality in a Smart City: the Social as Sociological, Neoliberal and Cybernetic", Analysis of Urban Trends, Culture, Theory, Policy, Action , Vol.24, No.3-4 .
29. Saborido, R., & Alba, E. (2020), Software systems from smart city vendors. Cities, Vol.101
30. Scott, A. & Storper, M. (2013). "The Nature of Cities : The Scope and Limits of Urban Theory", International Journal of Urban and Regional Research, Vol.39, No.1.
31. Shimizu, Yuho et al.(2021)." How Do People View Various Kinds of Smart City Services? Focus on the Acquisition of Personal Information", Sustainability, Vol.13, No.11062
32. The European Parliament (2014)." Mapping Smart Cities in The EU", Directorate General For Internal Policies Policy Department A: Economic And Scientific Policy.
33. The Arcadis Sustainable Cities Index 2024  
[https://images.connect.arcadis.com/Web/Arcadis/%7B8dc89ba8-072e-4571-b752-3228076e5b4c%7D\\_The-Arcadis-Sustainable-Cities-Index-2024.pdf](https://images.connect.arcadis.com/Web/Arcadis/%7B8dc89ba8-072e-4571-b752-3228076e5b4c%7D_The-Arcadis-Sustainable-Cities-Index-2024.pdf)
34. Toh , Chai Keong (2022). "Smart cityindexes, criteria,indicators andrankings : An indepthinvestigationandanalysis", IET Institution of Engineering and Technology - Wiley , 1–18
35. Vershinina, I. A. & Volkova, L. V. (2020)."Smart Cities: Challenges and Opportunities Ciudades Inteligentes: Desafiosy Oportunidades", Revista ESPACIOS,Vol.41, No.15

36. Woln , Ryszard W. (2017). "Hyperreality and Simulacrum: Jean Baudrillard and European Postmodernism", European Journal of Interdisciplinary Studies, Vol. 3, Issue 3,
37. Zoonen, L. V. (2016), "Privacy Concerns in Smart Cities", Government Information Quarterly , Vol.33 .